

**الأبعاد الاقتصادية للحرب على العراق
الدوافع ، النتائج والتوقعات**



**الأبعاد الإقتصادية للربح مع العراق
الدوافع ، النتائج والتوقعات**

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: الأبعاد الإقتصادية للحرب على العراق:
الدوافع، النتائج والتوقعات
الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
الإعداد: مديرية الدراسات الإنمائية
التاريخ: تشرين الثاني ٢٠٠٣م. الموافق رمضان ١٤٢٤هـ
الطبعة: الأولى
القياس: ١٥ × ٢٤سم
العدد: الثاني عشر

ثبت المحتويات

| | |
|----|---|
| ٧ | مقدمة..... |
| | الفصل الأول |
| ٩ | في الدوافع الإقتصادية للحرب الأميركية - البريطانية على العراق |
| ١١ | أولاً: تمهيد حول ثروة العراق وأوضاعه المعيشية والإجتماعية..... |
| ١١ | ١- ثروة العراق |
| ١٤ | ٢- الأوضاع المعيشية والإجتماعية للشعب العراقي |
| | ٣- السلع الأخرى المدعومة |
| ١٥ | |
| ١٧ | ثانياً: في الدوافع الإقتصادية للحرب |
| ١٨ | ١- دور الإحتياطي النفطي العراقي في المعروض العالمي |
| ٢٢ | ٢- الإهتمام الأميركي بالنفط الخليجي عموماً، والعراقي تحديداً |
| ٢٦ | ٣- تغيير قواعد اللعبة في سوق النفط العالمية |
| ٣٣ | ٤- مصادر الإستهلاك العالمي والأميركي من النفط |
| ٣٨ | ٥- أزمة الإقتصاد الأميركي، والعسكرة |
| ٤٣ | ٦- المصالح النفطية وعلاقة الشركات بمراكز القرار |
| | الفصل الثاني |
| | في النتائج الإقتصادية المتوقعة للحرب الأميركية - البريطانية |
| ٥٣ | على العراق |
| ٥٥ | مقدمة..... |
| ٥٩ | أولاً- التأثيرات المحتملة على الإقتصاد الأميركي |
| ٧٢ | ثانياً- التأثيرات المحتملة على إقتصاديات دول أوروبية |
| ٧٢ | ١- فرنسا وألمانيا |
| ٨٠ | ٢- بريطانيا |

| | |
|-----|---|
| ٨٣ | ٣- أستراليا: |
| ٨٧ | ثالثاً- التأثيرات المحتملة على روسيا |
| ٩٠ | رابعاً- التأثيرات المحتملة على المنطقة العربية |
| ٩١ | ١- دول الخليج (السعودية) |
| ٩٥ | ٢- اليمن |
| ٩٦ | ٣- لبنان |
| ٩٧ | أ- على الصعيد الصناعي |
| ٩٨ | ب- على الصعيد المصرفي |
| ٩٩ | ٤- مصر |
| ١٠٢ | ٥- سوريا |
| ١٠٤ | ٦- الأردن |
| ١٠٧ | ٧- المغرب |
| ١٠٨ | خامساً- التأثيرات المحتملة على الكيان الإسرائيلي |
| ١١١ | سادساً- التأثيرات المحتملة على دول جنوب وشرق آسيا والهند |
| ١١٢ | ١- عودة العمالة المهاجرة |
| ١١٣ | ٢- إنخفاض الصادرات |
| ١١٣ | ٣- توقّف مشروعات مشتركة مع العراق |
| ١١٤ | ٤- تراجع توقّعات النمو الإقتصادي |
| ١١٤ | أ- توقّعات صندوق النقد الدولي |
| ١١٥ | ب- توقّعات بنك التنمية الآسيوي |
| | الفصل الثالث |
| ١١٩ | تكلفة الحرب الأميركية- البريطانية وما بعدها، وكيفية تمويلها |
| ١٢١ | أولاً- تكلفة الحرب الأميركية- البريطانية على العراق |
| ١٢٧ | ثانياً- تكاليف ما بعد الحرب |
| ١٢٩ | ثالثاً- تمويل تكلفة الحرب |

مقدمة:

كثيرة هي التساؤلات الإقتصادية التي تثيرها الحرب الأميركية - البريطانية على العراق . ففي إطار تقصي دوافع هذه الحرب ، يكاد الإقتصاد (في بعده النفطي) يشكّل القاسم المشترك للكثير من التحليلات على اختلافها . كما وأنه في خضمّ المساعي الدؤوبة لإحصاء خسائر الحرب البشرية والمادية المحتملة ، تتضارب التقديرات بشأن فاتورة الحرب ، بما هي كلفة مالية فورية تقع على عاتق المعتدين ، وكلفة إعادة بناء وإعمار يقع عبؤها على المعتدى عليه . .

وفي البعد الإقتصادي للحرب ، لا يقتصر الأمر على الدوافع وفاتورة الحرب ، وإنما يتعداه إلى التداعيات الإقتصادية الأخرى غير المباشرة لهذه الحرب ، ليس على الأطراف المشاركة فيها وحسب ، وإنما على إقتصاديات الكثير من دول العالم أيضاً ، لا سيما في مجالات الإستثمار والعلاقات التجارية المتبادلة ، حتى باتت هذه التداعيات ، وما تثيره من مخاوف لدى بعض من الدول والشركات المتعددة الجنسية ، ومن شهية لدى بعضها الآخر ، تقف وراء الكثير من مواقف الدول المعنية بالحرب الأميركية - البريطانية على عراق الأسواق والعقود المالية السخية .

وهذا التقرير ، يحاول رصد أبرز المواقف والتحليلات المتعلقة بدوافع هذه الحرب وكلفتها ونتائجها الإقتصادية على مختلف دول العالم ، العربية منها والأوروبية والأميركية والآسيوية ، فضلاً عن كلفة إعادة إعمار العراق ، كما

عكستها وسائل الإعلام ، المكتوبة والإلكترونية (كالانترنت) ، على اختلاف جنسياتها العربية والأميركية والفرنسية والروسية و«الإسرائيلية» .
وطالما أن العراق بثرواته وموارده الطبيعية هو المستهدف الأول ، فلا بد إذناً من إلقاء الضوء على حقيقة هذه الثروة ، تمهيداً لعرض المواقف والتحليلات ، كما وردت في مصادرها الأصلية .

الفصل الأول

الفصل الأول

في الدوافع الإقتصادية

للحرب الأميركية - البريطانية

على العراق

أولاً: تمهيد حول ثروة العراق وأوضاعه المعيشية والاجتماعية

١. ثروة العراق:

يعتقد الخبراء أن لدى العراق إحتياط نفط مؤكد ، هائل . إذ لديه نحو عُشر إحتياطي العالم . وجاء في تقرير لـ «وكالة معلومات الطاقة الأميركية» في أوائل سنة ٢٠٠٢ : «لدى العراق ١١٢ مليار برميل نفط مؤكدة في إحتياطه ، وهو ثاني أكبر إحتياطي في العالم (بعد السعودية) . وثمة نحو ٢٢٠ مليار برميل أخرى محتملة ومقدّرة . وقد يكون إحتياطي العراق الحقيقي أكبر بكثير من هذا ، إذ إن البلاد لم تستكشف ما لديها ، من جرّاء سنوات العقوبات والحرب ، ذلك أن الحقول العميقة ، الموجودة ، على الأخص في غرب الصحراء العراقية ، قد تحتوي على مصادر نفط إضافية كبيرة ، لكنها غير مستكشفة»^(١) .

وتستطيع آبار النفط العراقية الموجودة الآن ، أن تكفي الإستيراد الأميركي نحو مئة عام .

فقد بلغ متوسط إنتاج العراق من النفط في سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ نحو ٢,٥ مليون برميل في اليوم . ونحو مليون برميل منها مصدره حقل كركوك في الشمال ، ومعظمه في كردستان العراق ، وأما الباقي فمن الجنوب ، من منطقة الرميلة .

١- «جميع حالات الركود الشديد في ٣٠ سنة مرتبطة بصدمة نفطية أو شن حرب» وليام نورد هاوس ، المستقبل : ٢١/٣/٢٠٠٣ .

ولم توفّر أي من المؤسسات الدولية معلومات موثوقة عن إقتصاد العراق في العقد الأخير من السنين ، لكن التقدير العام المتوافر يمكن أن يستخدم في إستنتاج تقريبي للوضع .

لقد إعتد العراق في السنوات الأخيرة كثيراً على إنتاج النفط . وبلغ إنتاجه الأقصى ثلاثة ملايين برميل في اليوم . وفي حساب تقديري لثروة العراق النفطية فقط ، وفق معدّلات الضخ السنوية التالية ، يمكن إستنتاج الأهمية الإقتصادية للعراق بالنسبة للأسواق العالمية ، وبالتالي للتركيز الأميركي - البريطاني على وضع اليد على هذه المقوّمات الإقتصادية .

فإذا قدرّ معدّل سعر البرميل بـ ٢٥ دولاراً ، تبلغ قيمة الثروة النفطية العراقية ٣٥٠٠ مليار دولار ، يمكن أن تكفي وتستمر على مدى عشرات ومئات السنين ، تبعاً لكمية وقيمة الإنتاج السنوية . ويمكن إعتداد السيناريو الآتي :

أ- إذا تم ضخ النفط بوتيرة ١١ مليار دولار سنوياً ، يمكن أن تكفي هذه الثروة ٢٧٢ سنة .

ب- إذا تم ضخ النفط بوتيرة ٢٥ مليار دولار سنوياً ، يمكن أن تستمر ١٢٠ سنة .

ج- إذا تم ضخ النفط بالحد الأقصى لأمكنة الضخ في العراق بـ ٣٠ مليار دولار سنوياً ، تستمر هذه الثروة ١٠٠ سنة .

هذا الحساب هو بالحد الأدنى ، ومن هنا تكمن أهمية العراق الإستراتيجية والتسابق على ثروته من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية .

وما يميّز العراق كبلد نفطي من الدرجة الأولى ، عن بقية البلدان النفطية ، تنوع ثرواته وموارده الطبيعية في الأساس . فالنفط الخام يمثل ٤٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وهذا التنوع فعلي ، أي أنه لم يقتصر مثلاً على إيجاد مورد

مالي إضافي عبر تشغيل الأموال النفطية في أسواق الأسهم الغربية أو في شراء حصص من شركات غربية ، كما هو حاصل بالنسبة لكثير من البلدان النفطية عموماً والخليجية تحديداً ، بل إعتد على تنوع الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي ، حتى أمكن للصناعة المحلية ، رغم تأميمها بصورة شاملة عام ١٩٦٤ ، أن تغطي نسبة عالية من الإحتياجات الذاتية . وكانت الأرض الزراعية المروية بنسبة الثلثين ، تكفي الإحتياجات المحلية بنسبة كبيرة . ويصدر العراق الحبوب والذرة والطماطم والبطاطا والبطيخ والتمور وغير ذلك من المزروعات ، بالإضافة إلى الماشية . وقد اعتمد العراق في ذلك على وجود ثروات معدنية ، غير النفط ، كالكبريت والفوسفات والقصدير والرصاص والنحاس ، وعلى موارد زراعية وطبيعية رئيسية متمثلة في نهري دجلة والفرات وأراضي صالحة للزراعة تبلغ مساحتها ١٢ في المئة من مساحة البلاد ، فضلاً عن مساحات شاسعة من الغابات تغطي ثمانية آلاف كلم ٢ .

غير أن مغامرات النظام البعثي العسكرية ضد جيرانه وقمعه اللامحدود لشعبه أدت إلى ضمور الثروة العراقية وتدهور معيشة الشعب العراقي وإفقاره ، فبدأ الإنحدار منذ عام ١٩٨٠ وإستمر حتى تاريخه ، ما أدى إلى تدمير الأساس الترسلي في الإقتصاد العراقي ، وتراجع إنتاج النفط ، وخرب الكثير من المرافق والموارد العامة وتآكلت الموجودات العراقية الخارجية ، وكذلك إحتياطي البلاد من العملات الأجنبية . فقد بلغت خسارة العراق في حربه على إيران نحو ٢٣٠ مليار دولار ، جلعها دماراً في البنية التحتية على الخصوص .

لقد تحول العراق من دولة دائنة إلى دولة مدينة ، حيث بات حجم الديون الخارجية مع فوائدها وخدمتها يتراوح بين ١٣٠ إلى ١٤٠ مليار دولار على أرجح التقديرات . وهبط حجم الإنتاج إلى ١٢ في المئة من طاقته فقط في الوقت الراهن . فتراجعت نسبة النمو الإقتصادي من حوالي ١٣ في المئة عام ١٩٩٠ إلى ما دون الصفر حالياً . وانحدر الناتج المحلي الإجمالي العراقي من أكثر من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، إلى ما دون ١٣ مليار دولار في الوقت

الحالي ، وتراجع بذلك متوسط دخل الفرد في العراق من نحو ٩٠٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٧٩ ، إلى حوالي ٣٢٠٠ دولار عام ١٩٩٠ ، ومن ثم إلى ما دون ١٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ .

٢. الأوضاع المعيشية والاجتماعية للشعب العراقي تحت الحصار:

لقد أدى هذا التداعي الإقتصادي المتسارع إلى نتائج مأساوية على صعيد الأوضاع المعيشية للشعب العراقي ، حيث بات المواطن العراقي يستخدم البطاقة التموينية للحصول على المواد الأساسية والخدمات الضرورية . فهذا المواطن يعتمد بشكل رئيسي على المشتريات الحكومية ، حيث كانت الدولة العراقية توزع المواد التي تستوردها على المواطنين بأسعار رمزية .

وتتحمل الدولة العراقية كلفة الدعم عن طريق إفادة المواطن العراقي من البطاقة التموينية كأساس للتموّن ، إضافة إلى تأمين المستلزمات والسلع الإنسانية المتوافرة أساساً ومنها الطبابة والأدوية والتعليم إضافة إلى بعض مواد البناء والزراعة .

فالدولة تقدم بطاقة تموينية شهرية لكل فرد بدون أطفال ، تتضمن حوالى ١٢ سلعة ، و١٦ سلعة لكل فرد مع طفل واحد ، وثمان هذه السلع ٢٥ سنتاً ، في حين أن القيمة الحقيقية تبلغ بحدود ٤٠ دولاراً . ولو افترضنا عائلة مؤلفة من ٦ أشخاص فإن حصتها التموينية بقيمتها التجارية الحقيقية تبلغ حوالى ٢٤٠ دولاراً ، في حين أن الدولة تقدمها بقيمة دولار ونصف فقط . يضاف إليها عناصر الكلفة الأخرى غير المدعومة للمواطن على الشكل التالي :

- البنزين الممتاز بسعر ٤٠ سنتاً لكل ٢٠ ليترأ .

- البنزين العادي بسعر ١٠ سنتات لكل ٢٠ ليترأ .

- المازوت بأسعار زهيدة جداً .

- الكهرباء شبه مجانية .

- الهاتف بقيمة زهيدة .
- اللحوم : كيلو لحم الغنم بحدود دولار ونصف .
- السمك بحدود دولار ونصف .
- أجور النقل بـ ٢٥ ديناراً .
- أجرة التاكسي بـ ٥٠٠ دينار .
- إضافة إلى أن المواطن العراقي معفى من كافة الضرائب والرسوم .

٣. السلع الأخرى المدعومة:

- الحديد يباع الطن للمواطن بـ ٦٠ دولاراً ، في حين أن السعر الحقيقي للطن بـ ٢٨٠ دولاراً .
- طن الإسمنت بـ ٩ دولارات .
- متر الخشب المكعب يباع بـ ٥٠ دولاراً ، في حين أن سعره الحقيقي بـ ١٨٠ دولاراً .
- الأبواب : يباع الباب الواحد بحدود ١٥ دولاراً في حين أن الدولة تشتريه بين ٦٠ و ٧٠ دولاراً .
- أطقم الحمامات تباع بحدود ٣٠ دولاراً للطقم الكامل ، في حين أن الدولة تشتريه بـ ١٥٠ دولاراً .
- بلاط السيراميك يباع للمواطن بدولار ونصف ، في حين أن الدولة تدفع ثمنه ٥ دولارات . . . وغير ذلك .
- التعليم مجاني .
- الطبابة مجانية .
- الأدوية شبه مجانية .

مع ذلك فإن تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بسبب الحصار الذي استمر لحوالي ١٢ عاماً ، وبسبب العقوبات ، تضاعفت وتيرة وفيات الأطفال مرتين .

أما الوفيات بين الأولاد حتى سن الخامسة ، فتضاعفت خمس مرات في تقدير منظمة الأغذية والزراعة الدولية . وتعترى الأولاد العراقيين أعراض نقص شديد في البروتين ، صارت الآن أوسع إنتشاراً . ويضيف التقرير الدولي ، أن الكثرة الغالبة من الشعب العراقي تخضع منذ بدء العقوبات ، لنظام تجويع نصفي . ويخلص ، إلى القول أن ٩٣ في المئة من سكان المدن و ٧٠ في المئة من سكان الأرياف ، كانوا يحصلون على ماء الشرب ، أما الآن فإن أكثر من نصف سكان الريف يفتقرون إلى الماء .

ثانياً: في الدوافع الإقتصادية للحرب

كثيراً ما يستحضر المحللون الإستراتيجيون ، في دراساتهم لتصرف الولايات المتحدة الأميركية حيال العراق ، النفط ، باعتباره مجرد عنصر إقتصادي ، كأحد الأبعاد لهذا التصرف ليس إلا . فيما ينظر محللون آخرون ، مقربون من دوائر القرار الأميركي ، إلى «الإقتصادي» كعامل مستقل ومؤثر في إيجاد «التابع» «السياسي» . وهم يستندون في ذلك إلى ماهية الولايات المتحدة الأميركية كونها «إتتلافاً إقتصادياً» يشده الربح المادي كهدف أول وأخير ، يكتسب بعداً عقائدياً تهون دونه المبادئ والعقائد الأخرى ، على «قاعدة الغاية تبرر الوسيلة» . وفي هذا الإطار نفهم كيف أن المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة ما هي إلا انعكاس لإرادة اللوبيات والمصالح الإقتصادية ، بتلويحاتها القطاعية والدينية .

وواقع الأمر أنه بالإمكان العثور على بصمات ثلاثة لوبيات في العدوان الأميركي على العراق ، وهي : لوبي النفط ، ولوبي صناعة السلاح ، واللوبي اليهودي . وما يجمع هذه اللوبيات ، هو الرهان على الحروب عامة لتحقيق فوائد يصعب تحقيقها أوقات السلم .

وبالإجمال ، فإن غالبية التحليلات تتقاطع عند النفط كبعد رئيسي من أبعاد الحرب ، ليس بوصفه محرراً أساسياً للإقتصاد الأميركي وحسب ، وإنما كعصب مؤثر في تطور الإقتصاد العالمي ونموه أيضاً . وذلك بالرغم من سعي بعض الدراسات والتحليلات ، التي تنفي هذا البعد بالكامل ، حرصاً منها على إظهار حرص الإدارة الأميركية بمظهر عدم الطامع في الإستيلاء على نفط العراق .

على أن هذا البعد النفطي يبرز بالإستناد إلى معطيات عديدة ، منها ما هو متصل بحقيقة الإحتياطي النفطي العراقي ودوره في المعروض العالمي ، إلى

جانب الإهتمام الأميركي بالنفط الخليجي عموماً والعراقي تحديداً ، توصلنا إلى تغيير قواعد اللعبة في سوق النفط العالمية والإطاحة بدور «أوبك» في هذا المجال ، فضلاً عن واقع مصادر الإستهلاك العالمي والأميركي من النفط ، وكذلك أزمة الإقتصاد الأميركي والعسكرة الحاصلة فيه ، بالإضافة إلى المصالح النفطية وعلاقة الشركات بمراكز القرار .

ونظراً لأهمية هذه المعطيات فإننا نستعرض كل منها على الشكل التالي :

١. دور الإحتياطي النفطي العراقي في المعروض العالمي:

يمتلك العراق إحتياطاً نفطياً مؤكداً يصل إلى ١١٥ مليار برميل ، أي ما نسبته ١١ في المئة من الإحتياطي النفطي العالمي ، المقدّر بنحو ١٠٤٥ مليار برميل . وبذلك يشكّل إحتياطي النفط العراقي أربعة أضعاف الإحتياطي الأميركي البالغ ٤ , ٣٠ مليار برميل . وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد إحتياطي السعودية ، الذي يبلغ ٢٦٢ مليار برميل .

وينتج العراق حالياً ما يقرب من مليوني برميل يومياً ، أي ما نسبته ٦ , ٢ في المئة من الإنتاج العالمي ، يصدر منها نحو ٤ , ١ مليون برميل يومياً ، وذلك وفقاً لإتفاق «النفط مقابل الغذاء» ، الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٦ . إلا أن العراق يملك طاقة إنتاج أكبر من ذلك بكثير ، وقد تصل إلى ستة ملايين برميل في اليوم ، ولكنه يحتاج إلى إستثمارات بمليارات الدولارات لتطوير قطاعه النفطي المتداعي .

فبحسب دراسة تم إجراؤها بواسطة مجلس العلاقات الخارجية الأميركية ومعهد «جيمس بيكر» الثالث بجامعة «رايس» ، فإن إصلاح القطاع النفطي في العراق سيستغرق ثلاث سنوات ، وسيحتاج إلى ٥ مليارات دولار تقريباً ، حتى يمكن إعادة إنتاج النفط في العراق إلى ما كان عليه قبل العام ١٩٩٠ ، وهو ٣ , ٥ ملايين برميل يومياً . علماً أن تلك الزيادة ستؤدي إلى زيادة الإنتاج

العالمي من هذه المادة بمقدار ٣, ١ في المئة فقط . . وقد لا يترتب عليها أي إنخفاض في الأسعار على الإطلاق ، بحسب المعهد . ويذكر أن حجم الإنتاج الأميركي من النفط الخام وسوائل الغاز يقدر بنحو ٧, ٧ ملايين برميل يومياً ، وهو ما يشكّل حوالي ٨, ٩ في المئة من الإنتاج العالمي ، البالغ حوالي ٧٨ مليون برميل يومياً .

وبالعودة إلى الإحتياطي النفطي العراقي ، يعتقد الكثير من الخبراء أن حوالي ٥٠ في المئة من الحقول النفطية في العراق لم يجر تقويمها بعد ، خصوصاً وأن التنقيب عن البترول في العراق قد توقف عام ١٩٨٠ ، ما يعني أن الإحتياطي الحقيقي للعراق أعلى بكثير من الرقم المتداول . كما توجد حقول نفط ضخمة اكتشفت في السنوات الماضية ، ولم يبدأ الإنتاج فيها حتى الآن . والمعروف أن مجموع الحقول المكتشفة هي ٧٣ حقلاً ، ينتج منها ١٥ حقلاً فقط ، والباقي ينتظر التطوير . وفي هذا الإطار تشير مصادر شركة «توتال فينا إلف» الفرنسية إلى أن طاقة إنتاج حقل مجنون تبلغ ٦٠٠ ألف برميل في اليوم . كذلك يعتقد أن حقول منطقة الصحراء الغربية في العراق تحتوي نحو ١٠٠ مليار برميل من الإحتياطي النفطي غير المستثمر . وبحسب مجلة «تايم» البريطانية ، هناك إحتياطي إجمالي محتمل من النفط في العراق ولم يكتشف بعد ، يقدر بنحو ٢٢٠ مليار برميل .

ويتوقع فاضل الجلبي ، وهو أمين عام سابق لمنظمة الأوبك ، وعضو مجموعات المعارضة العراقية المقربة من الدوائر الأميركية ، أن لا تشكل النفقات الضخمة اللازمة لاستغلال الإحتياطي العراقي الهائل من النفط ، مانعاً لشركات النفط العالمية التواقفة لتحقيق أرباح من عراق أنهكه الفقر ، وفي أمسّ الحاجة إلى رأس المال . ويعتقد الجلبي أن الأمر قد يستغرق خمس سنوات أو أكثر ، قبل أن يتمكن العراق من تعزيز إنتاجه فوق المستويات التي تحققت قبل أكثر من عقدين ، بافتراض مشاركة مستثمرين أجانب والإستعانة بشركات النفط الدولية .

وفي محاولة لنفي البعد النفطي للعدوان الأميركي على العراق ، غالباً ما يلجأ بعض الخبراء والمحللين المقربين من الدوائر الأميركية ، إلى التقليل من أهمية النفط العربي في الحسابات الأميركية ، وذلك على أساس ما تتيحه التكنولوجيا من إمكانية لتنويع مصادر عرض النفط عالمياً ، الأمر الذي يعطي الإحتياطي النفطي مفهوماً أكثر مرونة ، ويجعل صورته دائمة التحوّل والتغيير باستمرار . هذا فضلاً عن أن الإحتياطي لا يُعدّ بالضرورة دليلاً على الإنتاج .

فلدى منطقة الخليج ثلثا إحتياطي العالم من النفط ، وقد كان الخليج العربي ينتج ٤٠ في المئة فقط من الإنتاج العالمي ، البالغ ٥٢ مليون برميل يومياً سنة ١٩٧٥ . والآن ، مع بلوغ الإستهلاك العالمي حوالي ٧٧ مليون برميل يومياً ، فإن إنتاج الخليج العربي لم يزد إلا قليلاً ، فانخفضت حصته إلى ٣٠ في المئة فقط ، أي أقل من ثلث الإنتاج العالمي ، كما تراجع حصة الخليج العربي من إحتياطي النفط العالمي من ٦٦ في المئة إلى ٥٧ في المئة . ويعود سبب هذه التحوّلات إلى ظهور مصادر جديدة للنفط المعروض ، بدءاً من بحر الشمال والجرف الألسكي الشمالي ، وإنتهاءً بما يسمّى «بمعجزة النفط الروسي» ، مروراً ببحر قزوين وآسيا الوسطى وأفريقيا الغربية .

فخلال السنوات الثلاث الماضية ، زاد إنتاج النفط الروسي بنسبة ٢٥ في المئة . والآن تعدّ روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية . ومن المنتظر أن تؤسس شركتي «بي بي» (بريتش بتروليوم) البريطانية و«تي أن كي» الروسية العملاقة ، إستثماراً مشتركاً ضخماً بمليارات الدولارات لتطوير الإنتاج الروسي . كما تخطط الحكومة الروسية لمد أنابيب لجر النفط الروسي إلى الصين ، أو إلى أمكنة أخرى في آسيا ، وحتى إلى ميناء مورمانسك المطل على المحيط المتجمد الشمالي ، خلال الستين القادمين .

وحالياً يعمل اليابانيون على إنجاز المرحلة الثانية لمد أنبوب لنقل نحو مليون برميل يومياً من النفط الأذري ، وربما الكازاخستاني أيضاً ، إلى الأسواق العالمية

عبر جورجيا وحتى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط .

وستكون أفريقيا الغربية مصدراً آخر متنامياً للنفط ، والتي ستتفوق على إنتاج بحر الشمال بحلول عام ٢٠٠٦ . ويبدو أن التنافس الحقيقي على حصة السوق ستكون بين روسيا وبحر قزوين من جهة ، والشرق الأوسط من جهة أخرى ، على أن هذا التسابق سيتأثر بأمور عديدة تتراوح بين الإقتصاد والسياسة (بما فيه استعمال القوة) والتكنولوجيا .

ويأمل الخبراء أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والتحكّم وتقنيات الإستشعار عن بعد والثقب الذكي وأدوات القياس الدقيقة للغاية ، إلى تقليص تكاليف الإستكشاف والإنتاج بشدة . ولا يستبعد هؤلاء أن تؤدي كل هذه التكنولوجيا إلى زيادة إحتياطي النفط العالمي بمقدار ١٢٥ مليار برميل خلال السنوات الخمس القادمة ، وهو ما يفوق إحتياطي العراق الآن . ويستشهد هؤلاء الخبراء بالإكتشاف النفطي الهام الذي حدث في كندا العام الماضي ، حيث أدى التقدم التكنولوجي في معالجة ترسّبات النفط الرملية في مقاطعة «ألبرتا» ، إلى تخفيض تكاليف الإنتاج إلى النصف تقريباً . مما يتيح الفرصة إقتصادياً لإستخراج ما يعادل ١٧٥ مليار برميل من النفط ، وهو إحتياطي ضخم يزيد بنسبة ٥٠ في المئة على إحتياط العراق المثبت وثلاثي إحتياطي السعودية .

إلا أن هذا التحليل يتجاهل حقيقة هامة تتصل بمواصفات النفط الخليجي عموماً ، والعراقي تحديداً ، ومؤداها بكل بساطة ، تكلفة الإستخراج المحدودة والجودة العالية للنفط المستخرج ، في حين أن الإكتشافات الجديدة في المناطق الأخرى من العالم ، إما أن تكون ذات كلفة إستخراج مرتفعة ، وإما أن يكون النفط المستخرج ذاته منخفض الجودة ، وذلك كما هو الحال في حقول النفط الموجودة في ألاسكا وبحر الشمال وتلك المكتشفة حديثاً في كندا ، والتي تتطلب إستثمارات ومعدات تكنولوجية هائلة ، فضلاً عن عدم توفر البنى التحتية اللازمة لنقل الإنتاج . . وعلى سبيل المثال ، تبلغ كلفة استخراج برميل

النفط في العراق ومنطقة الخليج بما يتراوح ما بين دولار إلى دولار ونصف ، بينما تصل إلى حوالي ١٢ دولاراً في أميركا الشمالية و١٨ دولاراً في أميركا الجنوبية .

وبحسب دراسة أميركية عن النفط ، أعدها الخبير النفطي الدولي الأميركي الأصل دانيال يرغين^(١) ، فإن الإعتماد على مصادر جديدة للنفط المعروف ليس بالأمر اليسير ، إذ «على شركات النفط أن تنفق سنوياً عشرات المليارات من الدولارات لإيجاد احتياطي جديد وتطويره ، من أجل إستبدال البراميل التي أنتجوها في السنوات السابقة . ومعظم هذا العمل يحكمه «قانون الأمد الطويل» . فتشغيل حقل نفط جديد كبير قد يستغرق ما يصل إلى عقد من الزمن . وهذا نضال عسير بالنسبة للشركات» .

وهذه الحقيقة ، تجعل النفط الخليجي عموماً ، والعراقي خصوصاً ، محط أطماع مختلف القوى المستهلكة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية .

٢. الإهتمام الأميركي بالنفط الخليجي عموماً ، والعراقي تحديداً:

يبدو أن الإدارة الأميركية ، الحريصة على الظهور بمظهر عدم الطامع بنفط العراق ، قد نجحت إلى حد بعيد في تضليل الرأي العام الأميركي حول الهدف الحقيقي من العدوان على العراق ، إلى درجة أن ٢٢ في المئة فقط من مجموع الشعب الأميركي يعتقد أن النفط هو الغرض الوحيد من هذه الحرب ، مقابل ٧٥ في المئة من الفرنسيين ، و٧٦ في المئة من الروس و٥٤ في المئة من الألمان و١٤ في المئة من البريطانيين^(١) . وحتى الذين يعتقدون بوجود علاقة بين الحرب والنفط ، فإن جزءاً لا يستهان به منهم ، يرى هذه العلاقة من زاوية «أن

١- دراسة أميركية عن النفط ، دانيال يرغين ، المستقبل : ٢٠٠٣/٤/٥ .

٢- إستطلاع للرأي أجراه «بيو» للبحوث ، نشرت جانباً منه صحيفة الإتحاد الخليجية بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٦ .

عائدات تصدير النفط تجعل من صدام شخصاً شديداً الخطورة ، مقارنة بباقي الطغاة في العالم ، لأنها توفر له القدرة على بناء ليس فقط القصور ، ولكن أسلحة الدمار الشامل على أحدث طراز أيضاً»^(١) .

كما أن بعضاً من هؤلاء لا يجد مشكلة أصلاً في الحرب من أجل النفط ، إذا ما كانت «مصحوبة ببرنامج حقيقي للمحافظة على الطاقة»^(٢) .

فالكاتب الأميركي توماس فريدمان ، يعتقد أن الحرب التي يشنها بوش وفريقه على العراق ، هي «بالتأكيد حرب من أجل النفط ، والقول بغير ذلك يثير الضحك ، لكن مسألة ربطها بالنفط فقط ستعتمد على ما سنفعله متى أصبحنا هناك» . . ويتابع فريدمان «أنا شخصياً لا أجد مشكلة في الحرب من أجل النفط - إذا ما جعلناها مصحوبة ببرنامج حقيقي للمحافظة على الطاقة» .

يضيف فريدمان ، «أن لا مشكلة في الحرب من أجل النفط - طالما أنها ستكون من أجل بناء أول نظام عربي متطور ، وليس فقط من أجل محرقاتنا ، وطالما سلكتنا منهجاً يوضح للعالم أننا نحمي حق الجميع في الحصول على النفط بأسعار معقولة - وليس فقط حقنا في أن نحسنه بإفراط»^(٣) .

وواقع الأمر ، أن الإهتمام الأميركي بالنفط الخليجي عموماً ، والعراقي تحديداً ليس أمراً مستجداً ، وإنما يعود إلى أربعينيات القرن الماضي . ففي غمرة الحرب العالمية الثانية ، أرسل فرانكلين روزفلت (الرئيس الأميركي في حينه) أشهر جيولوجي في أميركا ، ويدعى «إيفيريت ليه ديغولير» ، إلى الشرق الأوسط بهدف تقديم إجابة للرئيس عن سؤال أساسي هو : «إلى أي حد إحتياطي نفط الخليج العربي هو مهم بالنسبة لمستقبل العالم» ؟ .

١- «حرب من أجل النفط؟ لا . . ليس هذه المرة» ، ماكس بوت ، الإتحاد : ١٦ / ٢ / ٢٠٠٣ .

٢- «حرب من أجل النفط» ، توماس فريدمان ، الشرق الأوسط : ١٦ / ١ / ٢٠٠٣ .

٣- توماس فريدمان ، مصدر سابق .

وهذا سؤال يعاد طرحه اليوم من جديد ، وبشكل أقوى ، مع إندلاع الحرب الأميركية على العراق .

وأثناء رحلته في عام ١٩٤٣ ، زار ديغولير السعودية والكويت والعراق وإيران ، لتحليل القدرات الإنتاجية لهذه الدول . وكان الإستنتاج الذي أعلنه عند عودته إلى واشنطن مجفلاً : «إن مركز الثقل في إنتاج النفط العالمي يتحوّل شيئاً فشيئاً من منطقة الخليج الكاربيبي إلى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ، ويرجّح أن يستمر بالتغيّر حتى يستقر في تلك المنطقة»^(١) .

وعلى الرغم من الإشارات الأميركية القليلة إلى دور النفط في الحرب على العراق ، وتزايد الكلام على الديمقراطية والسلام ، فقد صدرت عن واشنطن عدة إشارات تؤكّد أهمية موقع النفط في كل ما يجري ، فهو يحتل مرتبة مهمة جداً على ما يبدو . وأبرز هذه الإشارات ما جاء في تقرير عن «الأمن النفطي» ، صدر قبل ١١ أيلول ٢٠٠١ ، عن مركز دراسات يرأسه ديك تشيني ، نائب الرئيس الأميركي . ويؤكد التقرير «وجود ضمان وصول أسهل وأوسع للنفط من منطقة الخليج العربي» .

ولعل الإشارة الأهم حول الإهتمام الأميركي ببنفط الخليج ، ما أفصح عنه الجنرال أنتوني زيني ، عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأميركية عام ١٩٩٩ ، حين ذكر أن «منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من إحتياطيات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخّل (Free AC- CESS) في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة»^(٢) .

ومن الإشارات أيضاً ، تصريحات وزير الخارجية الأميركي ، ومنها ما قاله أمام مجلس الشيوخ الأميركي ، إذ قال «إذا أفلحت الحملة على نظام صدام

١- «دراسة أميركية عن النفط . .» مصدر سابق .

٢- «دور النفط في الحرب على العراق» ، خليل العناني ، انترنيت (إسلام أون لاين . نت) .

حسين ، ستمكّن الولايات المتحدة الأميركية من ضمان مصالحها على نحو أفضل ، لا سيما في قطاع النفط» .

وقد سبقت تصريح باول المذكور ، مواقف أخرى له ، تشير إلى مدى الإهتمام الأميركي بالنفط العراقي . فقبل بضعة أسابيع من الحرب ، ذكر باول «أن القوات الأميركية إذا وقعت الحرب ، ستقوم بحماية آبار النفط العراقية» . وهذا ما حصل فعلاً عند إجتياح هذه القوات للأراضي العراقية . وأضاف باول «أن الولايات المتحدة تنظر في احتمال زيادة إنتاج النفط العراقي ، أكثر مما ينص عليه برنامج النفط مقابل الغذاء ، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لإعادة البناء بعد الحرب»^(١) . ومضى قائلاً «إن قوات التحالف ستقوم بحماية آبار النفط لضمان أنها لمصلحة الشعب العراقي ، ولضمان عدم تدميرها أو تخريبها من قبل النظام وهو يتهاوى ويسقط» .

وهذه التصريحات ، تزامنت مع تصريحات أخرى لمسؤول أميركي كبير في البنتاغون ، عندما عبّر عن رغبته في أن تتمكّن الولايات المتحدة «وبسرعة من السيطرة على أكبر نسبة من ذلك النفط والمحافظة عليه ، إلا أن حقول النفط العراقية أكبر من الحقول الكويتية . فهي منتشرة في منطقة تبلغ حجم منطقة رود أيلاند في الشمال وحجم ولاية نيوجرسي في الجنوب»^(٢) .

وبدعوة من مسؤولين أميركيين ، عقدت في أواخر شهر كانون الثاني الماضي ، وعلى مدى يومين إجتماعات خاصة في أحد فنادق واشنطن ، ضمت مسؤولين أميركيين ومهندسين وإقتصاديين من المعارضة العراقية على صلة بصناعة النفط العراقية ، من أجل التداول بمصير هذه الصناعة بعد الإطاحة بصدّام .

١- إنترنت (إسلام أون لاين .نت) : مجدي صبحي ، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٣ .

٢- اللواء : ١٨ / ٢ / ٢٠٠٣ ، نقلاً عن مجلة «تايم» البريطانية .

٣. تغيير قواعد اللعبة في سوق النفط العالمية:

وضعت «الوكالة الدولية للطاقة» تصوراً حول تطور سوق النفط حتى نهاية العقد المقبل ، تحت عنوان World Energy outlook 2020 . وهذا التصور مبني على فرضيات تعتبر مفرجة من وجهة نظر المستهلكين ، ومباركة لدى المنتجين ، وهي تلخص كالاتي : في المستقبل المنظور ، سيحافظ النفط على موقعه الطبيعي بين أنواع الطاقة الأخرى ، بتبليته لـ ٤٠٪ من مجموع الحاجات مع حلول سنة ٢٠٢٠ . حينها ، سيبلغ الإنتاج النفطي ١١٥ مليون برميل يومياً ، مقابل ٧٥ مليوناً في نهاية التسعينات . وقد تتكفل منظمة «أوبيك» ، نظراً إلى إحتياطها الضخم ، بتسليم ٥٤٪ من الكميات المطلوبة وقتذاك ، بإرتفاع ملحوظ عن حصتها الحالية (حوالي ٤٠٪) .

وبذلك ستبلغ قيمة فاتورة الدول المستوردة لنفط الأوبك ٦٣٠ ملياراً من الدولارات الثابتة مع نهاية العقد المقبل ، مقابل ٢٨٠ مليار دولار دفعتها هذه الدول عام ٢٠٠٠ .

لا شك أن ثمة من ينظر بريبة إلى هذا الواقع الذي قد يغير في موازين القوى إقليمياً ، كما أنه قد يخل بمنظومة المبادلات دولياً : أفلا يمثل النفط أكبر سوق للمواد الأولية ، باستحوذه على ١٠٪ من حركة التجارة العالمية؟ والجدير ذكره أن الدول المستوردة للنفط اعتقدت لوقت طويل أنها إستعادت المبادرة وتمكّنت من ترويض الدول المنتجة ، بدليل ثبات الأسعار بين ١٩٨٧ و ١٩٩٧ ضمن هوامش مقبولة . فهاها أن تتلاعب الأسعار بشكل فوضوي وخطير في ما بعد ، إلى حد أنها إستشاطت أربعة أضعاف بين كانون الأول ١٩٩٨ وأيلول ٢٠٠٠ ، وهذا في ظروف سلمية . وكانت النتيجة أن خسرت الدول المتقدمة نصف نقطة من النمو الإقتصادي في نهاية الألفية الثانية ، وسجلت إرتفاعاً موازياً لنسب التضخم ، بعدما كانت قد سيطرت عليه في فترة سابقة . ومن الطبيعي في مثل هذا الوضع أن يستنفر الجهاز المناعي للدول المستهلكة الكبرى ، ويتحرك في أربعة إتجاهات :

أولها يتجسد في ترشيد إستهلاك الطاقة ، وقد بات عديم الجدوى تقريباً ، بعد حملات «العصر» المنظمة والحمية القاسية التي أتبعت خلال الربع الأخير من القرن الفائت . أفلم تهبط نسبة واردات النفط الصافية قياساً بالناتج المحلي في كل من الولايات المتحدة واليابان وفرنسا ، من ٨,٢٪ و ٢,٤٪ على التوالي في العام ١٩٨٠ ، إلى دون الواحد في المئة حالياً؟

أما العنوان الثاني لمواجهة إرتفاع سعر النفط ، فيتجسّد في إبداله بمورد آخر . وسرعان ما تبين أن إستخدام الطاقات التقليدية الأخرى بلغ حده أو يكاد ، فيما الطاقات الواعدة ما برحت بعيدة المنال . هكذا ، إنخفضت حصة النفط في قطاعي إنتاج الكهرباء والصناعة من ٢٢٪ إلى ٩٪ ، ومن ٣٥٪ إلى ٢٧٪ ، على التوالي ، بين أوائل السبعينات ومنتصف التسعينات . من جهة أخرى ، بقي قطاعا البتروكيماويات والنقل عصيين على الطاقات البديلة . ففي المجال الأخير ، مثلاً ما زال النفط يهيمن على أكثر من ٩٥٪ من الحاجات . والكل يعلم أن اللجوء المتنامي إلى الطاقات المألوفة الأخرى دونه عقبات . فالعودة إلى الفحم تتناقض مع مقتضيات مكافحة التلوث البيئي وظاهرة الإحتباس الحراري . أما الخيار النووي ، فيبدو أنه مرشّح للتراجع لاعتبارات سياسية وإجتماعية مشروعة . أخيراً ، لا يوفر الغاز مخرجاً من معضلة غلاء النفط ، بما أن ثمة رابطاً حتى الآن بين سعري المادتين .

ولئن بات الغاز الطبيعي يزاحم النفط طلباً وإحتياطاً ، غير أن خصوصياته الفيزيائية تحتم إستهلاكه محلياً ، أو إقليمياً على أبعد تقدير . من هنا ، يجدر التكلم عن أسواق غازية بدلاً من سوق واحدة ، تتسم كمجموعة بأسعار متفاوتة : على الأقل في انتظار أن يسوّي التطور التكنولوجي بين كلفتي نقل الغاز والنفط . حتى ذلك الحين ، ستبقى القارة الأميركية مغبونة إزاء أوروبا المحاطة ببحر من الغاز (٨٠٪ من الإحتياطي الدولي) .

وهيئات أن تبلغ تقنية Gas to liquid مرحلة من التقدّم تفسح المجال أمام

إستثمارات مجددة في هذه البقعة من العالم أو تلك .

الإتجاه الثالث يتصل بسعي الدول المستهلكة ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة لإيجاد مخزون إستراتيجي يساعدها على تخطي أي قحط نفطي متوقَّع لأي سبب كان .

فأميركا ، التي تعد المستهلك الأول للنفط ، تعمل دائماً على زيادة مخزونات النفطية لضمان تلبية إحتياجاتها المستمرة ، خاصة في حال اضطراب الأسواق العالمية للنفط . وتلعب البيانات التي يصدرها «معهد البترول الأمريكي» حول حجم الإحتياطي الإستراتيجي الأمريكي ، دوراً مؤثراً في درجة إستقرار أسعار النفط حول العالم . ويذكر أن الحكومة الأمريكية تشتري حالياً ما يتراوح بين ١٢٠ ألفاً و ١٥٠ ألف برميل يومياً لمخزونها النفطي ، ويأتي معظمه من بحر الشمال .

وفي ظل الإضطرابات الحالية الناجمة عن توتر الأوضاع في الشرق الأوسط والأزمة العراقية الراهنة ، تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين إحتياطياتها النفطية ، عن طريق رفع مخزونها النفطي . وهو ما دأبت عليه خلال الشهور القليلة الأخيرة من عام ٢٠٠٢ ، حيث أشارت بعض التقديرات إلى أن الولايات المتحدة واليابان وألمانيا زادت مخزونها النفطي بمقدار ٣,٨ مليارات برميل من النفط ومشتقاته ، بما يكفي إستهلاكاً عادياً نحو ١١٤ يوماً من دون الحاجة إلى إستيراد أي نفط من منطقة الخليج أو غيرها . كما ذكرت بعض البيانات أن الولايات المتحدة عززت مخزون إحتياطيتها الإستراتيجي من النفط وزادته من ٥٥٠ مليون برميل إلى ٧٠٠ مليون برميل .

وإستعداداً للحرب على العراق ، أعطى بوش الإبن أوامره بتخطي هذا المخزون الإستراتيجي بما يكفي لتلبية حاجات الولايات المتحدة لمدة ٣٦ يوماً .

وعلاوة على ذلك ، فإن قضية شح الإستثمارات هي ما يحول تحديداً دون تفعيل الآلية الرابعة للتصدّي لإرتفاع أسعار النفط ، ألا وهي تصليب عود الدول

المنتجة غير المنضوية تحت راية منظمة «أوبك» . فباستثناء ١٩٩٧ و١٩٩٨ سجل الخط البياني لمجموع الإستثمارات ونفقات التنقيب في قطاع النفط تديناً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينات ، مع التذكير بأن نسبة الضخ من المواقع الحالية ناهزت مستوى الذروة . وبما أن أعمال الإستصلاح الجارية راهناً ترتدي طابعاً إسعافياً ليس إلا ، وهي غير مضمونة النتائج بعد حين ، يصعب التعويل على طاقة إضافية كبيرة في المدى المنظور ، وحتى باحتساب الملايين الستة من البراميل المزمع إستخراجها يومياً في السنوات المقبلة من شمال أوروبا إلى غرب أفريقيا ؛ ومن بحر قزوين إلى البحر الكاربي ، لن يتسنى للإمدادات الصادرة من خارج «أوبك» أن تتجاوز ٥٠ مليون برميل سنة ٢٠١٠ ، مع تسطح مرتقب في إنتاجها في ما بعد .

وتحاول الولايات المتحدة التعويض عن الإخفاق النسبي لهذا المسعى ، باقناع بعض الدول بالخروج من المنظمة ، ومنها الغابون ، التي خرجت بالفعل من منظمة «أوبك» عام ١٩٩٥ ، فيما يقال أن نيجيريا تفكر هي الأخرى في الخروج . ولا يستبعد أن يتعرّض العراق ، بعد إحتلاله من قبل القوات الأميركية إلى ضغوط لحمله على الخروج من «أوبك» ، وإن كان من المتوقع أن تقاوم حكومة عراقية مستقلة هذا الضغط ، بسبب مصلحتها في الحفاظ على أسعار مجزية ، خصوصاً وأن العراق بات في حاجة ماسّة إلى العملات الصعبة من أجل إعادة بناء ما دمرته الحروب والعقوبات التي فرضت على شعب العراق .

ومما يعقّد الأمور أكثر فأكثر ، بالنسبة للدول المستهلكة ، الزوال التدريجي لخط التماس الفاصل بين من هو داخل «الكارثيل» ومن هو خارجه ، فان المنتجين كافة عانوا من تدهور الأسعار في نهاية التسعينات ، ونبذوا «التشاطر» الأحادي الجانب على نظام السوق ، وأمست بعض الدول ، مثل المكسيك وروسيا والنروج ، تؤازر السعودية ، من خارج «أوبك» في مسعاها إلى تنظيم الإمدادات النفطية . وتزامن هذا التعقّل مع الإنضباطية الحديدية التي فرضها

الرئيس الفنزويلي على برنامج بلاده النفطي . وثمة من يربط بين الإستياء الشديد الذي تسببت به هذه السلوكيات الصارمة وغير المسبوقة في أميركا اللاتينية ، لدى أكثر من جهة مستهلكة ، والمتاعب التي ما فتئ يتعرض لها الرئيس تشافيز منذ ذلك الحين . وهذا ما يفسر مساندة الإدارة الأميركية الحالية الواضحة لمعارضى الرئيس الفنزويلي .

خلاصة القول ، أن منظمة «أوبيك» عاودت الإمساك بزمام الأمور على الساحة النفطية خلال الأعوام القليلة المنصرمة ، وعززت مصداقيتها بالمحافظة على استقرار الأسعار والإضطلاع بدور اللاعب المحوري ، فأرست في نهاية المطاف منظومة قائمة على مصالح أعضائها الطويلة الأمد ، ما وضعها بدون ريب على مسار تصادمي مع المستهلكين الكبار . فلا ينظر هؤلاء بعين الرضى إلى تعاضم قوة «أوبيك» السوقية ، ولا إلى المنحى التصاعدي المتوقع للأسعار (٢٨ دولاراً للبرميل الواحد سنة ٢٠٣٠ ، بقطع النظر عن الأكاليف الجانبية المتأتية عن معاهدة كيوتو وسواها) .

والمفارقة أن المنظمة غير موافقة أساساً على مثل هذا التسعير ، وأنها تتطلع إلى هامش يراوح بين ٣٠ و٣٥ دولاراً في التاريخ المذكور . وأن هذا المنحى يفترض إنتهاج سياسة إنتاجية محافظة لا تبتعد كثيراً عما هو معهود ، فيما تصبو الدول المستوردة إلى إغراق السوق بالذهب الأسود إذا أمكن . من هنا ، نجد أن منطق دول «أوبيك» ، وهو سليم من منظارها ، أثار غيظ الدول الصناعية الكبرى . فبينما تجهد هذه لإبعاد شبح الركود والتضخم والتقنين عنها ، تصر الدول المنتجة على أن المحافظة على الإحتياطي النفطي وضخه بتعقل ، أفضل من تسييله المتسرع وبأثمان بخسة : ألم تتعظ من التجارب الماضية حينما التهم التبذير والتوظيفات المالية المشبوهة جلّ الثروة النفطية؟

هذا هو باختصار المأزق الذي تتخبط فيه الدول الصناعية ، ويكمن في إستهلاكها المتنامي للنفط ، يقابله تعنت من جانب المنتجين حفاظاً على

الأسعار ؛ وفي إحتياطي نفطي ضئيل لديها يتلاشى سريعاً ، هذا في حال توافره أصلاً ، ويتعدّر استثماره إقتصادياً . ناهيك بصعوبة متزايدة في توفير الطاقة وإستحضار البدائل المجدية ؛ والعجز عن إرتقاب مستويات الأسعار والتحكّم في آلياتها ، رغم إستحداث أدوات مالية متطوّرة مثل المشتقات وسواها ؛ وأخيراً تعثر المحاولات لشق صفوف المنتجين وضربهم بعضهم ببعض .

وإستناداً إلى ما تقدم ، يجزم الكثيرون بأن المستهلك الأكبر للنفط ، أي الولايات المتحدة الأميركية ، قد عزم على إستخدام القوة من أجل إعادة صياغة المعادلة النفطية الكونية على قواعد جديدة ، وذلك بعد إستنفاد معظم الوسائل الأخرى . وبذلك تصيب أميركا أكثر من عصفور بطلقة واحدة ، على الشكل التالي :

- وضع اليد على إحتياطي ضخّم من النفط الرفيع الجودة والسهل الإخراج ، وإفساح المجال أمام شركات النفط الأميركية للعودة وإستثمار هذا الإحتياطي ، بما يحقق منافع جمّة للإقتصاد الأميركي .

- إن السيطرة على ثاني إحتياطي نفطي في العالم ، سيمكّن الولايات المتحدة من إمتلاك المزيد من الأوراق التي تتيح لها التأثير بالسوق النفطية العالمية ، بحيث يمكن الوصول إلى الأسعار التي تقع ضمن النطاق الذي تراه واشنطن مناسباً لإقتصادها . . وبذلك تنتقل الولايات المتحدة من موقع «متلقّي الأسعار» (Price Taker) إلى موقع «صانع الأسعار» (Price Maker) .

- إن تحوّل الولايات المتحدة الأميركي إلى «صانع» للأسعار بدلاً من «متلق» لها ، يعني إعطاءها القدرة على التحكّم بتطور إقتصاديات الدول الصناعية ، المستهلكة بنسبة كبيرة للنفط العربي عموماً ، والعراقي خصوصاً ، وبالدرجة الأولى الأوروبيين والآسيويين .

- محاصرة الإنتاج الخليجي من النفط عملياً والتربّص بصيرورته المستقبلية ، وبالتالي ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية على دول الخليج

للاستجابة لمطالب واشنطن ومصالحها الإستراتيجية . .

- إضعاف سيطرة منظمة «الأوبك» على سوق النفط العالمي ، خصوصاً إذا ما نجحت الشركات الأميركية في الوصول بالإنتاج النفطي العراقي إلى طاقته القصوى المقدرة بنحو ستة ملايين برميل يومياً خلال خمس سنوات . ذلك أن من شأن زيادة إنتاج النفط العراقي ظهور فائض كبير في سوق النفط الدولية ، الأمر الذي سيضعف من قدرة «أوبك» في السيطرة على الأسعار .

وهنا يتساءل بعض المحللين الأميركيين ، إن كانت حكومة بلادهم ترغب فعلاً في حدوث إنخفاض حاد في أسعار النفط . ويذكر هؤلاء بأن قطاع النفط الأميركي ، وخصوصاً في ولاية «تكساس» مسقط رأس الرئيس بوش الابن ، قد لحق به الخراب في ثمانينات القرن الماضي ، عندما هبطت أسعار النفط إلى ١٠ دولارات للبرميل الواحد . وهم يعتبرون أن الولايات المتحدة ستكون راضية ، عندما يظل سعر النفط ضمن نطاق ١٨ - ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد .

ومما لا شك فيه ، فإن وجود القواعد الأميركية بكثافة في قلب الشرق الأوسط ، وآخرها في العراق ، سوف يمكن أميركا من ممارسة نفوذ كبير ليس على دول المنطقة كافة ، وحسب ، وإنما في مواجهة روسيا والصين ، وهي دول مستهلكة للنفط بشكل متزايد . كما أن هذا الوجود سوف يكرس «السيطرة الأميركية المطلقة على كل حقول النفط من كازاخستان في الشمال وحتى السعودية في الجنوب ، وبمكّنها بالتالي من وضع حد للحلم الأوروبي في منافسة القوة الإقتصادية والسياسية الأميركية . فمن يسيطر على النفط يسيطر على الإقتصاد . ورفع أسعار النفط بصورة طفيفة يمكن أن يلقي بملايين العمال إلى الشارع في أوروبا وشرقي آسيا»^(١) .

ويتابع الصحافي الإسرائيلي (أوري أفنيري) في هذا الصدد : «هذه خطة

١- أوري أفنيري ، «الحرب ضد العراق هدفها النفط لا . . الإرهاب» ، اللواء : ١٤ / ٩ / ٢٠٠٢ .

كبيرة ، ومع ذلك فهي بسيطة ومنطقية ، أين سمعت عن خطط من هذا القول؟ صحيح ، يبدو لي هذا الأسلوب معروفاً جداً . في بداية الثمانينيات وقبل إجتياح لبنان ، سمعت من أرييل شارون عدة خطط من هذا القبيل . رأسه كان مليئاً بالأفكار اللامعة لنظام جديد في الشرق الأوسط ، والسيطرة على منطقة أمنية إسرائيلية من باكستان وحتى وسط أفريقيا ، إسقاط أنظمة وإقامة أنظمة أخرى بدلاً عنها ، إزاحة شعب كامل (الفلسطينيين) ، ولم لا؟ . ويتابع أفنيري قائلاً : «خطط شارون هذه إنهارت ، كما هو معروف الواحدة تلو الأخرى . النشاط الكبير والمنطق الداخلي لم يفيدا . ببساطة لم يفهم شارون التيارات الحقيقية التي تعمل في التاريخ . أخشى أن تكون مجموعة بوش ، تشيني ، رامسفيلد ، رايس ، وولفوفيتز ، بيرل ، وباقي الشارونيين الصغار مصابة بنفس العوارض المرضية» .

يبقى أن نشير إلى أن «إستراتيجية الأمن القومي الأميركية» التي صدرت أواخر عام ٢٠٠٢ ، تحمل في ثناياها النوايا الأميركية للتفرّد بقيادة العالم وعدم السماح لأي قوة أخرى بمنافستها في إدارة شؤون الكون .

٤. مصادر الإستهلاك العالمي والأميركي من النفط:

يقدر الإستهلاك العالمي من النفط بحوالي ٧٧ مليون برميل يومياً ، ويتوقع أن تزيد الحاجة لتبلغ ٩٥ مليون برميل في اليوم في العام ٢٠١٠ و ١٢٠ مليوناً عام ٢٠٢٥ . والزيادة الأكبر في الطلب العالمي مصدرها الدول النامية ، لا سيما الصين والهند . وتأتي في مقدّمة الدول المستهلكة للإنتاج العالمي من النفط الولايات المتحدة الأميركية ، التي تستهلك ما يزيد على ٢٥٪ من هذا الإنتاج ، إذ يقدر حجم الإستهلاك الأميركي من النفط بحوالي ٢٠ مليون برميل يومياً ، تستورد نحو ٥٥ في المئة منه ، أي ما يقارب ١١ مليون برميل . ومن المتوقع ، بحسب بيانات إدارة الطاقة الأميركية ، أن يرتفع حجم الطلب الأميركي على النفط إلى ٢٧ مليون برميل يومياً في العام ٢٠٢٠ وإلى ٢٩ مليون برميل عام

٢٠٢٥ . ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها ، وتحديدًا ٦٨ في المئة منها ، من الخارج بحلول العام ٢٠٢٥ ، سيكون نصفها من منطقة الخليج ، وذلك بالمقارنة مع ٥٥ في المئة عام ٢٠٠١ و٤٢ في المئة عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الإرتفاع في إستيراد النفط من الخارج إلى إتجاه الإنتاج المحلي الأمريكي من النفط للانخفاض بمقدار خمسة ملايين برميل يومياً بين العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ ، بسبب نضوب الحقول الحالية وعدم إكتشاف حقول جديدة .

وخلال الثلاثين عاماً الماضية كانت الولايات المتحدة قادرة على تلبية إحتياجاتها النفطية من المخزون المحلي ، ولكن مع إنخفاض الإنتاج وزيادة الإستهلاك زاد الإعتماد على الخارج . وليس أدلّ على ذلك من البيانات التي نشرها «معهد بيكر للسياسة العامة» والذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر ، وهي تشير إلى أن صافي الواردات النفطية الأمريكية إرتفع من ٦,٧٩ ملايين برميل يومياً عام ١٩٩١ إلى ٢, ١٠ ملايين برميل يومياً عام ٢٠٠٠ ، وذلك في الوقت الذي إرتفع فيه الحجم الإجمالي لتجارة النفط العالمية من ٣٤, ٣٢ إلى ٦٧, ٤٢ مليون برميل في الفترة نفسها ، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة زادت مشترياتها من إجمالي الصادرات النفطية الدولية بنسبة ٣٣٪ .

وبدورها تستهلك اليابان نحو ٥ ملايين برميل يومياً ، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة . وتقدر نسبة المستوردات النفطية لليابان بحوالي ٨٥ في المئة ، معظمها من منطقة الشرق الأوسط .

وتعتبر الصين ثالث أكبر مستهلك للنفط بعد اليابان والولايات المتحدة . وتنتج الصين حوالي ٤٣, ٣ ملايين برميل يومياً تستهلكها جميعاً ، بالإضافة إلى ٤, ١ مليون برميل يومياً ، يتم إستيراد نحو ٦٠ في المئة منها من دول

الخليج . ومعروف أن الصين تشهد معدلات نمو إقتصادي مرتفعة جداً ، (تقدر بنحو ٨ في المئة سنوياً) ، مما يؤهلها كي تصبح في وقت قريب ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم . فالصين تستهلك اليوم ضعفي ما كانت تستهلكه قبل عقد من الزمن .

ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة الأميركية مستوردة للنفط عام ١٩٤٧ ، سيطر عليها هاجس تأمين شبكة عريضة من الموردّين في مناطق مختلفة من العالم . فقد وصل إجمالي الواردات النفطية للولايات المتحدة من دول مجلس التعاون الخليجي والعراق عام ٢٠٠١ إلى نحو ٧, ٢ مليون برميل يومياً ، أي حوالي ٢٥ في المئة من واردات أميركا من النفط الخام . وتعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة ، بكمية تصل إلى ٦ , ١ مليون برميل يومياً ، أي ما نسبته ١٨ في المئة من المستوردات ، و٨ في المئة من إجمالي الإستهلاك الأميركي من النفط . ولا تزال أميركا اليوم تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من الدول المنتجة للنفط ، معظمها في منطقة الشرق الأوسط .

ومع وقوع أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، باتت الإدارة الأميركية أكثر تصميماً على خفض اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط ، وخفض الاعتماد على النفط الخارجي إجمالاً من ٥٦ في المئة إلى ٤٥ في المئة خلال عقد واحد ، مع تنويع مصادر هذا النفط الخارجي . . وبالتالي زيادة الواردات النفطية من روسيا وأميركا اللاتينية ودول غرب أفريقيا (الغابون وأنغولا ونيجيريا) وحوض بحر قزوين . بالرغم من الشك حول إمكانية أن يكون النفط المستورد من روسيا وبلاد حوض بحر قزوين أكثر أماناً من نفط الشرق الأوسط ، خصوصاً وأن منطقة حوض بحر قزوين مغلقة ، ما يجعلها رهينة لسياسات الدول المجاورة . . وبطبيعة الحال تبقى كلفة الإستخراج إلى جانب الإعتمادات الجيوسياسية ، وسهولة نقل النفط الخام ، من العوامل الحاسمة في المفاضلة بين هذا المصدر وذاك .

لقد عملت الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية على توطيد العلاقات التجارية مع الدول المنتجة للنفط من خارج منطقة الخليج . وتم توفير مصادر إنتاج نفط جديدة في سوق النفط الدولية ، عن طريق الزيادة المحققة في إنتاج النفط الروسي وغرب أفريقيا وبحر قزوين ، كما سبقت الإشارة . وفي كثير من الأحيان كان لشركات النفط الأميركية الدور الأهم في زيادة الإنتاج هذه . وفي هذا الإطار ، اجتمع ممثلو مئة شركة أميركية وروسية في هيوستن في تكساس خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول في عام ٢٠٠٢ ، من أجل مناقشة التوصل إلى شراكة أميركية - روسية في مجال الطاقة . ويريد الأميركيون أن يصلوا إلى النفط في سيبيريا . ويبدو أنهم على استعداد لتأمين الإستثمار الضخم الذي يحتاج إليه الروس .

وهذا الهاجس الأميركي يجسّد مفهوماً أميركياً خاصاً لما يسمى «الأمن النفطي» ، الذي غالباً ما تستند إليه الدراسات والمحللون الأميركيون لتبرير العدوان الأميركي على العراق .

ففي دراسة أميركية عن النفط^(١) يتّضح أن البعد النفطي للعدوان الأميركي على العراق بالنسبة للأميركيين ، يكمن في الجغرافية السياسية للنفط أكثر من «محميات» النفط بحد ذاتها ، وذلك كما يلي :

«ثمة بُعد نفطي للأزمة ، لكنه لا يتعلّق «بالمحميات النفطية» . إنه يتعلق بالجغرافية السياسية ، وأمن واستقرار معروض الخليج . وبالتأكيد قد يكون نظام صدام حسين ، المجهّز بهذه الأسلحة ، في موقع قادر على إرعاب المنطقة والمناورة في العرض وتهديد أمن الإقتصاد العالمي . وعند إستيعاب استمرار نمو الطلب العالمي ، يصبح هذا التهديد أكثر حرجاً . فبعد عقد من الآن ، من

١- راجع المستقبل : ٥/٤/٢٠٠٣ ، مصدر سابق .

المرجح أن يزيد إستهلاك العالم نفطياً بنسبة ٢٠ في المئة عن الآن . وهذا يعني أن طلب ٧٧ مليون برميل في اليوم الآن سيصبح أكثر من ٩٠ مليون برميل في اليوم بحلول ٢٠١٣» .

وأبعد من ذلك ، فإن الكاتب الأميركي توماس فريدمان يعتبر أن العدوان الأميركي على العراق لا يخلو من المبررات الأخلاقية والقانونية ، للسبب ذاته ، أي منع الديكتاتور من السيطرة على أكبر مصدر للنفط العالمي .

«السبب الرئيسي الذي يجعل فريق عمل بوش أكثر إهتماماً بصدّام هو أنه كاد يمتلك أسلحة الدمار الشامل ، التي كانت ستمنحه القوة التي طالما سعى إليها - ليس من أجل الهجوم علينا ، بل لبسط نفوذه فوق أكبر مصدر للنفط العالمي ، في منطقة الخليج» .

وبرأيه «لا يوجد شيء غير قانوني أو غير أخلاقي في شعور الولايات المتحدة بالقلق من تمكّن ذلك المستبد الشرير من بسط نفوذ هائل في منطقة تركز المورد الطبيعي ، الذي يوفر الطاقة لأساس الإقتصاد العالمي» .

وفي معرض تعليقه على المظاهرات التي تجتاح أمريكا والعالم ، إستنكاراً للحرب ، يتساءل مايكل مانديلباوم ، خبير السياسة الخارجية لدى «معهد جون هوبكنز» ، ومؤلف كتاب «الأفكار التي غزت العالم» : «هل يفضل المتظاهرون أن يسيطر صدام حسين على النفط بدلاً منا ، هل هذا أفضل من ناحية أخلاقية؟» ، ثم يواصل : «حتى الآن ، إستغل صدام ثروة النفط في بلاده لا لمصلحة شعبه ، بل لشن حرب ضد جميع جيرانه ، ولبناء قصور بالغة الإسراف وللحصول على أسلحة الدمار الشامل» .

٥. أزمة الإقتصاد الأميركي، والعسكرة:

تعاني إقتصاديات الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية ، من أمراض إقتصادية عديدة ، ليس أقلها تراجع معدلات النمو الإقتصادي والعجوزات الضخمة في موازينها الإقتصادية العامة (الموازنة ، والحساب الجاري و . .) . ففي الولايات المتحدة ، التي تشكو من آفة العجز في موازنتها الفيدرالية وحسابها الجاري ، بدأ مصرفها المركزي يتحدث جهاراً عن إمكان إنكماش الإقتصاد الأميركي . أما أوروبا ، فتتهيب لإرتفاع مستوى البطالة في مختلف أرجائها . ولم يعد يرى المرء في طول القارة وعرضها مسؤولاً واحداً يراهن على نسبة نمو تتجاوز ٢ في المئة السنة المقبلة . بدورها ، تعجز اليابان عن إيجاد نقطة إرتكاز تسند إليها إقتصادها العليل . فإن مؤشر نيكاي (Nikkei) إنهار في الأسابيع التي سبقت الحرب إلى أدنى مستوى منذ ١٩ عاماً ، وراح المكتتبون اليائسون يرحبون بمرود مالي نسبته ١ في المئة على سندات الخزينة اليابانية ، لكثرة ما خيبتهم مجالات الإدخار والتوظيف الأخرى .

إن عدداً غير قليل من المراقبين يشيرون إلى أن حروب الولايات المتحدة الأميركية ، قد جاءت في مجملها بعد حالة ركود وأزمة إقتصاديين ، تكون قد مرت بهما . وهذا ما تؤكده ، إلى حد كبير البيانات الإحصائية للنصف الثاني من القرن الفائت ، إذ إن الحروب المتتالية أسهمت في إنعاش الإقتصاد الأميركي ، بل في إيقاظه من سبات عميق أحياناً ، كما حصل خلال الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الحين ، لم تشذ «وول ستريت» مرة واحدة عن قاعدة ذهبية ، مفادها أن المؤشرات البورصية تتهاوى قبل إندلاع الحرب ، ثم تأخذ بالإرتفاع كلما دارت رحاها على نحو مرض . هكذا ، فقد خسر «الداوجونز» ١٣ في المئة من قيمته بين أول آب ١٩٩٠ ، أي عشية إحتلال الكويت ، ومنتصف كانون الثاني ١٩٩١ ، موعد إطلاق القذيفة الأولى على بغداد . في

المقابل ، حقق المؤشر المذكور ربحاً يفوق الـ ١٦ في المئة بين بدء العمليات العسكرية وإنتهائها في أواخر آذار ١٩٩١ .

وبهذا الخصوص ، تتضارب آراء المحللين والخبراء الإقتصاديين . فالبعض منهم لديه إعتقاد ، أن غزو الولايات المتحدة للعراق وتنصيب حكومة موالية لها ، قد يساعدها على خفض سعر البرميل بحدود عشرة دولارات ، ما يمكّنها من تحقيق مكاسب خيالية . فبحسب دراسة أميركية عن النفط^(١) فإن الحرب التي ينجم عنها هبوط في أسعار النفط ، ستؤدي إلى نمو يبلغ ٣ في المئة تقريباً عام ٢٠٠٣ ، بالمقارنة مع ٢ في المئة حالياً . ويعتبر هؤلاء أن الولايات المتحدة لم تكن لتدخل حرباً تكلف ما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار ، لولا أنها تعرف جيداً الأرباح الهائلة التي قد تجنيها من وراء هذه الحرب ، خاصة وأنها ستحمّل الجزء الأكبر من التكلفة الإجمالية لهذه الحرب . وليس على غرار ما حدث في حرب الخليج الثانية ، حين ساهمت الدول المتحالفة معها في دفع فاتورة الحرب ، والتي قدرّت آنذاك بحوالي ٦٠ مليار دولار فقط ، من أجل طرد العراق من الكويت . .

وفي المقابل ، يرى البعض الآخر من المحللين أن الإستيلاء على العراق وإحتلاله ربما لعقد أو أكثر يمكن أن يكلف دافعي الضرائب الأميركيين مائتي مليار دولار . ولا يمكن بأي حال لمبيعات النفط العراقي أن تغطّي تلك التكاليف . ويجد هؤلاء أن ثمة منطقتين في الخطة الحربية لإدارة بوش ، فقط إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة « لإحتلال العراق من أجل البقاء فيه لسنوات طويلة . مثل هذا الإحتلال يستدعي إستثماراً كبيراً في الأموال والقوى العاملة ، حيث سيحتجز قوات عسكرية كبيرة لوقت طويل » . ولذلك أثارت الخطة معارضة شديدة وسط الجنرالات الأميركيين ، ومن ضمنهم وزير الخارجية

١- اللواء : ١٨ / ٢ / ٢٠٠٣ ، مصدر سابق .

كولن باول . «ولكن في نظر بوش ومستشاريه هذا استثمار مجد جداً . إنه سيحقق فوائد كبيرة»^(١) .

إلا أن أنصار الحرب ودورها في إنعاش الإقتصاد يضربون مثلاً للحريين الأخيرتين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة . فحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ (طرد صدام حسين من الكويت) ، كانت قد أعقبت أزمة اضطراب وركود عاشها الإقتصاد الأمريكي ، تماماً كحرب أفغانستان ، وتابعتها في العراق ، اللتين تجريان في وقت عصيب لم يسبق للمؤشرات الإقتصادية الأمريكية أن تردت إلى المستوى الذي وصلته اليوم .

ويشير الخبراء بهذا الصدد ، إلى أن موقف الرئيس جورج بوش الابن أمام شعبه ضعيف جداً ، حيث ما يزال الدولار يتقهقر أمام العملة الأوروبية ، فيما تزداد نسبة البطالة ويتواتر إعلان الشركات عن إفلاسها ، فيما تنذر شركات أخرى بذلك ، ويكشف بصدد آخر عن تجاوزات محاسبية وضرورية خطيرة .

ولعل كثير من مستشاري الرئيس بوش الابن ، القادم بدوره من ولاية «النفط والسلاح» ، قد أشار عليه بالحرب محرراً له من المأزق ، وبالوقوف إلى جانب شركات السلاح التي تملك قدرات كبيرة ، في حال فتحها أسواقاً جديدة لها ، على المساعدة في مكافحة البطالة ، من خلال تشغيل آلاف العاطلين ، فيما تملك الصادرات الأميركية إلى الخارج حظوظاً كبيرة أيضاً .

لقد أثبتت حرب الخليج الثانية للإدارة الأميركية مصداقية هذه النظرية ، وإن كانت إرادة الناخبين الأميركيين قد حرمت الرئيس جورج بوش الأب من حصاد ثمار جهوده الحربية ، حيث إستفاد من تلك الثمار الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون ، الذي تمكّن من توظيف عائدات شركات الصناعة الحربية في

١- «الحرب ضد العراق هدفها النفط لا . . . الإرهاب» ، مصدر سابق .

تحقيق نهضة في قطاع الرعاية الاجتماعية ، عبر إقطاعات ضريبية متواترة ، تسعى الإدارة الجمهورية الحالية إلى إلغائها .

إن كثيراً من هؤلاء الخبراء الإقتصاديين ، يتوقعون أن يعود الإقتصاد الأمريكي بعد إنقضاء حرب العراق ، إلى سالف حالة الإنتعاش التي كان يعيشها قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأن تتمكّن بورصة «وول ستريت» من تدارك أوضاعها الخائقة ، بعد أن أصبحت تعيش منذ شهر مارس/ آذار ٢٠٠٣ ، حالة أزمة أشبه ما تكون بأزمات سنتي ١٩٢٩ و ١٩٨٧ .

ويستند الخبراء في وضعهم لتقديرهم هذا ، على جملة من الأسس ، في مقدمتها الثلاثة الآتي ذكرها :

١- حسم المنافسة مع شركات السلاح الروسية ، لصالح نظيرتها الأمريكية ، من خلال الدفع بأسلحة جديدة تعتمد على التطور التقني الهائل ، الذي حققته دوائر البحث الأمريكية في السنوات الأخيرة ، خصوصاً في مجال تطوير منتجات الثورة في عالم الإتصالات والمعلوماتية لصالح الصناعة الحربية .

٢- توفير فرصة ذاتية لدعم الصناعة العسكرية ، من خلال ما ستشهده معدّلات الطلبات على أنواع الأسلحة التقليدية كالقنابل والصواريخ والطائرات المقاتلة ، من إرتفاع ، في ظل إحساس عارم لدى دول منطقة الحرب بعدم الاستقرار والقلق حيال المستقبل .

٣- منح الإقتصاد الأمريكي الراكد ، ضربة منبهة ومحفزاً على النهوض ، عبر ضخ مزيد من الإستثمارات في القطب الصناعي الرئيس فيه ، وهو قطب الصناعة الحربية ، حتى وإن كان الثمن عسكرة الإقتصاد الأمريكي برمته .

وتبدو بصمات دوائر صناعة السلاح الأميركية ، جليّة على هذا التوجّه الذي يحكم الإدارة الأميركية . فقد كان ضرورياً لهذه الدوائر تأمين شروط إستمراريتها . ومن ذلك بالطبع ضمان إندلاع الحروب ، التي لا تشكّل مجالاً

لإستصدار براءات الكفاءة لأنواع السلاح الجديد فحسب ، بل معرضاً عملياً للترويج له ، وحث المحيط الإقليمي والدولي على الإقبال على شرائه . ويقدر حجم تجارة السلاح على الصعيد الدولي بما يقارب الألف مليار دولار (تريليون دولار) ، تستأثر الولايات المتحدة بما يناهز ربعه ، فيما يقدر عدد العاملين فيها ، بشكل مباشر وغير مباشر ، بما يزيد عن ١٠٠ مليون شخص .

وكما هو متوقَّع ، فإن تكلفة الحرب قد تتعدى المئة مليار دولار ، سيعود ثلثها على الأقل لشركات الأسلحة ، فيما ستدر عمليات إعادة بناء الجيش العراقي بعد الحرب ، فضلاً عن جيوش الكثير من دول المنطقة المحيطة بالعراق ، عائدات لن تقل في حجمها عن تلك التي حصلت بمناسبة الحرب نفسها . ولقد تعهدت الدولة الأميركية ، منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل ، من خلال وضع سياسات إقتصادية ملائمة بأن تكون الزبون الأول والأكبر لشركات صناعة الأسلحة الأميركية بالدرجة الأولى . وقد بات هذا التعهد أكثر رسوخاً مع وصول ممثلي هذه الشركات إلى سدة القرار الأميركي ، حتى باتت السياسة الخارجية الأميركية مسرحاً إضافياً لترويج المنتجات الحربية لهذه الشركات .

لذلك ، فإن حالة السلم هي العدو الأول لشركات تصنيع الأسلحة في الولايات المتحدة ، باعتبارها الكبرى في العالم . وليس خافياً على المتابع لتاريخ الولايات المتحدة منذ بروز النزعة الإمبراطورية لديها بعد الحرب العالمية الثانية ، أنها قد خاضت بنفسها ، أو عن طريق حلفائها ووكلائها ، حرباً كبيرة خلال كل عشر سنوات ، بالإضافة إلى عشرات النزاعات المسلّحة والحروب الصغيرة .

فإذا ما عرف أن صناعة الأسلحة والمصاريف العسكرية قد هيمنت منذ الحرب العالمية الثانية ، على السياسة الإقتصادية الأميركية ، وبالتالي على المؤسسات السياسية ، فسندرك إلى أي مدى يبدو العدوان الأميركي على العراق حاجة أميركية داخلية بحتة ، لم تقو الإعتراضات الدولية وإحتجاجات الرأي العام العالمي على الوقوف في وجهها .

٦- المصالح النفطية وعلاقة الشركات بمراكز القرار:

لا شك أن الأميركيين هم الذين اخترعوا صناعة النفط الحديثة ، في منتصف القرن التاسع عشر . ولكن لم يظهر الطلب المتزايد على النفط إلا بعد بدء الحرب العالمية الأولى ، حين إكتشفت البلدان الصناعية الكبرى أنها بأمرّ الحاجة إليه ، ما أدى إلى إرتفاع سعره في الأسواق العالمية . وتساعد الطلب على النفط عام ١٩٢٠ حين بدأت الشركات النفطية الكبرى ، البريطانية والهولندية والفرنسية والأميركية تتنافس في ما بينها للحصول على إمتيازات التنقيب ، وتقاسم المناطق الغنية بالنفط . في هذه الفترة تم إكتشاف حقول النفط الواسعة عام ١٩٢٧ في كركوك ، وأعلن عن قيام إتحاد دولي للإستثمار اتخذ إسم «شركة نفط العراق» لتطوير وإستثمار هذه الحقول . وفي عام ١٩٣٢ أسست شركة «ستندارد أويل كاليفورنيا» لإستثمار النفط في البحرين ، ونجحت في السنة التالية في الحصول على إتفاقية مع الملك عبدالعزيز آل سعود يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من المملكة العربية السعودية . ولكن لم تحصل الشركات الأميركية على الكنز الكبير إلا في عام ١٩٣٨ ، حين تمكّنت من إكتشاف حقول النفط الضخمة في الدمام : وهذا الإكتشاف مكّن السعودية من أن تنتج ٢٥٠ بليون برميل ، وأن تسيطر على ٢٤ في المئة من إحتياطي النفط الحالي ، في حين أن العراق الذي لم تسبر أجزاء واسعة من أراضيه حتى الآن ، أنتج ٢٠٠ بليون برميل . وحالياً يوجد خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على السوق العالمية للنفط . وكل منها حريص اليوم على التواجد في العراق ، للحصول على إمتيازات جديدة . ومن هذه الشركات ، إثنان أميركيتان (إكسون موبيل ، وشيفرون تكساكو) وشركتان بريطانيتان (البريطانية للبترول "BP" ، وشل الملكية) بالإضافة إلى شركة (توتال) الفرنسية . وتعتبر الشركة الأميركية (إكسون موبيل) هي الأكبر بين الشركات البترولية العملاقة ، حيث تبلغ قيمة أصولها نحو ١٤٣ مليار دولار ، وبلغت عائداتها عام ٢٠٠١ حوالي ١٩٢ مليار دولار .

وتحتل الولايات المتحدة بصفة عامة المرتبة الأولى في الصناعة النفطية ، تليها في ذلك المملكة المتحدة ، ثم فرنسا في المركز الثالث . وكانت الشركات الأميركية تسيطر على حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي ، ولكنها فقدت هذه الإمتيازات بعد تأمين شركة البترول العراقي عام ١٩٧٢ ، وبعد تأمين القطاع النفطي العراقي تحوّلت الشراكة ناحية الشركات الروسية والفرنسية .

وترغب الشركات الأمريكية والبريطانية حالياً في إستعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي ، والسيطرة إلى أبعد حدود ممكنة على حقول النفط العراقية ، بما يمكّنها من لعب دور قيادي دون منازع في صناعة النفط العالمية .

وفي ذات الوقت ، تدرك كل من واشنطن ولندن أهمية السيطرة على البترول الخليجي والعراقي بصفة خاصة ، وتأثير ذلك على قدراتها العسكرية والإقتصادية . ولعل في ذلك ما يفسّر الرغبة الأمريكية البريطانية في الإطاحة بالنظام الذي كان قائماً في بغداد . كما تكمن الرغبة القوية لدى الشركات الأمريكية والبريطانية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط من الإنفراد بالبترول العراقي . وليس أدلّ على ذلك ، من تصريح «كينيث دير» المدير التنفيذي بشركة «شيفرون» الأمريكية عام ١٩٩٨ ، حين ذكر أن العراق يمتلك إحتياطيات هائلة من النفط ، و متمنياً أن يكون لشركة «شيفرون» حرية الولوج لهذا البلد والإستفادة من ثرواته النفطية . ومن وجهة نظر الشركات الأمريكية والبريطانية ، فإن إطاحة النظام في بغداد سيمنحها من الآن فصاعداً ميزة قوية في مواجهة الشركات المنافسة .

وتجدر الإشارة ، إلى أن الشركات الأميركية ، النفطية منها تحديداً ، باتت ممثلة بامتياز في أعلى دوائر القرار الأميركي . وينبغي عدم إغفال الدور الذي لعبته شركات البترول والغاز في تكساس ، وولايات أخرى ، في دعم الحملة الإنتخابية لبوش الابن في العام ٢٠٠٠ ، إلى درجة أن الطاقم النفطي المحيط

بالإدارة الأميركية لا ينبغي الإستهانة به ، إذ إن وجوده يفسر الكثير مما يجري . فمن المعروف أن هناك عناصر كثيرة مؤثرة في الإدارة الحالية ، معظمهم من النفطيين القدامى ، ومنهم ديك تشيني نائب الرئيس بوش ، والذي عمل لسنوات كرئيس لمجلس إدارة شركة «هاليورتون» العملاقة للطاقة . وهو لم يتركها إلا من أجل إدارة حملة بوش الانتخابية . وكذلك كوندا ليزا ريس ، التي عملت لتسع سنوات في منصب إداري رفيع في شركة «شيفرون» النفطية العملاقة . ومنهم أيضاً دونالد إيفانز وزير التجارة كان على رأس شركة «توم براون» النفطية أيضاً . كذلك وزير الطاقة سبنسر إبراهيم ، وكاثلين كوبر نائبة وزير التجارة ، التي رأست القسم الإقتصادي في العملاق النفطي الآخر «أكسون موبيل» . هذا فضلاً عن ما لا يقل عن مئة من المسؤولين في الإدارة الأميركية الحالية ، يضعون إستثمارات بمئات ملايين الدولارات في قطاع الطاقة ، بحسب بيانات «مركز السلامة العامة» الأميركي .

إن أشد ما يقلق هذا الطاقم النفطي ، هو نجاح الشركات الفرنسية ، مثل شركة «توتال إلف» أو الشركات الروسية ، مثل شركة «لوك أويل» في الفوز بالنفط العراقي وإستبعاد الأميركيين عنه ، وكان هؤلاء يدركون جيداً أن العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، وعند رفعها ستتسابق شركات البترول العالمية على الإستثمار في العراق ، لتنفيذ العقود الضخمة التي كانت وقعتها الحكومة العراقية في ظل الحصار ، ولم تحصل أي من الشركات الأميركية أو البريطانية على عقود كهذه ، بل كانت كلها من نصيب دول أخرى ، في مقدمتها روسيا وفرنسا والصين .

ولعل أبلغ توصيف للمقايضات الدولية ، التي كانت قائمة في أروقة مجلس الأمن ، حول إجازة الضربة الأميركية ، هو تبسيط المدير السابق لـ «سي أي أيه» جيمس وولسي الأمر بقوله : «لفرنسا وروسيا مصالح نفطية في العراق . وعليهما أن تدركا أنهما إذا ساعدتا على قيام حكومة عراقية مقبولة ،

فإننا سنبدل جهدنا كي نتعاون شركائنا والنظام الجديد معهما . وإذا لم تفعلا سيكون هذا صعباً ، بل مستحيلاً» .

وقد يلقي هذا الكلام بعض الضوء على أسباب الليونة الروسية ، التي كانت تبرز من وقت لآخر إزاء مبدأ البحث بصدور قرار دولي جديد حول العراق ، بعد أن كانت موسكو تتمسك بتطبيق القرارات السابقة ، وإن بقيت مصرّة على موقفها الرفض لضرب العراق داخل مجلس الأمن . ورغم الوعود الأمريكية لروسيا بعدم المساس بمصالح الأخيرة في العراق بعد الانتهاء من النظام المخلوع ، إلا أنه بقيت هناك مخاوف روسية تجاه النوايا الأمريكية ، لعل أهمها ما يلي :

* أن تعمد الولايات المتحدة إلى خفض أسعار النفط العالمية بصورة كبيرة ، قدرها بعض خبراء النفط الروس من ١٢ - ١٥ دولاراً للبرميل ، وفي بعض التقديرات من ٨ - ١٠ دولارات . ما يهدد الإقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية .

* يشير بعض الإقتصاديين في روسيا إلى أن قيام حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة سيحرم روسيا من حوالي ٥٠ - ٦٠ مليار دولار ، هي قيمة عقود مدنية تم الإتفاق على غالبيتها . وزهاء ٧٠ - ٨٠ مليار دولار ، هي قيمة صفقات أسلحة كان متوقعاً أن يبرمها العراق معها بعد رفع العقوبات .

* لم تعط الولايات المتحدة لروسيا أية ضمانات حقيقية للحفاظ على المصالح الروسية في العراق . ولا يبدو أن هناك ضمانات حقيقية رغم التقارب الذي بدأ بالظهور في الفترة التي أعقبت سقوط النظام .

ونتيجة للاعتبارات والمخاوف السابقة ، تظل الوعود الأمريكية لروسيا بأن تحل محل السعودية في سوق النفط العالمية محل شك كبير ، ومجرد فقاعات كانت تطلقها واشنطن لكسب الموقف الروسي داخل مجلس الأمن .

وتعد روسيا من أكثر الدول التي تحتفظ بعلاقات إقتصادية مع العراق قبل سقوط نظام صدام ، خاصة في مجال الطاقة ، حيث تسيطر شركات النفط الروسية على ما يقرب من أربعة حقول من أصل ١١ حقلاً للنفط العراقي . كما تحتفظ شركة «لوك أويل» الروسية العملاقة ، والتي تقدر قيمتها السوقية بنحو ١٣,٤ مليار دولار ، وتمتلك الحكومة الروسية فيها نحو ١٤ في المئة ، بحقوق التنقيب عن النفط في حقل القرنة الغربي ، الذي يعد من أضخم حقول البترول على مستوى العالم (يحتوى على ما يقرب من ١٠٠ مليار برميل من إحتياطيات النفط العراقي) . كما تمتلك الشركة ٦٨ في المئة من إستثمارات تطوير الحقل التي تبلغ ٦ مليارات دولار . وقد تم توقيع هذا الإتفاق في عام ١٩٩٧ بقيمة بلغت ٣٠٧ مليارات دولار .

كما تمثل شركة «زارو بجنفت» الحكومية ، العميل الرئيسي للنفط العراقي ، تحت مظلة برنامج «النفط مقابل الغذاء» ، ولها ستة ممثلين في بغداد ، فضلاً عن حوالي ٥٠ متخصصاً يعملون في مختلف الحقول العراقية . وقد ناقشت مع الحكومة العراقية السابقة مشروعات جديدة ، منها حفر مئة بئر بالقرب من البصرة ، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن أكثر من نصف الإحتياطيات النفطية العراقية تقع تحت سيطرة الشركات الروسية . كما أن هناك نحو ١٠ شركات نفط روسية قد عقدت إتفاقات نفطية مع العراق . في الوقت نفسه تقوم حوالي ٣٠٠ شركة روسية ببيع ما يقرب من ٤٠٪ من النفط العراقي في الأسواق الدولية للنفط .

وعلى صعيد المصالح الإقتصادية الروسية في العراق ، فقد وقّعت الدولتان في سبتمبر ٢٠٠٢ إتفاقاً تجارياً بقيمة ٤٠ مليار دولار ، يختص جزء كبير منها بالإستثمارات في نفط الصحراء الغربية العراقية . كما تقدر الديون الروسية لدى العراق بنحو ٨ مليارات دولار ، منذ عهد الحرب الباردة . وكانت في شكل مساعدات عسكرية للعراق أثناء حربه مع إيران خلال حقبة الثمانينات .

وهي الديون التي تناقش الولايات المتحدة الآن مع روسيا إعفاء العراق منها . إن الخشية من إعادة توزيع الأوراق في سوق النفط العالمي ، التي يحتملها الإحتلال الأميركي للعراق ، والتي يمكن أن تؤثر في مواقع الكثير من الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء ، هي التي تفسر إلى حد بعيد ، موقف فرنسا التي حاولت طوال مواجهتها مع الولايات المتحدة ، داخل أروقة مجلس الأمن الدولي وخارجه ، إبعاد مطامحها ومصالحها النفطية عن الواجهة ، كذلك فصلها عن عملية إختبار القوة ، الدائرة بين الولايات المتحدة الأميركية وبينها ، بالتركيز على المواقف المبدئية « كتغليب الحل السلمي » أو « تجنيب الشعب العراقي المغلوب على أمره » الولايات .

ودفعت السلطات الفرنسية المختصة بعدد من مسؤولي قطاعها النفطي وخبرائه ، من ضمنهم كبار مديري شركة «توتال فينا إلف» ، رأس حربتها في سياستها النفطية والإستثمارية ، إلى الدخول على الخط بهدف الإيحاء بأن هذا «المجال لم ولن يكون سبباً للخلاف مع الحلفاء» .

وعلى رغم الإقرار بوجود تباينات لا تخلو من الأهمية في وجهات النظر السياسية ، وإختلاف الرؤى حول تفسير مضمون وحدود المصالح الإستراتيجية لكل فريق ، وفي معرض طروحاتهم الموجهة هذه ، تعمّد هؤلاء التذكير بأن المقاييس المعتمدة من قبل كبار اللاعبين في ميدان الهيدروكربورات مبنية أولاً وأخيراً على مفهوم «التعاون الدولي» ، سواء لناحية الإستكشاف والإنتاج ، ومن ثم التسويق ، الذي بات يمر في غالب الأحيان اليوم عبر قناة ما يسمى «بالكونسورتيوم» أو في نهاية المطاف تقاسم الحصص .

ويذهب المسؤولون والخبراء أبعد من ذلك ، بالتأكيد على أن الشركات النفطية مرتبطة ببعضها البعض في العالم ، لذا ، فمن المستغرب جداً أن يتم استبعاد عملاق مثل «توتال فينا إلف» كلياً من العراق ، بعد نجاح الولايات المتحدة الأميركية بوضع يدها على ثروات هذا «البلد» الذي تشكل إحتياطاته

«المؤكد» ما يقارب الـ ١١٢ بليون برميل ، كما سبقت الإشارة ، من ضمنها ٣٥ بليوناً يمكن إستغلالها على الفور . ويصل البعض إلى إطلاق نظرية «التقاسم التنافسي للسوق» ، لإبعاد «الشبهة» حيال كون المناكفة الحاصلة حالياً تعود بالأصل للصراع على نفط العراق دون غيره اليوم .

في هذا الإطار ، تشير بعض الدوائر إلى أنه ، على رغم العقوبات التي كانت مفروضة من قبل الأمم المتحدة على هذا البلد ، احتفظت الشركة الفرنسية بمكاتبها في بغداد ، كما وقّعت عقداً مبدئياً إستباقياً ، مع وزارة النفط العراقية قبل انهيار النظام يتم بموجبه إستغلال حقل «مجنون» المحاذي للحدود الإيرانية ، على أن يتم إبرامه فور رفع الحصار .

ومن المعلوم بحسب تقويم الخبراء ، أن إحتياط هذا الحقل وحده ، ويقدرّ بحوالي ٣٠ مليار برميل ، يوازي إحتياجات فرنسا النفطية لمدة ٣٠ سنة ، ما يفسر تماماً التصلب الفرنسي في جميع المحافل الدولية ، قبل الحرب .

ولم يتردد المستشار النافذ في البنتاغون ريتشارد بيرل ، من التصريح يوم الخميس في ١٣ شباط (فبراير) الماضي بالقول : «هنالك بالتأكيد مصالح تجارية مهمة تقف وراء هذا الموقف الفرنسي» . في الوقت ذاته علّقت مصادر مسؤولة في شركة «إكسون-موبييل» العملاقة ، المسيطرة مع «شيفرون تكساكو» على نفط الكويت ، واللتين تستعدان معاً لعبور الحدود الممنوعة حتى الآن ، للتغيب في الشريط الحدودي الفاصل بين هذا البلد والعراق ، بأن حصول «توتال فينا إلف» على الإمتياز الموعود بحقل «مجنون» فقط ، سيرفع طاقتها الإنتاجية في المدى المتوسط بأكثر من الربع . ما يجعل فرنسا تتمسك بالتأكيد بموقفها الداعم للجوء إلى تغليب فكرة الحل السلمي للأزمة . ذلك ، لأن خسارة هذا الحقل ستشكل ضربة قاسية للشركة التي تحاول اللحاق بركب قافلة الأوائل في العالم ، التي تضم كلاً من «الأخوات الأربع» : «إكسون-موبييل» و «شل» و «بريتيش بتروليوم» و «شفرين تكساكو» . فالرهان الفرنسي على نفط العراق

كبير جداً ، ليس بالنسبة لاحتياجات باريس من النفط للاستهلاك ، ولا لجعل شركاتها بين الأربع الأوائل ، لكن لجعل إقتصادها بمنأى عن العاديات لأكثر من عقدين .

وخسارة السوق العراقية ، من ناحيتها ، النفطية والتجارية ، في حالات هذا البلد تحت الوصاية الكاملة لأميركا ، لا يمكن تحملها أو حتى تصوورها من قبل المسؤولين الفرنسيين . هذا ما يؤكد السياسيون والإقتصاديون في باريس .

مراجع الفصل الاول

- ١- «جميع حالات الركود الشديد في ٢٠ سنة مرتبطة بصدمة نفطية أو شن حرب» ، وليام د . نوردهاوس ، الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم ، صحيفة المستقبل ٢١ / ٣ / ٢٠٠٣ .
- ٢- «التأثير الاقتصادي للحرب الأميركية على العراق تستهدف ٣٥٠٠ مليار دولار» ، السفير ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٣ .
- ٣- إنترنت (إسلام أون لاين .نت) : «تعجيز الإقتصاد العراقي» ، نبيل شبيب ، ١٩ / ٩ / ٢٠٠٢ .
- ٤- «دور النفط في الأزمة العراقية- الأميركية» ، خليل العناني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ .
- ٥- «النفط عامل رئيسي في الحرب على العراق» ، د . هنري توفيق عزام ، الحياة : ٥ / ١٠ / ٢٠٠٢ .
- ٦- إنترنت (اسلام أون لاين .نت) : «مخطط تركيع أوبك» مجدي صبحي ، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٣ .
- ٧- د . نقولا سركيس ، المستقبل : ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٣ .
- ٨- «تهديد ثلاثي لنفط الحرب» ، باتريك سيل ، الحياة : ٤ / ١٠ / ٢٠٠٢ .
- ٩- «الحرب على العراق ، الأسباب والأهداف» ، يوسف الجدم ، مجلة الدفاع الوطني ، عدد شباط ٢٠٠٢ .
- ١٠- «الطاقم الأميركي النفطي جداً» ، وليد شقير ، الحياة : ٤ / ١٠ / ٢٠٠٢ .
- ١١- «سيناريوهات مريعة عن النفط لو نشبت الحرب» ، اللواء : ١٨ / ٢ / ٢٠٠٣ ، نقلاً عن مجلة «تايم» البريطانية .
- ١٢- «النفط العراقي ليس هدفاً أميركياً» ، جون تاتوم ، السياسة : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٣ .
- ١٣- «حرب من أجل النفط؟» ، توماس فريدمان ، الشرق الأوسط : ٦ / ١ / ٢٠٠٣ .
- ١٤- «حرب من أجل النفط؟ لا . . ليس هذه المرة» ، ماكس بوت ، الإتحاد : ١٦ / ٢ / ٢٠٠٣ .
- ١٥- دراسة أميركية عن «النفط والحرب على العراق» ، دانيال يرغين ، المستقبل : ٥ / ٤ / ٢٠٠٣ .
- ١٦- «التداعيات الاقتصادية لضرب العراق» ، نقولا شمّاس ، النهار : ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٣ .
- ١٧- «النفط مقابل الفناء لا الغذاء» ، نقولا شمّاس ، النهار : ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٢ .
- ١٨- «الحرب ضد العراق هدفها النفط لا . . الإرهاب» ، أوري أفنيري ، اللواء : ١٤ / ٩ / ٢٠٠٢ ، نقلاً عن «معاريف» الإسرائيلية .
- ١٩- إنترنت (اسلام أون لاين .نت) ، «العراق فريسة صنّاع السلام» د . خالد شوكت ، ٢٢ / ٣ / ٢٠٠٣ .
- ٢٠- «العراق والنفط» ، روبرت مابرو ، الشرق الأوسط : ١١ / ٨ / ٢٠٠٢ .
- ٢١- «إشكالية الإقتصاد . . الـ «مع» والـ «ضد» في حرب الخليج» ، سمير صبح ، الحياة : ١٩ / ٢ / ٢٠٠٣ .

الفصل الثاني

في النتائج الاقتصادية
المتوقعة للحرب
الأميركية-البريطانية
على العراق

مقدمة:

مع اندلاع الحرب الأميركية البريطانية على العراق ، انطلق سيل لا ينتهي من الكتابات والتحليلات حول صورة الوضع الإقتصادي العالمي برمته ما بعد الحرب ، والتي طغت عليها بالإجمال نظرة تشاؤمية ، تزداد قتامة كلما امتد أمد الحرب .

وفي هذا الإطار توقف المحللون عند عدد من السيناريوهات لمحجريات الحرب ، يتوقف عليها بالفعل المشهد النهائي المتوقع للإقتصاد العالمي والعلاقات الإقتصادية الدولية . وأبرز هذه السيناريوهات ثلاثة ، هي :

١- السيناريو الأول ، واحتمالات حدوثه تساوي ٤٠ إلى ٦٠ في المئة : يفترض هذا السيناريو تحقيق نصر حاسم وسريع على القوات العراقية خلال شهر ونصف على الأكثر ، من دون إحداث دمار كبير يزيد من صعوبة إعادة إعمار العراق إقتصادياً ، مع بقاء آبار النفط العراقية سليمة تقريباً .

٢- السيناريو الثاني ، واحتمالات حدوثه بين ٣٠ إلى ٤٠ في المئة : وهو يفترض مقاومة جديّة من قبل العراقيين وتواصل الأعمال الحربية من ستة إلى ١٢ أسبوعاً كحد أقصى . وتتعرض خلالها المنشآت النفطية العراقية وغيرها لضربات تصيبها بأضرار محدودة .

٣- السيناريو الثالث ، وحظوظه بين ٦ إلى ٨ في المئة : وهو يفترض مواجهات عنيفة وحرب شوارع طاحنة تحدث خسائر بشرية وأضراراً مادية جسيمة ، وتمتد من ثلاثة إلى ستة أشهر ، يعمد خلالها الجانب العراقي إلى استخدام أسلحة تدمير شامل ، لاسيما ضد المصالح النفطية في المنطقة ، فيحدث دماراً هائلاً فيها . وقد يشهد هذا السيناريو تدخلاً إسرائيلياً أيضاً يزيد من حجم الخسائر .

وبطبيعة الحال فإن السيناريو الأول الذي قدر واضعوه احتمال حدوثه بـ ٤٠ - ٦٠٪ ، هو الذي تحقق .

فبحسب السيناريو الأول يختفي نفط العراق من السوق لفترة زمنية وجيزة ، فيما تعوّض دول الأوبك هذا النقص . وتعلن الولايات المتحدة عزمها على استخدام إحتياطي النفط الإستراتيجي لديها ، الأمر الذي يبعث الإطمئنان في سوق النفط . وفيما تتوقع أكاديمية العلوم الروسية أن يصبح سعر النفط ابتداءً من الفصل الثالث من العام ٢٠٠٣ أقل من ٢٠ دولاراً للبرميل في ظل هذا السيناريو ، فان خبراء آخرين يتوقعون روزنامة مغايرة لأسعار النفط على الشكل التالي :

| عام ٢٠٠٤ | عام ٢٠٠٣ | عام ٢٠٠٢ | |
|----------|----------|----------|---------------|
| ٢٤ | ٢٦ | ٢١ | الربع الأول |
| ٢٤ | ٢٥ | ٢٥ | الربع الثاني |
| ٢٠ | ٢١ | ٢٧ | الربع الثالث |
| ٢٠ | ٢٢ | ٣٠ | الربع الرابع |
| ٢٢ | ٢٦ | ٢٥,٨ | المتوسط العام |

وفي الواقع ، فإنه عند الحديث عن تأثير الحرب ضد العراق لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار أمرين . الأول إرتفاع أسعار النفط والثاني التأثير على حركة المبادلات .

إن أي إرتفاع في أسعار النفط ، يؤثر سلباً ، ليس على قرارات المستهلكين والمستثمرين وحسب ، بل وعلى تكاليف النقل والتأمين أيضاً ، ما يؤدي إلى

إرتفاع كلفة الإنتاج ، وبالتالي تعميق أزمة الركود التي يعاني منها الإقتصاد العالمي في الأصل منذ فترة غير قصيرة . الأمر الذي يعني بدوره مزيداً من البطالة والتضخم .

كذلك فإن التأثير على حركة المبادلات سوف يؤدي إلى إتساع نطاق الأضرار التي يمكن أن تصيب الإقتصاد العالمي ، خصوصاً وأن حجم التجارة الخارجية للعراق قد بلغ ٥٤ مليار دولار بموجب مذكرة التفاهم «النفط مقابل الغذاء» ، وهي تضمّنت عقوداً ضخمة في مجالات التجارة والاستثمارات النفطية مع دول مثل روسيا وفرنسا والدول العربية والصين وتركيا .

كما بلغ حجم التبادل التجاري للدول العربية مع العراق ، بموجب المذكرة المشار إليها حوالي ٢٦ مليار دولار .

وبحسب تقديرات متواضعة ، فإن حجم الإتفاقات التجارية العراقية مع الشركات والدول العربية والأوروبية والآسيوية منذ توقيع مذكرة التفاهم عام ١٩٩٦ وحتى اليوم قد فاق ١٠٥ مليارات دولار من ضمن المذكرة ومن خارجها .

لذلك من الطبيعي أن تتخوّف هذه الشركات والدول من تغيير إبرام العقود ، الذي يمكن أن تعتمد أية إدارة جديدة في العراق ، خصوصاً وأن المواصفات التي إعتمدها هذه الشركات لإنتاج السلع والخدمات إنما كانت بناءً على مواصفات وشروط محددة في الإتفاقيات مع النظام العراقي ، وهي قد لا تجد لها تسويقاً وترويجاً في أسواق عالمية أخرى .

من ناحية ، يعتبر صندوق النقد الدولي ، أن إرتفاع سعر برميل النفط ١٠ دولارات يساهم في خسارة الولايات المتحدة والدول الأوروبية ما نسبته ٥,٠ في المئة من النمو الإقتصادي ، وفي إرتفاع معدلات التضخم ٥,١ في المئة . ولم يستبعد الصندوق حدوث كساد عالمي ، إذا تسببت حرب طويلة في العراق بإرتفاع أسعار النفط وإضعاف ثقة المستهلكين .

إلا أن الصندوق توقع ، قبل بداية الحرب ، أن يبلغ معدل نمو الإقتصاد العالمي ٣ في المئة عام ٢٠٠٣ ، بافتراض حصول حرب قصيرة في العراق ، يليها إنتعاش تدريجي في النصف الثاني من العام .

وإلى العوامل المشار إليها أعلاه فإن حجم الندوب التي يمكن أن تتركها الحرب العراقية - الأميركية البريطانية على إقتصاديات الدول والمجموعات المعنية بمختلف قطاعاتها الإقتصادية ، يبقى رهناً بجمللة عوامل أبرزها ما يلي :

- درجة إعتماها على نفط المنطقة لتسيير إقتصادها . .
- مدى مساهمة النفط في تكوين ناتجها الإجمالي .
- حجم إستثماراتها في العراق وعلاقتها التجارية معه .
- مدى إنخراطها المباشر في الحرب على العراق .
- قربها أو بعدها من منطقة الصراع .

وقبل التطرق إلى التداعيات الإقتصادية للحرب على العراق بالنسبة لإقتصاديات الدول والمجموعات المعنية ، لابد من الإشارة إلى الموقف المستجد لصندوق النقد الدولي ولرئيس مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأميركي في العاشر من نيسان ٢٠٠٣ ، إي بعد يوم واحد على إنتهاء الحرب ، نظراً لما فيه من مدلولات ، قد تسهم في إلقاء الضوء على الأهداف النهائية لهذا التقرير .

فقد بدأ رئيس صندوق النقد الدولي ، هورست كوهلر ، أكثر تفاؤلاً في اليوم الأول لإنهاء الحرب على العراق ، متوقّعاً أن يتراجع نمو الإقتصاد العالمي من ٣,٧ في المئة إلى ٣,٢ في المئة فقط للعام ٢٠٠٣ . وقد اعتبر كوهلر أن الطفرة الكبيرة التي كانت متوقّعة في أسعار النفط لم تحدث خلال الحرب ، ما يعني أن الإقتصاديات الضعيفة لم تعان صدمة أخرى ، مشيراً إلى أن مخاطر الحرب على الإقتصاد العالمي قد تم إحتواؤها بالفعل .

فخلال مؤتمر لوزراء مالية الدول الصناعية السبع في مركز الصندوق في

واشنطن ، أعرب كوهلر عن رضاه عن الوضع قائلاً « لا ينبغي أن نكون كثيري الرضا ولكن ليس أيضاً كثيري التشاؤم » . مشيراً إلى أنه « إذا كان لهبوط المخاطر على الإقتصاد العالمي أن يتحقق فعلى المجتمع الدولي أن يكون مستعداً لاتخاذ إجراءات إضافية»^(١) ، ومشدداً على ضرورة الإلتفات في ذلك إلى السياسة النقدية كخط الدفاع الأول . معتبراً أنه على كل من أوروبا واليابان أن تفعل المزيد لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة لشحذ إصلاحاتهما الإقتصادية ، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة العجزات الحكومية من خلال برامج إنفاق جديدة .

وفي الإطار أعلاه أيضاً ، عبّر رئيس مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأميركي عن «إندهاشه» لتمكّن الإقتصاد الأميركي من مواجهة صدمات الحرب العراقية و«الهجمات الإرهابية» بالشكل الذي تمت فيه هذه المواجهة ، خصوصاً بالنسبة لإقتصاد ضعيف قبل الحرب ، كالإقتصاد الأميركي ، قائلاً «لقد إستمرينا في إمتصاص كل هذه الصدمات ، التي بحسب خبرتي خلال الثلاثين سنة الماضية ، كانت لتحدث إنكماشاً كبيراً في الإقتصاد .»^(٢) .

أولاً - التأثيرات المحتملة على الإقتصاد الأميركي

يواجه الإقتصاد الأميركي مستقبلاً غامضاً ، عكسته حال الحذر الشديد والتوقعات المتشائمة لدى المستهلكين الأميركيين عشية الحرب ، وترجم ذلك بضغط متزايد على الدولار أفقده مزيداً من بريقه كملاذ آمن في مقابل العملة الأوروبية (اليورو) . وهذه التطورات عززتها حينذاك المؤشرات على احتمال إطالة أمد الحرب أكثر مما كان متوقعاً . حيث كلما كانت الحرب تقترب من

١- Global economy to slow this year, National post - Peter Martin, .. April, 2003

2003

٢- المصدر ذاته .

السيناريو الأسوأ كانت توقعات المحللين ترتفع حول احتمال زيادة فاتورة النفط الذي تستورده الولايات المتحدة بنحو ٢٠٠ مليار دولار في السنة ، فينكمش الناتج المحلي الأميركي نحو ٣ في المئة ، أي نحو ١٧٥ مليار دولار في السنة الأولى و٧٧٨ مليار دولار في العقد اللاحق . هذا فضلاً عن التأثيرات السلبية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، ومنها سعر الصرف والمالية العامة والحساب الجاري وسوق العمل والبورصة وغيرها من المؤشرات .

إذ يعتقد بعض الإقتصاديين أن الحرب لن تضيف أي عامل إيجابي لتخليص الإقتصاد الأميركي المهزوز من ضعفه ، بل إنها ستغرقه في مزيد من الدين والعجز . فزيادة الإنفاق العسكري ستقلل من فرص خروج الإقتصاد الأميركي من حالة الكساد التي يعاني منها . كما أن خروج تكاليف الحرب عن نطاق السيطرة ستزيد الشكوك والتساؤلات حول جدواها . هذا فضلاً عن احتمالات تزايد دين الولايات المتحدة البالغ نحو ٦٤٠٠ مليار دولار . فهذه الزيادة في النفقات الحربية نتيجة التدخّلات الأميركية المتزايدة في شتى أنحاء العالم ، ستؤدي إلى إرتفاع العجز في الموازنة الفيدرالية من ١٥٩ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ما بين ٣٣٥ ملياراً و٤٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، بعد الزيادات المتكررة في إعتمادات وزارة الحرب الأميركية ، والتي إرتفعت من ٣١٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ . وإذا كان الجزء الأكبر من عجز الموازنة عام ٢٠٠٢ يعود إلى الأعباء المالية التي تم تخصيصها لتمويل حرب أفغانستان ، فإن الحرب على العراق بالدرجة الأولى تقف وراء العجز في العام ٢٠٠٣ .

إن الإقتصاد الأميركي سيكون بحاجة إلى تدفّقات مالية تناهز ٢,٥ مليار دولار يومياً لتغطية العجز المزدوج في الموازنة والميزان التجاري (نحو ٥٤٨ مليار دولار) . إلا أن قدرة الأسواق المالية الأميركية على استقطاب الأموال والإدخارات اللازمة ، سوف تشهد تراجعاً أكبر ، ما سيعرّض الدولار لمزيد من

الضعف بعد تراجعها أمام اليورو بنسبة ٢٠ في المئة وأمام الين بنسبة ١٣ في المئة خلال العام ٢٠٠٢ .

وفي إطار التوقعات المتشائمة التي سادت قبل حسم الولايات المتحدة الحرب ، أشارت دراسة نشرتها مجلة «بيزنس ويك» في عددها الصادر في أوائل نيسان ٢٠٠٣ ، إلى أن أكبر المخاطر المباشرة للإختلالات المالية المتفاقمة تتمثل في احتمال حصول انهيار مفاجئ في أسعار صرف الدولار . مشيرة إلى أن هذا الإحتمال يزداد قوة بسبب الحرب على العراق وتداعياتها ، التي قد تجعل المستثمر الدولي أكثر تردداً في تملك الأصول الأميركية ، لا سيما في مناخ إستثماري خطر وفي ظروف غير مؤاتية ، تمثلت في إنهيار أسهم التكنولوجيا عام ٢٠٠٠ وتعدد فضائح الشركات الأميركية الكبرى ووجود هامش في فوائدها الودائع بين الدولار واليورو لمصلحة الأخير . لا بل إن هذا التردد بدأ يترجم عملياً مع تحرك تحويلات مالية لرؤوس أموال عربية وعالمية من الولايات المتحدة إلى الأسواق المالية الدولية الأخرى ، بحسب مصادر مالية عربية لم تكشف قيمة هذه التحويلات ، رغم تأكيدها أنه تم سحب كميات كبيرة من الأموال المقومة بالدولار وعمليات محلية من البنوك الأميركية ، وأنه تم تحويلها إلى ذهب وعمليات أجنبية أخرى .

إزاء هذا الواقع ، ستكون الولايات المتحدة أمام إحتمال رفع معدلات الفوائد لإستقطاب التمويل الخارجي ، مع ما يعنيه ذلك من كبح للإستثمار وتراجع معدلات النمو ، وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة إلى حدود قد تصل إلى ٦ في المئة ، خصوصاً وأن الحرب ستزيد ليس من درجة عدم اليقين التي تحيط بمستقبل الإقتصاد الأميركي وحسب ، وإنما بأسواق المال أيضاً ، التي كانت هبطت خلال العام ٢٠٠٢ بنسبة ٢٠ في المئة في نيويورك و ٤٠ في المئة في بون ، و ٥٠ في المئة في باريس . ومن غير المتوقع أن تتكرر تجربة إرتفاع

الأسواق المالية بنسبة ١٥ في المئة بعد الإجتياح الأميركي لكابول ، أو ارتفاعها في بورصة نيويورك بنسبة ١٥ في المئة وفي البورصات الأوروبية نحو ٢٠ في المئة بعد طرد صدام حسين من الكويت ، لأن المعطيات العسكرية حينها كانت واضحة لجهة أن الحرب ستكون سريعة والأضرار محدودة على الإقتصاد الأميركي .

وهذا الأمر ، أكدته التطورات الدراماتيكية ، التي بدأ حي المال في نيويورك يسجلها في الأيام الأولى للحرب على العراق . إذ بعد مراهنة على حرب «نظيفة وحاسمة» مكنت أسواق المال فعلياً من إضافة حوالي تريليون دولار إلى قيمتها السوقية خلال ٨ جلسات تداول متتالية إنتهت في اليوم الثاني للحرب ، ما أتاح لها تحقيق مكاسب للسنة الجارية ، عادت وخسرت في أربع جلسات فقط نحو ٤٠ في المئة ، حتى قبل نهاية الأسبوع الأول من الحرب ، بعدما أجهضت المقاومة العراقية المفاجئة هذا الرهان ، الأمر الذي دفع كبير المحللين في مصرف «بنك أوف أميركا» توماس ماكمانوس للقول أن «أسواق المال إنتقلت من السباحة في العسل إلى المستنقع» .

وفي المقابل ، يستند المهللون الأميركيون والبريطانيون لمكاسب إقتصادية من الحرب على العراق ، إلى ما جرى في العام ١٩٩١ في أعقاب حرب طرد صدام من الكويت ، حيث إنخفضت أسعار الأسهم وثقة المستهلكين قبل اندلاع الحرب ، وقفز سعر النفط إلى أكثر من ٤٠ دولاراً ، ومع أول يوم بدأ فيه التحالف الدولي قصفه للعراق حينها انخفض سعر النفط إلى ما دون ٢٠ دولاراً ، وحقق مؤشر «ستاندرد أند بورز» ذلك اليوم أكبر صعود له خلال أكثر من ثلاث سنوات ، بعدما أخرجت قوات التحالف الجيش العراقي من الكويت ، وما أدى إليه ذلك لاحقاً من حصول الشركات الأميركية على كامل «كعكة» العقود في الكويت .

ويعتقد هؤلاء أن الحرب ستؤدي في النهاية إلى تحكّم الولايات المتحدة

بموارد النفط العراقي ، ويمكنها بالتالي من ضمان حاجاتها النفطية المستقبلية بعيداً عن تأثيرات المنتجين الرئيسيين ، لاسيما منظمة «أوبك» ، التي تملك ٧٥ في المئة من الإحتياطي النفطي العالمي ، وتشكّل مصدر ٤٤ في المئة من واردات النفط الأميركية . ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية تستهلك نحو ١٩ مليون برميل يومياً ، وهو ما يشكّل ٢٥ في المئة من الإنتاج النفطي العالمي اليومي (البالغ ٧٧ مليون برميل) كما سبق وأشرنا ، كما أنها تستورد ٥٥ في المئة من إستهلاكها ، وهذه النسبة معرضة للتزايد إلى حوالي ٦٨ في المئة سنة ٢٠٢٠ . علماً أن نسبة الإحتياطي النفطي الأميركي تبلغ ٣ في المئة من الإحتياط العالمي . وبالتالي فإن هذا التحكّم بالنفط العراقي ، بحسب المروجين للمكاسب الإقتصادية من الحرب ، وفرض نظام موال للولايات المتحدة ولشركاتها في العراق ، ودفعه بالتالي إلى زيادة إنتاجه في غضون سنتين إلى حدود ٤ ملايين برميل يومياً ، وربما إلى الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» ، سيؤدي إلى مكاسب عدة أبرزها ما يلي :

- تقليص الإعتماد على البترول السعودي .

- تنوع مصادر النفط المستورد الذي يحتاجه الإقتصاد الأميركي على

الشكل التالي :

* أميركا الجنوبية (فنزويلا والمكسيك) : ٢٥ في المئة .

* أفريقيا (أنغولا ، نيجيريا) : ٢٥ في المئة .

* الشرق الأوسط (العراق ، الكويت ، السعودية) : ٤٠ في المئة .

* بحر قزوين (١٠ في المئة) .

- تهتمش منظمة «أوبك» والهيمنة على قراراتها وصولاً إلى التحكّم في

أسعارها وإنتاجها .

- الضغط على إيران لتغيير سياساتها .

- إبتزاز الدول الصناعية في مجال العلاقات والسياسات الإقتصادية .

- التحكم في امدادات النفط الروسية .

ومن جملة مغانم الحرب التي تدغدغ أحلام الإدارة الأميركية ، الإستحواذ على العقود الضخمة لإعادة إعمار العراق في مختلف القطاعات ، خصوصاً النفطية والإنشائية منها ، فضلاً عن السيطرة على سوق إستهلاكية قوامها ٢٢ مليون مستهلك تقريباً . وفي هذا الإطار كانت صحيفة «وول ستريت جورنال» قد ذكرت في ١٠ آذار ٢٠٠٣ أن الإدارة الأميركية باشرت استلام العطاءات اللازمة لإعادة الإعمار في العراق ، من ٥ شركات هندسية أميركية على الأقل ، من بينها شركة «هالبرتون» للطاقة . وبلغت قيمة العقود المعلنة لهذه العطاءات نحو ٩٠٠ مليون دولار . أما أهم القطاعات التي تقدمت الشركات الأميركية للفوز بها فهي :

١- القطاع النفطي : حيث تطمح الشركات الأميركية إلى إستعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي ، عندما كانت تمتلك نحو ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي ، قبل أن تفقد هذه الامتيازات مع تأمين القطاع النفطي عام ١٩٧٢ وتحول العراق ناحية الشركات الروسية والفرنسية . ومما يعزز هذا الطموح ، لا سيما لدى شركة النفط الأميركية العملاقة (إكسون موبيل) التي تملك أصولاً تبلغ قيمتها ١٤٣ مليار دولار ، التشابك الكبير في العلاقات بين رؤساء مجالس إدارة هذه الشركات ورجال إدارة بوش الحالية كما سبقت الإشارة .

٢- قطاع الإنشاءات : وتتنافس الشركات الأميركية في هذا المجال من أجل الحصول على عقود تمكّنها من إصلاح البنية الأساسية العراقية التي دمرتها ٣ حروب متتالية بما فيها الحرب الحالية ، لا سيما في مجالات شبكات الطرق والجسور والكهرباء وآلاف المدارس والمستشفيات . وأهم هذه الشركات ، التي كانت قدّمت عروضها إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ، في إطار الرؤية

التي وضعتها الادارة الأميركية تحت عنوان «رؤية العراق ما بعد الحرب Vision
for post - Conflict in Iraq :

- شركة «بكتل» لإدارة المشاريع الهندسية .
- شركة «فلويور» وهي شركة هندسية .
- شركة «هالبيرتون» وهي شركة طاقة ومشاريع هندسية .
- شركة «لويس بيرغر جروب» للمرافق الهندسية ،
- شركة «بارسنز» للإعمار الهندسي .

٣- قطاع التجارة :تتطلع الشركات الأميركية ، العاملة بشكل خاص في مجال الزراعة والأغذية ، للفوز بحصة من الكعكة العراقية . وفي هذا الإطار إجتمع قادة «رابطة مطاحن أميركا الشمالية» مع مسؤولين من الإدارة الأميركية لوضع الخطط اللازمة للفوز بعقود ضخمة لتوريد المواد الغذائية لنحو ٢٢ مليون عراقي في الأسابيع والشهور القليلة التي تعقب الحرب .

ويذكر أن نحو ٦٠ في المئة من الشعب العراقي كان يعتمد على برنامج «النفط مقابل الغذاء» التابع للأمم المتحدة في الحصول على المواد الغذائية ، إلا أن جميع هذه الأغذية تأتي من خارج الولايات المتحدة . ولذا يطمح المسؤولون الأميركيون أن تفسح الحرب الحالية المجال للشركات الأميركية لاستعادة حصتها من سوق الأغذية العراقي ، حيث كان العراق يعتبر أكبر مستورد للأرز الأميركي قبل صيف ١٩٩٠ ، فضلاً عن أنه كان ينفق ملايين الدولارات سنوياً لشراء المنتجات الزراعية الأميركية .

لكن ثمة تساؤل في مواجهة هذا التوجّه المتفائل للمراهنين على الحرب ضد العراق ، وهو يتمثل في مدى صحة الآمال التي تعقدها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على عائدات النفط العراقية ، سواء من أجل تمويل نفقات الحرب أو حتى نفقات الإعمار ما بعد الحرب . فقد كان واضحاً أن الهدف

الأول للقوات الأميركية والبريطانية الغازية هو السيطرة على أكبر قدر من حقول النفط خشية أن تتعرض للتدمير من قبل النظام العراقي . وليس أدل على ذلك ما تردد عن مشروع يعكف على إعداده مسؤولون أميركيون وبريطانيون ، يقضي بإنفاق نحو ٤٠ مليار دولار من عائدات مبيعات النفط العراقي على نفقات الحرب وما سيليهها من مرحلة إعادة الإعمار . وقد تمكنت كل من واشنطن ولندن من شرعنة هذا المشروع من خلال موافقة مجلس الأمن عليه ، وتنفيذه تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك في محاولة لتخفيف عبء كلفة الحرب والإحتلال عن كاهلهما . إلا أن التعويل على إستخدام العائدات النفطية العراقية لتغطية نفقات الحرب وما بعدها يعتريه بعض المبالغة ، خصوصاً إذا ما وضعنا في الحسبان الحقائق التالية :

١- تشير أغلب التقديرات إلى أن العراق لن يتمكن من زيادة إنتاجه النفطي قبل مرور عامين إلى خمسة أعوام على الأقل . كما قدر البعض حجم الإستثمارات الإجمالية التي يحتاجها إصلاح القطاع النفطي العراقي المتهاوي بنحو ١٠٠ مليار دولار ، منها حوالي ٨ مليارات دولار في المرحلة الأولى فقط ، التي قد تستغرق نحو ٥ سنوات ، وذلك لرفع الإنتاج لطاقته القصوى والعودة به لما كان عليه الوضع حتى عام ١٩٩٠ ، وهي ٣ ملايين برميل يومياً .

ووفقاً لمجلة «ميس - MEES» الإقتصادية في آذار ٢٠٠٣ ، فإنه على إفتراض أن سعر البرميل هو ٢٥ دولاراً في المتوسط ، فإن العائد السنوي سيصل إلى نحو ٨, ٢٢ مليار دولار ، وهو مبلغ لا يكفي للوفاء بمتطلبات الديون والتعويضات التي يجب على العراق الوفاء بها . فما بالنأ بكلفة إعمار ما بعد الحرب . وقبل ذلك ، كلفة إعمار ما دمّرتة فترة العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١ ، ناهيك عن كلفة الإحتلال بحد ذاته .

٢- تقدّر الديون العراقية بنحو ٣٨٠ مليار دولار ينصبّ معظمها في التعويضات التي فرضت على العراق منذ العام ١٩٩١ ، والتي تشكل حوالي

٥٢ في المئة من الديون والالتزامات العراقية ، تليها من حيث الأهمية الديون الخارجية بنسبة تصل إلى ٣٣ في المئة ، أي حوالي ١٣٨ مليار دولار . ويأتي في نهاية سلم التعويضات الإلتزامات والعقود التي وقّعها العراق مع شركات روسية وفرنسية وصينية ومصرية وإماراتية وهولندية بنسبة تصل إلى ١٥ في المئة .

٣- يعاني العراق ، منذ أكثر من عقد من الزمن من إنهيار شبه كامل للبنية التحتية الأساسية كالتعليم والصحة والرعاية الإجتماعية والمرافق العامة . وهو ما يتطلب إنفاق مبالغ طائلة لإعادة إصلاح الآثار المدمّرة لمرحلة العقوبات . وأياً يكن الأمر ، فإن أغلب التقديرات تشير إلى أن العراق سيكون بحاجة إلى ما يتراوح بين ٧٠ إلى ١٢٠ مليار دولار لإعادة إصلاح ما دمّرتة هذه المرحلة .

٤- على صعيد كلفة إعادة الإعمار والإحتلال ، يشير تقرير نشره «المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية» في الولايات المتحدة ، إلى أن تكلفة إعادة إعمار العراق بعد الحرب قد تصل إلى ٤ أضعاف تكلفة العمليات العسكرية ، بحيث تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار . في حين أن إحتلالاً لمدة ٥ أعوام قد يكلف الولايات المتحدة حوالي ١٢٥ مليار دولار .

وفي هذا الإطار أيضاً ، تشير دراسة أعدّها البروفيسور ويليام دنورد هاوس ، الأستاذ بجامعة «بييل» الأميركية ، إلى أن وضع خطة طموحة لإعادة تأهيل العراق على غرار خطة مارشال ، قد تصل تكلفتها إلى حوالي ٧٥ مليار دولار على مدار ست سنوات . كما أن نشر قوة لحفظ السلام في الأراضي العراقية ، بافتراض قبول الولايات المتحدة لدور ما للأمم المتحدة ، يتراوح قوامها بين ٧٥ إلى ٢٠٠ ألف جندي من شأنه أن يكلف ما بين ١٥ إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً .

وفي ضوء ذلك كله ، ثمة محلّلين وخبراء يسخرون من فكرة أن الحرب ، ستأتي بثمار حلوة . وهم يرون أن عائدات النفط في العراق ، على الرغم من

ضخامة المخزون ، تكاد لا تؤمن كلفة إعادة البناء وتأمين الحاجات الإنسانية . ولذلك يعتقد هؤلاء الخبراء أن تكلفة الحرب ليست في حدود إستعادة الولايات المتحدة لوحدها ، خصوصاً بعد التكاليف الباهظة التي تحملتها واشنطن وما زالت في حربها ضد أفغانستان وفي الفليبين ومناطق عديدة أخرى من العالم . وإذا كان البعض يرى أن الحرب ستشظ بعض قطاعات الإنتاج العسكري ، وبالتالي تعطي دفعة متواضعة للإقتصاد ، فإن هذا النشاط سيكون قصير الأجل ، حيث ستبدأ التأثيرات السلبية على الإقتصاد بالظهور في وقت غير بعيد .

ويتوقف هؤلاء الخبراء بدورهم ، عند الآثار السلبية غير المباشرة للحرب على الإقتصاد الأميركي ، فيؤكدون أنه سيكون للحرب تأثيرات نفسية سيئة على الأسواق المالية ، التي لم تستفك أصلاً من الخسائر التي ما زالت تلاحقها منذ مطلع العام ٢٠٠١ ، أي قبل هجمات ١١ أيلول في نيويورك وواشنطن ، حيث مازال قطاع التكنولوجيا يقترب من ثالث سنة في الهبوط ، مع تزايد حالات تسريح العمال بالآلاف من شركات عملاقة ، مثل «إنتل» و «هيوليت باكارد» . ولا يستبعد هؤلاء أن تؤدي هذه الحرب ما تبقى من قطاعات ظلت تقاوم ضعف الإقتصاد ، مثل العقارات والإنشاءات . وتمتد هذه الآثار غير المباشرة ، لتطال بشكل خاص قطاعات شديدة الحساسية ، مثل السياحة والسفر ، التي تتأذى من مجرد فكرة وجود حرب ، بغض النظر عن مدارها الزمني ، الأمر الذي يهدد كثير من كبريات الشركات العاملة في هذا المجال بالإفلاس .

ومن هذه الآثار غير المباشرة أيضاً ، زيادة حالة التراجع المستمر في الإنفاق الإستهلاكي ، الذي يمثل ثلثي الإقتصاد الأميركي ، حيث تراجع مؤشر تجارة التجزئة ٦ ، ١ في المئة عشية الحرب في شباط ٢٠٠٣ ، وهو يعد أكبر تراجع منذ تشرين الثاني ٢٠٠١ . كما انخفض مؤشر شعور المستهلكين إلى ٧٥ نقطة ،

وهو ما يشكل أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢ .

وهنا ، تنقل صحيفة «سنكريميتوبي» الألكترونية عن الإقتصادي الأمريكي في جامعة كاليفورنيا «مايكل برنستاين» ومحللون آخرون ، أن الحرب تعمل ككباح للنشاط الإقتصادي في المدى القصير ، إذ يتحفظ المستهلكون عن الإنفاق ، ورجال الأعمال عن الإستثمار .

وفي صورة لما قد ينتظر الإقتصاد الأمريكي ، انهارت القيمة السوقية الإجمالية للشركات الأمريكية الـ ٥٠٠ الكبرى المتداولة في مؤشر «ستاندر د اندبورز ٥٠٠» من ١٢,٧ تريليون دولار في آذار ٢٠٠٠ إلى نحو ٨ تريليونات فقط في نيسان ٢٠٠٣ ، أي مع نهاية الأسبوع الثاني للحرب على العراق ، متكبدة بذلك خسائر تساوي تقريباً نصف إجمالي الناتج المحلي الأمريكي .

ومن ناحية أخرى ، يرى هؤلاء الخبراء أن النصر السريع الذي حققته الولايات المتحدة وحليفاتها في العام ١٩٩١ على العراق ، قد ساعد فعلاً الإقتصاد وأسواق المال ، لكن ذلك لم يكن كافياً البتة لخفض نسبة البطالة العالية والحؤول دون تراجع الإستهلاك في الولايات المتحدة بنسبة ٣ , ١ في المئة والإستثمار بنسبة ٩ , ٦ في المئة . وقد كلفت هذه المشاكل الإقتصادية التي أعقبت الحرب في ذلك الوقت ، جورج بوش الأب خسارة مسعاه في إعادة انتخابه .

ويرى «برنستاين» أن تكاليف الحرب ستلحق الضرر بالإقتصاد الأمريكي ، لا سيما وأنه ليس ثمة مساهمين آخرين حتى يدفعوا شيئاً ، مما يعني أن الخزينة الأمريكية سوف تتحمل العبء كله . وبدوره ، يعتقد إقتصادي أميركي آخر ، هو «تير جيبسون» أن الإقتصاد الأمريكي يحتاج إلى أكثر من الشعور بالزهو في حرب ناجحة ، ويضيف «عندما تنتهي الحرب سنعود مجدداً للبحث في أسس الإقتصاد الأمريكي والعالمي» والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة بعد أن برهن الإقتصاد عن ضعف وقابلية شديدة للإنهار .

وفي هذا الإطار أيضاً ، يقول إقتصادي أميركي آخر يرأس مؤسّسة «سترازيم غلوبال أديزور» ، هو «دونالد سترازيم» أن «الإقتصاد والأسواق يعانيان مشاكل بنيوية ، ولن تكون حرب سريعة وناجحة قادرة على حلها» . ويضيف «نحن أمام نمو ضعيف لن يتجاوز ١ في المئة في الفصل الأول و ٢ في المئة في الفصل الثاني» .

وكذلك يرى رئيس إقتصادي (ستيفنس أندثومبسون) أن هناك فرقاً كبيراً بين ما جرى عام ١٩٩١ والآن . ففي السابق كان هناك من يقف إلى جانب الولايات المتحدة ، أما الآن فتكاد تكون وحيدة .

ومع أن الحرب إنتهت إلى نتائج مؤاتية للأميركيين ، فإنها لم تحدث صدمة إيجابية كانت متوقّعة .

وفي مؤشر على عدم إنتهاء حالة الترقب والحذر ، اعتبر بول فيرلي ، من مجموعة «بي أم أو ش» المالية ، إن الوضع لا يزال متردداً إلى حدّ بعيد ، متسائلاً عما إذا كان النهوض الاقتصادي سيتبلور بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

ورغم أن النتائج الإقتصادية لنهاية الحرب ، لن تظهر قبل شهر تموز الحالي (أي تاريخ طباعة هذا التقرير) عندما ينشر تقرير الأداء الإقتصادي للولايات المتحدة عن الربع الثاني من العام ٢٠٠٣ ، فإن التوقعات لا تميل إلى التفاؤل ، حتى ولو حصلت صدمة توقعات إيجابية ، وذلك لأمرين أساسيين :

الأول : إن الولايات المتحدة مضطرة الآن ، بخلاف حروبها السابقة إلى إستيعاب التكاليف كافة دون أي مساعدة من حلفائها وأصدقائها الدائمين .

الثاني : القلق الذي يسود الأسواق ، جراء سياسات إدارة بوش ، التي تلحق مزيداً من الضعف بالدولار . فقد إزداد هبوط الدولار حدة في الأسابيع الأخيرة بعد سنة من التراجع المتواصل ، وذلك للأسباب التالية :

أ- توقع إرتفاع عجز الميزانية الفدرالية إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ مليار دولار سنوياً ،

بسبب السياسات المالية للإدارة الأميركية . إذ أقر الكونغرس في ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٣ خفضات ضريبية قيمتها ٣٥٠ مليار دولار (بدلاً من ٧٢٦ ملياراً طلبتها الإدارة) . وسيؤثر إرتفاع عجز الخزينة سلباً على ميزان الحساب الجاري ، الذي يتوقع أن يصل العجز فيه إلى ٦٠٠ مليار دولار .

ب- إن الأسواق في حالة خشية من كون الولايات المتحدة الأميركية تنطلق لسياسة توسع مجهولة العواقب على الوضع الضريبي والتجارة الخارجية والعلاقة مع الدول الأخرى .

ج- تراجع دور الوزارات التي تصنع السياسة الإقتصادية مثل وزارة الخزانة ، بينما تتركز الإدارة أكثر فأكثر في يد الوزارات السياسية كالدفاع والخارجية^(١) .

١- ديفيد هل ، «سياسة الدولار الضعيف الأميركية» ، النهار : ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٣ .

ثانياً - التأثيرات المحتملة على إقتصاديات دول أوروبية

١- فرنسا وألمانيا:

لقد إعتاد مسؤولو الإدارة الأميركية تفسير مواقف كل من فرنسا وألمانيا المعارضة لاستخدام القوة في المسألة العراقية حصراً بوجود «مصالح تجارية يأخذها الجميع في الحسبان» ، بحسب وزير الخارجية الأميركي كولن باول ، أو «إن فرنسا إنما تحمي إستثماراً نفطياً في العراق» ، بحسب ريتشارد بيرل ، قبل استقالته ، الأمر الذي يستبعده الكثير من الخبراء والمحللين .

فرييسة قسم الإقتصاد الدولي في المعهد الملكي للقضايا الدولية في لندن ترى أنه «لو كان الألمان والفرنسيون يسعون في مصالحهم الإقتصادية ، لكانوا أغبياء . فلن يكون أي منهم رابحاً ، وهم يعلمون ذلك» .

وبدوره يعتبر روبرت هانتر ، وهو مستشار كبير في أبحاث السياسة الأميركية ، في «مركز راند» ، والسفير الأميركي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ ، أن المعارضة الفرنسية والألمانية تقوم على هواجس سياسية ، مضيفاً أن «الدول الجادة ، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا لا تقرر في الحرب والسلام ، لأجل المال أو عقود النفط» .

وواقع الأمر ، أن العراق كان زبوناً كبيراً لفرنسا . فقد أنشأت «الكاتيل» الفرنسية شبكة الهاتف في بغداد في الثمانينات وفازت أيضاً بعقد قيمته ٧٦ مليون دولار ، في أيلول ٢٠٠١ ، لتأهيل شبكة الهاتف في بغداد . وكانت فرنسا تشيد للعراق مفاعلاً نووياً دمرته المقاتلات الإسرائيلية سنة ١٩٨١ . وباعت فرنسا للعراق تجهيزاً عسكرياً قيمته ٩ مليارات دولار بين ١٩٧٨ و١٩٩٠ ، فصارت المصدر الثاني للسلاح بعد روسيا في الحرب العراقية - الإيرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ ، حسبما جاء في أرقام معهد الإقتصاد الدولي . كما باعت شركة «بيجو - ستروين» كبرى شركات صنع السيارات في فرنسا ، ٦٠٠٠ سيارة في العراق خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ، من مجموع إنتاجها

البالغ ٩, ٥ ملايين سيارة في العام . وفي مجال النفط ، فان شركة «توتال» ، وهي أكبر شركة فرنسية ، بدأت التفاوض مع العراق مباشرة بعد حرب ١٩٩١ ، وأحرزت سنة ١٩٩٨ إتفاقاً لتطوير حقليّن في جنوب العراق ، حقل ابن عمر وحقل مجنون ، مع احتمال إنتاج مليون برميل في اليوم .

ومع أن ريتشارد بيرل يؤكد أن قيمة الإتفاق المذكور تساوي ٥٠ مليار دولار ، إلا أن العقود لم توقع يوماً ، بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة . ولم تتفق «توتال» مع العراق أبداً على نسبة إقتسام الإنتاج ، ولذا يتعدّر فعلاً تقدير قيمة العقد . وكان «كريستوف دو مارجوري» ، رئيس قسم الإستكشاف والإنتاج في «توتال» قد نفى خلال مؤتمر صحافي عقده في ٢٠ شباط الماضي أن تكون لشركته أية حقوق في حقليّ ابن عمر ومجنون . وإن كان «مارجوري» قد أوضح أن بإمكان الشركة تطوير الحقليّن بصورة أسرع من بقية الشركات لإطلاعها على دراسات مسح جيولوجي . وفي المجال النفطي أيضاً ، تشير أرقام مؤسّسة «إنرجي انتلجنس» إلى أن الولايات المتحدة هي المستورد الأكبر للنفط العراقي ، إذ كانت استوردت قبل أشهر نحو ثلثي صادرات العراق النفطية .

ولذلك ، إذا كان هناك ما تخشاه كل من فرنسا وألمانيا من تداعيات للحرب على إقتصادياتها ، فهو تضرر مصالحها التجارية والإقتصادية مع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ، وليس مع العراق ، خصوصاً بعدما صدرت في الولايات المتحدة دعوات للإنتقام من هذه المصالح ، بعد المواقف الأخيرة للبلدين من الحرب ، وإن كان الفرنسيون يشكّكون في مدى جدية هذه الدعوات الصادرة عن بعض الأوساط التي تمولّ الحملات الإعلانية الأميركية الأخيرة بهذا الاتجاه ، والتي لم تترك على ما يبدو أثراً تذكر على التدفقات التجارية الفعلية بين البلدان الثلاثة ، وذلك على رغم صورة الأميركي الذي يصبّ النبيذ الفرنسي الفاخر في المرحاض ، أو ترويح النكات التي تنال من

كرامة المواطن الفرنسي ، والتي تذكّر بفترة الإحتلال الألماني السهل للعاصمة باريس أثناء الحرب العالمية الثانية .

وعلى أية حال ، فإن الصادرات الفرنسية إلى العراق لم تتجاوز ٢, ٠ في المئة من مجموع صادراتها في العامين الماضيين ، . وقد بلغت صادراتها إلى الكيان الإسرائيلي عام ٢٠٠٢ ضعفي صادراتها إلى العراق . فيما صدرت ألمانيا إلى العراق سلعاً قيمتها ٤٠٤ ملايين دولار في السنة الماضية ، أي أقل مما صدرته إلى جبل طارق والبوسنة ، وهو ما يشكل ٠, ٠٦ في المئة من مجموع الصادرات الألمانية . وكان إجمالي حصة الشرق الأوسط السنة الماضية من الصادرات الفرنسية والألمانية ٣ في المئة . كما انه ليس من إستثمار فرنسي مباشر في الدول العربية سوى ٥, ٠ في المئة من مجموع الإستثمار الفرنسي المباشر ، فيما يبلغ هذا الإستثمار في الولايات المتحدة ٢٥ في المئة من الإستثمار الفرنسي في العالم . ومن أكبر خمس عشر شركة فرنسية في سوق الأسهم الفرنسية ، هناك شركة «توتال» وحدها تحصل على ٣ في المئة من دخلها من الشرق الأوسط ، وبعض هذه الشركات ، مثل شركة تجارة المرفق «كارفور» وشركة التأمين «أكسا» لا عمل لها في العالم العربي . بل إن لها جميعها عملاً في الولايات المتحدة أكثر مما لها في الشرق الأوسط ، ومنها شركتي «فيفندي» و«سويز» . وهما من كبريات الشركات العالمية في قطاع المياه ، واللتين تديران إمدادات المياه لعدد من المدن الأميركية ، في إستثمارات لا يقل حجمها عن ٢٤٠ مليون دولار .

وهذه المخاوف عكستها بشكل واضح مواقف وتصريحات رجال الأعمال الألمان والفرنسيين . فها هو المدير التنفيذي لشركة «بايريشيه موتورن فيركه» (بي أم فيه) الألمانية لصنع السيارات ، «هلموت بانكه» يصرّح في معرض السيارات في جنيف في ٥ آذار الماضي «إن مصلحة صناعة السيارات الألمانية

ومصلحة شركاتنا ، تقضي التغلب على التوتر الذي أصاب العلاقات الألمانية الأمريكية»^(١) .

كذلك أعلن رئيس إتحاد أصحاب العمل الفرنسيين «ميديف» في ١٨ آذار ، أن كثيراً من أصحاب العمل الفرنسيين قلقون بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة . مضيفاً أن «في صفوفنا كثير من الشركات التي ترى أنه لم يكن ضرورياً لنا أن نرفع النبرة ونستفز ، فمصالحنا في العراق ضئيلة جداً»^(٢) .

وقد برزت حالة الحذر والإرباك لدى الجانب الفرنسي بشكل أكبر ، خصوصاً بعد حملة وزير الخارجية الأميركي كولن باول على فرنسا محدثاً إياها بأنها «تعرض نفسها لتتائج خطيرة ، على الأقل في المدى القصير ، إذا ما لجأت لاستخدام حق النقض الفيتو» ، إذ علق رئيس فرع «سيتي غروب» في فرنسا ، السفير السابق في الولايات المتحدة فرنسوا بوضون دولايستانغ ، أنه لم يذكر بأن «أي حملة معادية لفرنسا وصلت في يوم من الأيام إلى هذا المستوى من الحقد»^(٣) .

وتشير أوساط غرفة التجارة والصناعة الفرنسية - الأميركية في باريس إلى محاولتين باتجاه المقاطعة والإرباك ، الأولى استهدفت معرض «لو بورجيه» العسكري ، والثانية إستهلاك المنتجات الغذائية - الزراعية ، لكنهما منيتا بالفشل . لكن هذه الأوساط أكدت أنه إذا كان هذا النوع من المحاولات سيذهب أبعد من ذلك في إستفزازاته ومضايقاته ، عندئذ سيصبح التحرك والرد أمراً ملزماً ، ملمحة على ما يبدو إلى القرار المتخذ من قبل الرئاسة الفرنسية باللجوء إلى منظمة التجارة الدولية ، في حال إعتمدت واشنطن سياسة تطبيق العقوبات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على شركاتها وبقائها .

١- «الفرنسيون يستبعدون مواجهة إقتصادية فعلية مع الولايات المتحدة» ، سمير صبح ، الحياة :

٢٣/٣/٢٠٠٣ .

٢- المصدر نفسه .

٣- المصدر نفسه .

مع ذلك ، يستبعد الخبراء الإقتصاديون والمحللون الماليون في كلا البلدين حصول مواجهة إقتصادية فعلية وبالعمق ، لإعتبارات مصلحة وموضوعية .

فرنسا هي عملياً ، المستثمر الخامس كماً في أميركا . ولقد قفز هذا الكمّ الإستثماري بشكل ملحوظ من ٣٢,٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١١٨ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١ . في المقابل ، وفي السياق عينه ، تشير الإحصاءات إلى وجود ١٢٥٢ فرعاً لشركات فرنسية موزعة على مختلف الولايات الأميركية . في حين تسجّل المئة الأهم من ضمنها إجمالي مبيعات بحدود ١٣٠ بليون دولار ، مستخدمة ما يقارب الـ ٤٦٠ ألف موظف وعامل .

وإذا كانت الصادرات الفرنسية تراجعت العام الماضي بمعدل ٧,٨ في المئة ، أي ٢٦ بليون دولار ، لأسباب تتعلق ببداية الركود الإقتصادي في أميركا ، إلا أن هذا البلد الأخير يبقى الزبون الخامس لفرنسا في العالم . ومن عناصر التفاؤل التي يستند إليها المحللون الماليون الفرنسيون لاستبعاد فكرة حصول مواجهة إقتصادية فعلية وبالعمق ، سيطرة صناديق التقاعد الأميركية على ما يقارب الـ ٤٠ في المئة من رساميل الشركات الفرنسية والمتعددة الجنسية المدرجة على لائحة مؤشر «كاك ٤٠» في بورصة باريس ، ما يشجّع حكماً على معارضة أي مبادرات أو محاولات من شأنها معاقبة الشركات المعنية المساهمة فيها . إلا أن هذا لم يمنع بعض باحثي معهد «بروكينغز» ، من المتخصصين في العلاقات الإقتصادية الأميركية - الفرنسية ، من لفت النظر إلى أن المسؤولين في واشنطن يرددون في مجالسهم الخاصة أن الأزمة الحالية لن تمر من دون أن تترك آثاراً سلبية في العلاقات الثنائية بكل أبعادها . ويذهب بعضهم إلى حد القول إن «الولايات المتحدة تنظر الآن إلى فرنسا كمنافس لا كحليف» ، مذكّرين بأن هذه الأزمة ، ربما كانت الأخطر بين البلدين منذ حرب السويس عام ١٩٥٦ ، أو ربما كانت أكثر خطورة من إنسحاب فرنسا من قيادة حلف شمال الأطلسي . فالعبارات القاسية التي وردت على لسان نائب الرئيس الأميركي ، ديك تشيني ، تؤكد ذلك . لكن ، من جهة أخرى ، لا يقلل أحد في أميركا من أهمية

حجم المبادلات التجارية بين البلدين ، والتي تعني ، بالمفهوم البراغماتي للكلمة ، بأن كل طرف بحاجة للآخر ، وبأن المواجهة الديبلوماسية ، أو السياسية الحاصلة ، لا يمكن أن تصل إلى حدود تطبيق العقوبات الاقتصادية المتبادلة ، لأن المصالح التي تربط بينهما متشابكة إلى حد كبير .

في هذا الإطار ، لا ينسى الأميركيون بأن فرنسا ليست فقط جزءاً من الإتحاد الأوروبي ، بل ركيزة أساسية فيه . لذا ، فإنه من الصعب التصور كيف يمكن معاقبتها إقتصادياً بمعزل عن الانعكاسات السلبية التي ستنتج ، والتي يمكن أن تمس المصالح الأميركية في هذه القارة التي وصفها دونالد رامسفيلد ، وزير الدفاع منذ فترة بالعجوز . من ناحية ثانية ، لا يمكن للولايات المتحدة ان تتجاهل ببساطة حاجتها لفرنسا في مجال مكافحة الإرهاب الدولي . فمساعدة باريس أكثر من ضرورية ، لأنها أثبتت بأنها الأفعال بين نظيراتها الأوروبية . لذلك ، فالاختلافات حول المسألة العراقية ، لن تمنع أجهزة البلدين من الإستمرار بالتعاون اليومي ، ما يثبت بأن «المواجهة الاقتصادية» التي يتحدث عنها بعض مستشاري المسؤولين الأميركيين ، لا تعدو كونها سوى عمليات ضخ معلومات هدفها التهويل والإرباك . أما الحديث بأن واشنطن ترى في فرنسا منافساً لها أكثر من حليف ، هي جملة يمكن إعطاءها أكثر من تفسير .

وتحصر الدوائر الفرنسية المسسكة بزمام هذا الملف مسؤولية التهديد بالعقوبات الاقتصادية ببعض البلديات الأميركية التي يشرف عليها شوفينيون . لذا ، فمن الممكن أن تحدث إستثناءات بالنسبة إلى بعض الشركات العاملة في أميركا ، والتي تقدم الخدمات العامة في مجالات الماء والنظافة والنقل مثل شركتي «سويتز» أو «فيفاندي» للبيئة . فليس من المستبعد أن تعتمد بعض هذه البلديات التي تدار من قبل نواب جمهوريين ، مقرّبين من الرئيس الأميركي ، إلى عرقلة حصول فروع الشركات الفرنسية على عطاءات مهمة . لكن

الفرنسيين يراهنون على الشفافية المعتمدة في الولايات المتحدة ، والقائمة على قواعد ومقاييس معادلة الجودة والكلفة ، ما يحد من استبعاد بعض الشركات المرشحة الحصول على الأسواق . لكن ذلك لا يمنع أي سياسي نافذ من إضافة مقاييس فنية في أي عرض من العروض ، ما يعرقل بالتالي أي صفقة . لكن على رغم إمكان وجود إستثناءات من هذا النوع ، إلا أنها لن تؤثر في نهاية المطاف في طبيعة العلاقات الاقتصادية والمصالح التي يحرص الطرفان على ألاّ تمسّها شوائب .

إلا أن هذا الواقع ، لا يلغي مخاوف الكثير من الأوساط الاقتصادية الفرنسية ، ومعها الدولة من الضغوطات التي يمكن أن تمارسها واشنطن مستقبلاً على أي حكومة تنصّبها في العراق لقطع الطريق على دخول شركة «توتال فينا إلف» على خط تقاسم الحصص ، كذلك الشركات المتخصصة بالتجهيزات النفطية مثل «تكنيب» الموجودة بقوة في دول الخليج العربي . وتخشى فرنسا نتائج الإنتصار الساحق للجيش الأميركي الذي سيفرض شروطه حكماً على دول المنطقة الغنية بالنفط لإجبارها على شراء الأسلحة الأميركية ، مع ترك هامش للبريطانيين وفتحة ضئيلة للأسبان ، وإغلاق الأبواب نهائياً على الفرنسيين والروس ، في الوقت الذي تأمل فيه باريس بيع أعداد من دبابات «لوكلير» التي تراهن عليها لتعويم إنتاج مصانع «جيات» التي بدأت بتسريحات عمالية في العامين الماضيين ، وهي تستعد اليوم لتطبيق خطة اجتماعية لتقليص عدد موظفيها وعمالها ، في حال لم تتمكن دبابة «لوكلير» من القفز فوق العراقيل في منطقة الخليج . من جهتها ، تبدي إدارة شركة «داسو» للطيران إنزعاجها من الوضع القائم ، ولا تخفي قلقها من أن تؤدي حرب العراق إلى إخراج طائراتها الحربية ميراج من المنافسة بضغوطات سياسية أميركية وبريطانية ، وكذلك عرقلة شراء طائراتها المدنية الراجحة «فالكون» بين أوساط رجال الأعمال .

من المؤكد أن حرب الخليج ، وما أعقبها من إنتصار سريع نسبياً للقوات الأميركية - البريطانية ، ستزيد من حدة الصعوبات المتعلقة بمؤشرات الإقتصاد الكلي وعملية النمو . فالحكومة الفرنسية التي اضطرت لإعادة حساباتها بالنسبة إلى معدلات النمو ، تبدي قلقاً متزايداً لناحية كون الدين العام يمثل ٦٠,٥ في المئة من ناتج الدخل القومي في ٢٠٠٣ ، وهي نسبة تزيد على الحد الأقصى المحدد وفق المقاييس المحددة من قبل لجان الإتحاد الأوروبي ، ما سيخلق مباحكات مع هذه الأخيرة . والمزعج أيضاً هو أن هذا الوضع لن يتحسن قبل نهاية سنة ٢٠٠٥ . بناء عليه يمكن القول بأن تداعيات الحرب العراقية على الإقتصاد الفرنسي ستكون من دون شك قاسية وثمانها سيكون غالباً ، لكنها لن تتجاوز الحدود المتوقعة ، لابل إن وزير الإقتصاد الفرنسي ، فرنسيس مير ، يعتقد أن أسوأ أثر إقتصادي للحرب على العراق قد حدث فعلاً ، إذ إن «الجزء الأكبر من الآثار السلبية من الأزمة العراقية صارت وراءنا» . فقد إستقرت نسبة البطالة الفرنسية عند ٩,١ في المئة في كانون الثاني . وتراجع الإستهلاك بنسبة ٢,٠ في المئة في ذلك الشهر ، فأوحى أن الإقتصاد الفرنسي بدأ بداية ضعيفة في ٢٠٠٣ . وتراجعت ثقة المستهلك ٥ نقاط في كانون الثاني ، لتبلغ أدنى مستوى منذ ٥ سنوات . والمرجح أن تظل ثقة المستهلك ضعيفة في آذار ، إذ يخشى نحو ثلثي الفرنسيين من حرققة إقتصادية وسياسية تحدثها الولايات المتحدة بسبب الموقف الفرنسي من الحرب على العراق .

وتراجع إنفاق المستهلكين الفرنسيين في شباط بنسبة ٥,٠ في المئة بالوتيرة الشهرية . وهذه أول مرة يتراجع فيها منذ ٣ أشهر ، أي منذ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، مع إرتفاع نسبة البطالة وهيمنة الهاجس من أن الحرب على العراق ستضر ثقة المستهلك . وكان التراجع أكبر من المتوقع ، وبالوتيرة السنوية ، زاد بنسبة ١,٢ في المئة ، بحسب معهد الإحصاء الوطني «إنسيه»^(١) .

١- «إنعكاس الأزمة على أقتصادات الدول يتوالى» ، المستقبل : ٢٧/٣/٢٠٠٣ .

وتوقع المعهد أن ينتعش الإقتصاد الفرنسي ببطء هذه السنة ، لكن هذا الإلتعاش لن يكون كافياً لدعم سوق العمل ، وتوقع مير أن ترتفع نسبة البطالة إلى ٩,٥ في المئة ، خلال الأشهر المقبلة .

٢. بريطانيا:

بالرغم من ملاحظة بعض الإقتصاديين البريطانيين لوجود تداعيات ملموسة للحرب على العراق بالنسبة للإقتصاد البريطاني ، لا سيما في مجالي الأعمال وشركات النقل الجوي وفي السياحة ، حيث هبط عدد الوافدين الأميركيين تحديداً إلى لندن ، إلا أن غالبية الإقتصاديين تتفق على أن تأثيرات الحرب كانت وستبقى هزيلة إلى حد بعيد .

فالكلفة الإجمالية لإرسال نحو ٤٢ ألف جندي بريطاني للمشاركة في الحرب لم تتجاوز ٦٩,٤ مليارات دولار بحسب تقديرات وزير المالية البريطاني ، وهو مبلغ متواضع قياساً لما هو مخصص لموازنات العناية الصحية والتعليم والنقل وضبط الأمن . حتى لو أضفنا إلى المبلغ ما هو مخصص في الموازنة «للمساعدة الإنسانية» للعراقيين بعد الحرب بحدود ٣٧٥ مليون دولار ، إضافة إلى مبلغ ٥١٦ مليون دولار لمواجهة «هجمات إرهابية» في البلاد . .

وإذا كان كل من المسؤولين والخبراء البريطانيين يتفقون على أن الإقتصاد البريطاني لا يعمل بطريقة مرضية ، لابل بطريقة أسوأ من المتوقع ، فإنهم يكادون يختلفون في توصيف أسباب هذا التعثر . ففيما ينحو وزير المالية البريطاني باللائمة على التطورات العالمية بشكل عام ، والإنجاز المتعثر لمنطقة اليورو بشكل خاص ، فإن رئيس «وحدة الإستخبارات الإقتصادية» ، «شارلز جينكينز» يرى أنه إذا كان من أثر للحرب على العراق ، فإنه يبقى تأثيراً هامشياً . وهو يجد أن عوامل أخرى تؤثر على الأسواق البريطانية إذ «إن تقلص إنفاق المال ، يكمن في المستوى المرتفع لمديونية الأسر ، التي وصلت إلى مستويات تذكّر بمشهد الركود الكبير في بداية عقد التسعينات ١٩٩٠ . كما أن قطاع الأعمال بات مديوناً أكثر من اللازم ، وبالتالي لم يعد هناك من حاجة ولا مال

أصلاً للتوظيف أكثر في هذه اللحظة» .

وكان تقرير صادر عن البعثة الأوروبية تحت عنوان «إرشادات السياسة الإقتصادية العريضة» قد حذّر من أن خطط الإنفاق الطموحة لوزير المال البريطاني (غوردن براون) رفع من العجز إلى حدود ٣, ١ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الماضية ، مع احتمال أن تلامس بريطانيا الخط الأحمر ، المحدد بحسب «ميثاق الاستقرار والنمو» في منطقة اليورو بحدود ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ، في ظل توقعات بوصول هذا العجز إلى حدود ٥, ٢ في المئة خلال السنتين الحالية والقادمة . وبريطانيا ، التي تواجه بحسب التقرير ، تحديات أساسية متمثلة في تحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى الإنتاجية المتدنية وتغطية العدد المتزايد لطالبي المساعدة والإستشفاء ، تجد في حصول شركاتها على نسبة من عقود إعادة بناء العراق تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ في المئة ، متنقّساً ضرورياً لها . ويقدر مسؤولون في واشنطن أن كلفة برنامج إعادة الإعمار ، والذي يعد الأكبر منذ مشروع مارشال الأميركي عام ١٩٤٥ لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب ، بحسب رؤية البريطانيين ، تبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار .

ويعتقد «مكتب المستشارين والبناء البريطاني» (BCCB) ، وهو يعد رأس حربة جهود الصناعة البريطانية لكسب العقود من الولايات المتحدة في العراق ، أن الدعم البريطاني للصراع العسكري سوف يضع الشركات البريطانية في مقدمة نظرائها الفرنسية والألمانية التي عارضت دولها الحرب على العراق . وقد عبّر «كولن أدامز» رئيس المكتب عن ذلك بالقول أن الولايات المتحدة تنظر بتعاطف إلى حليفها الرئيسي في هذه الحرب ، أي بريطانيا .

وكانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد أشارت إلى أن نسبة تصل حتى ٥٠ في المئة من مزايدات العقود الأساسية التي تبلغ قيمتها ٩٠٠ مليون دولار ، سوف تكون في متناول مشاركة الشركات غير الأميركية المؤهّلة ، إلا أن شركة

Crown Agents ، وهي وكالة مشتريات حكومية بريطانية سبق تخصيصها ، تعتبر الشركة الوحيدة التي نالت عقداً .

ويتوجس الأوروييون الخيفة من أن يعمل الأمير كيون على إستبعادهم من عقود إعمار العراق بطرق مختلفة . إذ عبّر «أدامز» عن خشيته من أن تستخدم الولايات المتحدة معايير وشروط العقود كسند يحول دون الإهتمامات البريطانية ، بالحصول على نسبة من العقود . وذكر «أن المعايير الأوروبية وخصوصاً البريطانية ، هي التي طبقت تاريخياً في العقود مع العراق» . وبدا «أدامز» مستعجلاً ، عندما دعا إلى أهمية «الحضور على الأرض بأسرع وقت ممكن» ، مستشهداً بتجربة حرب كوسوفو .

إلأن سكرتيرة التجارة البريطانية ، «باتريسيا هيويت» تبدو أكثر تفاعلاً بموافقة الأمير كيون على أن تلعب الشركات البريطانية دوراً كبيراً في إعادة إعمار العراق .

يذكر أن البعثة الأوروبية تعكف على فحص ما إذا كانت العقود الممنوحة لإعادة إعمار العراق بواسطة الولايات المتحدة تشكّل نقضاً لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO ، أو تميز بشكل غير عادل ضد الشركات الأوروبية ، علماً أن هذا التحرك من شأنه أن يلقي مزيداً من الهيجان على العلاقة بين واشنطن وبروكسيل ، في الوقت الذي تشهد فيه هذه العلاقة توتراً ملحوظاً ، بسبب إنتقاد العديد من أعضاء الإتحاد الأوروبي للحرب على العراق . كما أنه يأتي في وقت يكافح فيه المفاوضون من الطرفين لتجاوز التباينات المتعلقة بمزيد من التحرير التجاري في الدورة الحالية لمنظمة التجارة العالمية ، وأيضاً في ظل العدد المتزايد لنزاعات التجارة البينية .

ويبدو الإتحاد الأوروبي مصراً على إحترام الولايات المتحدة إتفاق WTO بخصوص التدابير الحكومية ، والتي تفرض أن تكون العقود الممنوحة بواسطة حكومات وطنية ، أو عبر وكالات تابعة لها ، متاحة لقطاع الأعمال من الخارج

أيضاً . وفي هذا الإطار ، فإن الناطق باسم المبعوث التجاري للإتحاد الأوروبي مقتنع أن هذه القواعد لم تطبق على غالبية العقود الممنوحة بواسطة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ، وهي منظمة إتحادية تتولى مشاريع «المساعدات الإنسانية» الأميركية عبر العالم . كما أن العقود التي تلامس مسائل لها علاقة «بالأمن الوطني» أو «الدفاع الوطني» ليست مغطاة أيضاً بالإتفاقية .

٣. أستراليا:

بعد مرور أكثر من أسبوع على بدء الحرب العراقية ، أعلن وزير الخزانة الأسترالي ، بيتر كوستلو ، أن الفائض المتوقع في الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ سيتقلص بسبب تكاليف مشاركة بلاده في الغزو الأميركي للعراق . وكانت الحكومة الأسترالية ، بحسب كوستلو ، قد تكهنت بتحقيق فائض في الموازنة ، مقداره نحو ملياري دولار أسترالي خلال مراجعة تعديلات توقعاتها المالية نصف السنوية . وتجدر الإشارة أن السنة المالية في أستراليا تنتهي في ٣٠ حزيران . ويتعين تقديم التوقعات المعدلة لنمو إجمالي الناتج المحلي وفائض الموازنة مع موازنة السنة المالية المقبلة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ في أيار القادم .

وسيعتمد الأثر النهائي في الموازنة على عدد من القرارات السياسية التي يتوجب إتخاذها . مثلاً ، النفقات النهائية المتاحة «لوزارة الدفاع» تعتمد على مقدار الميزانية المعطاة للوزارة ، وكيف يمكن لتلك الوزارة أن تعيد تنظيم الصرف من حصتها من الموازنة . وكذلك فإن الأثر في الموازنة يعتمد على ما إذا تمكنت الحكومة من حسم التكلفة من مناطق صرف أخرى .

فقد ذكر كوستلو أن إرسال قوات أسترالية قوامها ألفا جندي من القوات الخاصة ، بالإضافة إلى سفن حربية ومقاتلات للإضمام إلى الغزو بقيادة الولايات المتحدة للعراق ، من شأنه أن يرتب إنفاقاً إضافياً بمئات الملايين من الدولارات ، لم يحددها بدقة . وتخوف كوستلو من أن تتأثر إيرادات الحكومة سلباً في حال ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرب .

وإذا كان من غير الممكن وجود توقّع دقيق لأثر الحرب في العراق في الموازنة الأسترالية ، فإن نظرة إلى تطور الإنفاق العسكري أخيراً قد يعطي إنطباعاً عما يمكن أن يكون الأمر عليه . ففي الفصل الرابع من العام الماضي ٢٠٠٢ زاد الإنفاق الحربي بنسبة ٣, ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بناء على قواعد المحاسبة الأسترالية) ، وكان الإنفاق الحربي زاد بنسبة ١, ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثالث من العام ذاته ، مع أهمية الإشارة إلى أن الإنفاق العسكري لم يزد سوى ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي ١٩٩٢-١٩٩٣ .

هذا التوجّه الذي أخذته الحكومة الحاضرة يظهر أن سمعة أستراليا كبلد يؤمن بالسلام قد تلاشت ، وحلت مكانها سمعة بلد يؤمن بالحروب .

وكانت الحكومة الأسترالية قد تجاهلت دراسة أعدتها مجموعة «العلاقات الدولية حول الصناعة والتجارة» ، ونشرت على الشبكة الدولية في ٢٤ آذار الماضي^(١) ، تحذر من تأثير الإقتصاد الأسترالي بشدة بسبب الحرب . وتقول هذه الدراسة أن زيادة قيمتها ٥ دولارات أميركية على برميل النفط ستترك أثراً على الإقتصاد الأسترالي مماثلاً للأثر الواقع في الإقتصاد العالمي . إذ إن أي ضعف في نمو الإقتصاد العالمي سيعني إنخفاضاً في الصادرات الأسترالية .

ويقول المصرف المركزي الأسترالي أن أستراليا مصدر مهم للطاقة ، وزيادة سعر النفط يفيد شركات النفط والعاملين في القطاع ، لكن في المقابل فإن زيادة ١٠ سنتات في سعر التجزئة للنفط يخفض قدرة شراء الأسرة الأسترالية نحو ٣٠٠ دولار في السنة ، أو ٥, ٠ في المئة من دخل الأسرة المتاح .

«خسارة أستراليا بين ٣٠ مليار دولار و١١٣ ملياراً . .» ، المستقبل : ٦/٤/٢٠٠٣ .

ومن المفيد مراجعة أثر زيادة سعر النفط في التضخم في أستراليا على أساس البيانات المنشورة في موازنة العام ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، حيث تظهر علاقة طردية بين سعر النفط في الأسواق العالمية وفي السعر في السوق الأسترالية المحلية . فزيادة ١٠ دولارات في البرميل في الأسواق العالمية تعني زيادة قدرها ٢٩ سنتاً أسترالياً في سعر الوقود المحلي ، وزيادة في مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٣٧ ، ١ في المئة .

وعلى الرغم من أن موازنة أستراليا للعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تشير الى أن خيارين للحرب : حرب قصيرة تنتهي في ٢٠٠٣ وتتطلب سنين لإعادة إعمار العراق بقيمة مقدرة تبلغ ٦٩ مليار دولار ، وحرب طويلة مع احتمال يدوم خمس سنوات وخمس سنوات من إعادة البناء . ويقول البحث أن الخسارة المتوقعة للنتاج المحلي الأسترالي المجمل لحرب قصيرة ، وفق سعر الصرف في ٢٦ شباط ٢٠٠٣ ، تبلغ ٣٠ مليار دولار ، أما الخسارة المتوقعة لحرب طويلة فهي ١١٤ ملياراً .

وتعتمد هذه الرؤية على عدد من الافتراضات تتشكل على النحو التالي :

١-زيادة إنفاق الحكومة الأسترالية العسكرية بنسبة ١ في المئة من الناتج المحلي المجمل في العام ٢٠٠٣ و ٥,٠ في المئة أو ١ في المئة أخرى في العام ٢٠٠٤ ، وفق المدى الزمني لإنهاء الحرب .

٢-صعود سعر برميل النفط إلى ٨٠ دولاراً ، ثم عودته تدريجاً أو بحدة الى مستواه الطبيعي ، وذلك اعتماداً على المدى الزمني للحرب كذلك . وهذا الافتراض الذي لم يتحقق فعلاً في الحرب .

٣-عدم اليقين يترك أثراً سلبياً كبيراً في المستثمرين ، الذين يتوقعون عائدات نسبتها ٥ في المئة على إستثماراتهم . وإنهاء هذا الأثر في الإستثمارات يعتمد على مدة الحرب ، حيث يتلاشى بسرعة أو ببطء أو يزداد .

ومن النماذج الأخرى ، وهو نموذج إستخدمته دراسة لصندوق النقد

الدولي ، الروابط التجارية للدولة ، فأستراليا ترتبط بعلاقات تجارية مع دول الشرق الأوسط ، وسوف تتأثر سلباً بالحرب . وعلى الرغم من أن الحكومة الأسترالية تراهن على قدرتها على إيجاد أسواق بديلة ، مثلما حصل خلال الأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧ ، فإن الأمر يبدو مختلفاً الآن ، وإيجاد أسواق بديلة قد لا يكون بالسهولة التي تعتقدها حكومة كامبيرا .

فمن غير السهل على سبيل المثال ، إيجاد أسواق بديلة لصادرات السيارات . وكذلك قد تتضرر صادرات المواد الغذائية إلى العراق والشرق الأوسط ، الذي يعد من أهم أسواق صادرات المواشي الحية وصادرات الألبان الأسترالية . لكن ، على الرغم من ذلك فإن الصادرات إلى أسواق الشرق الأوسط تبدو ضئيلة إذا ما قورنت بمجملة الصادرات الأسترالية .

وتعد المملكة العربية السعودية أكبر سوق لصادرات أستراليا في الشرق الأوسط ، حيث تبلغ حصتها نصف مجمل الصادرات إلى المنطقة ، وأي ضرر يلحق تلك الصادرات سيؤثر في الإقتصاد الأسترالي .

وترى الدراسة أن صعود سعر النفط ليس هو الذي أثر مباشرة في الإقتصاد الأسترالي وأدى إلى حدوث إنكماش مع بدء المشاكل في الشرق الأوسط ، إنما السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة لمواجهة التضخم الناجم من صعود سعر النفط .

وتشير الدراسة ، التي جاءت قبل بدء الحرب ، الى أن نشرة «غولدمان ساكس» رأت أن حلاً سريعاً للأزمة العراقية قد لا يحل مشكلة عدم اليقين التي تواجه الإقتصاد العالمي . وتعيّن الدراسة عنصري عدم إستقرارهما :

١- هناك عدم يقين يصاحب الأزمة مع كوريا الشمالية ، والمسألة الإيرانية ، وقضية الإرهاب .

٢- المشاكل التي عانتها فنزويلا أظهرت أن أسعار النفط قد لا تتجاوب سريعاً .

ثالثاً - التأثيرات المحتملة على روسيا

يعتبر العراق أحد أبرز شركاء موسكو التجاريين . إذ يتراوح حجم التبادل التجاري بين العراق والإتحاد الروسي بين ٣ و٧ مليارات دولار خلال العام ٢٠٠٢ . وقد توقّف معظمه بعد الحرب على العراق . فيما تدين بغداد لموسكو بمبلغ ٨ مليارات دولار . وكان الطرفان يعترضان توقيع صفقة إقتصادية ضخمة تصل قيمتها إلى ٦٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر القادمة ، قبل العدوان الأميركي على العراق .

وعلى صعيد النفط وقّعت عدة شركات روسية عقوداً بنحو أربعة مليارات دولار مع حكومة صدام لحفر آبار وتقديم معدات وتطوير إحتياجات العراق الضخمة . وتمثّل الصفقة الرئيسية في عقد بقيمة ٣,٧ مليارات دولار مبرم منذ أعوام مع شركة «لوك أويل» الروسية العملاقة لاستخراج النفط من منطقة القرنة جنوب العراق ، قبل أن يبادر العراق إلى إلغائها العام الماضي ، «وزارو بجنفت» وشركة «ماشينو إيمبورت» لتطوير حقل غرب القرنة العملاق . وقد فقدت شركات نفطية روسية عاملة في العراق بالفعل قدرأ كبيراً من معداتها التقنية . فشركة إستخراج النفط الترية «تتار نفط» ، على سبيل المثال ، فقدت معدات بمقدار مليوني دولار عند إشتعال الحرب . وهي توقفت عن العمل في نحو ١٢٠ بئراً من حقول كركوك وغرب البصرة .

وفيما أعلنت روسيا ، بلسان وزير طاقتها إيغور يوسفوف ، بعد مضي أيام على إندلاع الحرب ، أنها ستدافع عن مصالحها النفطية في العراق ، وستصر على إحترام عقود شركات النفط الروسية مع بغداد بعد الحرب ، وبأن «شركات النفط الروسية يجب أن تشارك في إعادة إعمار البنية الأساسية لقطاع النفط العراقي فور انتهاء الحرب»^(١) ، فإن نيكولاي توكاريف ، رئيس شركة

١- «روسيا تطالب بحصتها بعد صدام» ، الحياة : ٢٨/٣/٢٠٠٣ .

«زارو بجنت» النفطية الروسية ، والتي لها مصالح كبيرة في العراق ، لا يرى آفاقاً للشركات الروسية في العراق في عهد ما بعد صدام . إذ إن الولايات المتحدة قد تجبر منافسيها على الخروج من المنطقة .

غير أن الهاجس الأساسي والمتعاضد لروسيا ، ليس خسارة مشاريع شركاتها النفطية في العراق ، أو حتى توقّف بغداد عن سداد الدين المترتب لموسكو ، وإنما هو الخوف من إنهيار أسعار النفط إلى ما دون ١٥ دولاراً للبرميل ، بعد إستيلاء الولايات المتحدة على نفط العراق ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تراجع كبير في عائدات العملات الصعبة من تصدير النفط . مما يتسبب بعجز مزمن في الموازنة الاتحادية الروسية ، وبالتالي إيقاع البلاد في أزمة مالية قاسية شبيهة بأزمة ١٩٩٨ ، حين هبط سعر البرميل إلى ١٢ دولاراً ، وهربت من البلاد مليارات الدولارات التي باعها المصرف المركزي بشكل يومي حينها ، ما قد يعني اللجوء مجدداً إلى خفض سعر صرف الروبل لتنشيط الصادرات ، بما فيها النفط ، ولو على حساب هبوط مستوى المعيشة بشدة .

وبالرغم من ذلك ، فإن مسؤولين روس على مستوى عال متفقون على أن الآثار في المدى القريب على الإقتصاد المحلي ستكون محدودة أو معدومة ، حيث قال وزير المال الروسي الكسي كودرين ، وهو أيضاً نائب رئيس الوزراء : «إننا نبنى توقعاتنا وسياستنا معولين على أن الإقتصاد الروسي محصّن الآن من الشظايا في الإقتصاد العالمي»^(١) ، فيما أكد رئيس المصرف المركزي ، سيرغي إيغنايف أن لدى روسيا احتياطاً كبيراً من العملات الصعبة يمكن استخدامه لتجنب أي تقلّب حاد في سعر صرف الروبل .

يذكر أن مبالغ لا سابق لها من البترو دولار قد تدفقت على روسيا في الأشهر الأخيرة ، مع إرتفاع سعر النفط ، لاسيما خام «الأورال» ، الذي وصل

١- «الإقتصاد الروسي محصّن من آثار الحرب . . في المدى القريب» ، المستقبل : ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٣ .

إلى ٥٤, ٣٣ دولاراً للبرميل قبل أن يهبط إلى ٦, ٢٥ دولاراً، وذلك قبيل الهجوم الأميركي على العراق، فزاد الإحتياطي الروسي من العملات الأجنبية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، أي ما يقارب ٥٥ مليار دولار.

وبحسب تحليل إقتصادي لصحيفة «إزفيسيتا» الروسية فإن هناك مكاسب يمكن أن تحققها روسيا، وذلك في حال زيادة الطلب الأوروبي على النفط الروسي بعد تأثر منطقة الشرق الأوسط بالحرب، ما سيرفع معدل النمو الإقتصادي بمقدار ٦ في المئة في الربع الأول من السنة الحالية، إذا ما إستمرت أسعار النفط بمعدلاتها التي تزداد بها حالياً. ويقدر أن يؤدي تحطّي سعر برميل النفط لحاجز الـ ٣٤ دولاراً إلى إرتفاع الناتج القومي بمقدار ٥, ٥ في المئة والإستثمار بمقدار ٨, ٨ في المئة وأن تتعش الرواتب بنحو ١٧ في المئة.

وفي مجال الصناعة، توقفت إمدادات السوق العراقية من السيارات الروسية، المقدرة بنحو ٢٧ ألف سيارة سنوياً، إضافة إلى تجميد عقود أبرمت لتوريد سيارات المكنة الزراعية، حيث تقدر الخسائر الأولية بخمسة ملايين دولار. كذلك توقفت عقود مع مصنع «أوربيت» الروسي لتوريد دراجات بخارية لقطاع الجيش والشرطة.

ويعتبر قطاع الصناعات العسكرية من أكبر القطاعات الروسية تضرراً، بعد القطاع النفطي من جراء الحرب الأميركية على العراق، وإن كان التكتّم حول حجم الصفقات في هذا المجال يحول دون وضع تقديرات لخسائر هذا القطاع.

كذلك يقدر أن قطاع الصناعات الثقيلة قد مني بخسائر تقدر بنحو ٢٠ في المئة من إجمالي إنتاجها، بسبب تجميد صفقات لإنتاج عربات السكك الحديدية وقطع الغيار للعربات التي تعمل بالفعل على خطوط ربط بغداد بالأقاليم العراقية المختلفة.

ويدخل أيضاً في قطاع الصناعات المتضررة في الحرب على العراق، وحدات إنتاج المولّدات الكهرومائية، والتي بدأت بالفعل في إنشاء محطات

توليد الطاقة على نهر دجلة في السنوات الأخيرة . وتقدر الخسائر الأولية لهذا القطاع بنحو ٤٥ مليون دولار . إضافة إلى ذلك ، تجمّدت عقود مشاريع محطات الطاقة الكهربائية (بالتوليد الحراري) والتي بلغت خسائرها الأولية مليون دولار ، ومن أشهرها مشروع محطة المسيّب جنوب العاصمة بغداد .

وفي النهاية ، فإن خوف الروس نابع في الواقع من إدراكهم لحقيقة النظرية التي تقول الآن ، أن الحرب على العراق هي السبيل الوحيد التي تراها الإدارة الأميركية للخروج من التباطؤ الاقتصادي الأميركي . وتقول هذه النظرية أيضاً ان الإقتصاد الأميركي ربما دخل مرحلة ركود إقتصادي طويل المدى لا سبيل للخروج منه سوى خفض الأكلاف خفضاً شديداً ، وبالدرجة الأولى خفض سعر النفط إلى النصف أو أقل .

لذلك قد يكون «تغيير النظام في بغداد» طريقة عملية لحل مشكلة نمو الإقتصاد الأميركي ، وقد يؤدي إلى بدء التعافي الإقتصادي في أوروبا . أما في روسيا فقد يؤدي إلى كارثة .

رابعاً - التأثيرات المحتملة على المنطقة العربية

يخشى أن تؤدي الحرب الأميركية على العراق إلى القضاء على آمال العديد من دول المنطقة ، التي كانت تراهن على الإستثمارات الأجنبية لتكون سفينة إنقاذ ودعم لإقتصاداتها الوطنية المنهارة ، لا سيما بعد الجهود الحثيثة التي بذلتها هذه الدول خلال الأعوام القليلة الماضية لتحسين مناخات الإستثمار لديها . فهذه الحرب «رفعت مخاطر الغموض في الشرق الأوسط إلى مستويات غير مسبوقة ، مهددة آفاق النمو في المنطقة برمتها» . . بحسب رئيس الخبراء الإقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي مصطفى نابلي ، خصوصاً وأن هذه الحرب «جاءت بعد أحداث أيلول ، التي كان من تداعياتها تراجع قطاعات السياحة والنقل وإنخفاض تدفقات رأس المال الدولي إلى الدول العربية»^(١) . والتي تتسم بالضعف أصلاً .

١- «البنك الدولي : الحرب على العراق تهدد آفاق النمو في الدول العربية» ، الحياة : ٤ / ٤ / ٢٠٠٣ .

١- دول الخليج :

مما لا شك فيه أن تأثر إقتصادات دول الخليج يتوقف على مدة الحرب ومدى مشاركة هذه الدول في عملية إعادة الإعمار في العراق ، فضلاً عما ستستقر عليه أسعار النفط والعملة الأميركية . إذ إن طول فترة الحرب ، وسيطرة الشركات الأميركية على مشاريع إعادة الإعمار ستترك تأثيرات سلبية ، لا سيما على قطاع الأعمال في الإمارات ، حيث يتوقع مدير مركز الإمارات التجاري في أبو ظبي محمد ياسين ، «أن تتكبد الشركات خسائر مادية كبيرة»^(١) ، خصوصاً وأن العديد من الشركات والتجار قاموا بتحصيرات كبيرة تشمل عمليات شراء الأراضي في العراق وإنشاء شركات مقاولات وخدمات ومواد غذائية ، على أمل الحصول على مشاريع ضمن عملية إعادة الإعمار في العراق ، سيخسرونها في حال عدم فوزهم بعقود كبيرة في العراق .

لذلك فإن الترقب والحذر هما سيدا الموقف في الأسواق المالية الخليجية . ويتوقع ياسين أن تؤدي مرحلة الترقب هذه ، وما سبقها من جمود خلال الأشهر الماضية ، إلى تراجع حجم التداول الكلي في أسواق الإمارات عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٥ في المئة ، عما كان عليه عام ٢٠٠٢ . تجدر الإشارة إلى أن تقارير مصرفية تؤكد أن البنوك الإماراتية شهدت إستقبال تحويلات مالية إليها من الكويت ، نتيجة قدوم ممولين كويتيين للإقامة في الإمارات حتى نهاية الحرب .

وعلى صعيد آخر ، من المؤكد أن تراجع أسعار النفط دون الحد الأدنى المستهدف من قبل أوبك ، وهو ٢٢ دولاراً للبرميل ، سيؤثر على إقتصادات الدول الخليجية بدرجات متفاوتة بحسب مستويات موارد الموازنة الحكومية لكل منها في النفط .

١- «طول أمد الحرب يلقي بظلاله على المشاريع الجديدة» ، الحياة : ١/٤/٢٠٠٣ .

كذلك ، فإن تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى ، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف التأمين والشحن ، من شأنه أن يؤدي إلى فرض أعباء كبيرة على فاتورة الواردات الخليجية ، وتحميل المنتجات الوطنية الخليجية مزيداً من الأعباء نتيجة لإرتفاع الأسعار ، خصوصاً متى علمنا أن جميع العملات الخليجية مرتبطة بالدولار ، وأن الجزء الأكبر من إحتياجات دول مجلس التعاون الخليجي يلبى عن طريق الواردات بالدولار ، وبقيمة إجمالية قدرها ٨٠ مليار دولار تقريباً في السنة ، يتجه منها ما قيمته ٣٢ مليار دولار إلى دولة الإمارات (يعاد تصدير جزء كبير منها للدول المجاورة) ونحو ٢٧ مليار دولار للسعودية . وبالتالي فإن إرتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار وفرض «رسوم مخاطر الحرب» كرسوم تأمين إضافي ، يؤدي بالطبع إلى تراجع الإنفاق الإستهلاكي للدول الخليجية .

وربما يعد قطاع السياحة والطيران من القطاعات الأكثر تضرراً نتيجة الحرب الأميركية على العراق ، وما تسبب به من أجواء قلق وعدم استقرار ، خصوصاً وأن هذا القطاع كان وما زال من أكثر المتضررين بعد أحداث ١١ أيلول في نيويورك ، حيث تشير التقديرات إلى أن خسائر شركات الطيران قد بلغت ٢٠ مليار دولار عقب وقوع تلك الأحداث ، فضلاً عن فقدان نحو ٢٠٠ ألف وظيفة في شركات الطيران المصنّعة للطائرات .

وحذر العديد من شركات الطيران الدولية من أن إستمرار الحرب على العراق سوف يتسبب بوقوع كارثة مالية تؤدي إلى إفلاس العديد من هذه الشركات ، وما قد يترتب على ذلك من تسريح لآلاف العاملين فيها . أما شركات السياحة ووكالات السفر الدولية فقد تأثرت سلباً بدورها ، إذ اضطرت هذه الشركات إلى إلغاء الكثير من التعاقدات ، وانخفضت نسبة الأشغال في فنادق دبي على سبيل المثال ، إلى ٣٠ في المئة ، الأمر الذي سينعكس سلباً على الحركة التجارية أيضاً ، في حال استمرار الحرب لفترة طويلة .

ومن المشاكل الجديّة التي تطرحها الحرب الأميركيّة على العراق بالنسبة لدول الخليج ، مسألة ترحيل الأجانب (لا سيما الأميركيين والبريطانيين) . وهو ما سيترك آثاراً سلبية كلما طال أمد الحرب ، على القطاعات التي يعملون فيها ، خصوصاً في قطاعات الطاقة والمصارف وشركات المعلومات والإتصالات وبعض شركات المياه والكهرباء وشركات المقاولات الكبرى . كما أن هناك المئات من ممثلي الشركات الأجنبية ووكلائها في المنطقة . هذا فضلاً عن حشد كبير من البريطانيين الذين يعملون في قطاع الطيران الخليجي . وقد يجد الكثيرون من هؤلاء الوكلاء والشركات ، الأميركيون منهم والبريطانيون ، في السوق العراقيّة ، متى وضعت الحرب أوزارها ، بديلاً جيداً عن السوق السعوديّة تحديداً ، لا سيما في ظلّ التداعيات التي أوجدتها أحداث ١١ أيلول في نيويورك على العلاقات الأميركيّة - السعوديّة وفي المجالات كافة .

وتزداد المخاوف من أن تؤدي كل هذه الظروف إلى إبعاد ما يسمى «بالتدفق الإستثماري» الأجنبي ، أو حتى «توطين الإستثمارات الخليجية» ، وهو ما قد يؤدي إلى هروب أكثر من ٧ مليارات دولار جرى الحديث عن عودتها للمنطقة بعد أحداث ١١ أيلول .

وربما تشكّل السعوديّة نموذجاً لما قد يتعرّض له إقتصاد أي دولة خليجية مشابهة ، من جراء الحرب الأميركيّة على العراق .

إن من شأن سيطرة الولايات المتحدة الأميركيّة على العراق أن يؤدي إلى زيادة عرض النفط في السوق الدولية ، وبالتالي إنخفاض الأسعار إلى أدنى حد ، وهو ما قد يضر بالإقتصاد السعودي من ناحيتين :

الناحية الأولى ، أن معظم البلدان الخليجية ، ومن ضمنها السعوديّة سيتعرّض لأزمة كبيرة نتيجة لإنخفاض أسعار برميل النفط لأقل من ١٠ دولارات على نحو ما حدث عام ١٩٩٨ . وهو ما سيؤثر بشدة على تلك البلدان التي تبني موازنتها ودخولها على أساس سعر للبرميل يتراوح ما بين

٢٢-٢٨ دولاراً . فعلى سبيل المثال يتوقع أن تبلغ العائدات النفطية السعودية للعام القادم حوالي ٣٣ مليار دولار ، ولكن بشرط أن يتراوح سعر البرميل من الخام العربي الخفيف بين ١٩,٥ و ٢٠ دولاراً ، أما إذا انخفض السعر دون ذلك فمن المتوقع أن تزداد الخسائر الناجمة عن ذلك .

الناحية الثانية ، وهي أن يقل الدور الذي تلعبه المملكة في تحديد أسعار النفط ، من خلال دورها داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، ولعل ذلك يمثل أحد الدوافع الأمريكية الرئيسية وراء ضرب العراق كما أشرنا سابقاً ، حيث تهدف واشنطن إلى الحد من قدرة السعودية على التحكم في سوق النفط العالمية ، خاصة في ظل توتر علاقاتها مع السعودية في مرحلة ما بعد أيلول ٢٠٠١ .

* على الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة لجذب الإستثمارات الأجنبية ، حيث سنت العديد من القوانين لدعم هذا التوجّه ، فإن اندلاع الحرب في المنطقة من شأنه التأثير سلباً على هذا التوجه ، فضلاً عن إضعاف الفرصة في إستقطاب الإستثمارات العربية ، التي من المفترض أنها عادت بعد أحداث سبتمبر ، خاصة في ظل إحتياج قطاع الطاقة السعودي لإستثمارات تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار .

* إن محاذير الحرب تمتد لتشمل ترحيل أو هروب العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها السعودية بصورة كبيرة . وهو ما حدث إبان حرب الخليج الثانية (طرد العراق من الكويت) حين هربت الآلاف من العمالة الأجنبية خوفاً من مخاطر الحرب . مما قد يؤدي إلى توقف العمل في عدد من القطاعات الحيوية التي يعمل فيها هؤلاء ، ومنها قطاع الطاقة والمصارف وقطاع الاتصالات والمعلومات .

* من أهم القطاعات التي قد تتأثر سلباً في المملكة ، قطاع العقارات الذي

بقي يشهد إنتعاشاً قوياً قبل الحرب ، يخشى أن يتراجع بعدها ، وذلك نظراً لعاملين :

العامل الأول : هروب الإستثمارات الضخمة التي يحتاجها هذا القطاع ، وبالتالي العودة إلى نقطة البداية في هذا المجال نظراً لقلق المستثمرين من خوض التجربة مرة ثانية .

العامل الثاني : هروب الأيدي العاملة الرخيصة في هذا المجال ، خاصة أنه يحتاج لأيد عاملة كثيفة ورخيصة في نفس الوقت .

٢-١- بالنسبة لليمن:

لم يستبعد خبراء إقتصاد وأكاديميون يمنيون أن تؤثر الحرب سلباً على مسار الإقتصاد خلال العقدين المقبلين ، في حال سيطرة الولايات المتحدة على أسعار النفط وأسواقه الدولية . وتوقع الخبراء أن تصل خسائر الإقتصاد اليمني المباشرة إلى ٢ ، ١ بليون دولار سنوياً ، وأن تصل إلى ما بين ٢٠ و ٣٠ بليون دولار في العقدين المقبلين .

ويقدر أستاذ الإقتصاد في جامعة صنعاء محمد الميثمي ، أن الخسائر المباشرة لليمن يمكن أن تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار في حال تراجع أسعار النفط إلى ١٨ دولاراً للبرميل وإلى بليون دولار في حال وصل سعر البرميل إلى ١٢ دولاراً وإلى ١٢٠٠ مليون دولار في حال تراجع سعر النفط إلى ٨ دولارات للبرميل .

كما يرى أستاذ الإقتصاد في جامعة صنعاء أيضاً محمد الحاوري ، أن الآثار الإقتصادية على اليمن يمكن أن تتركز في القطاعات ذات العلاقة بالعالم الخارجي ، مثل النفط والسياحة والنقل الجوي والبحري ، بما في ذلك الصادرات ، فضلاً عن قطاع الإستثمارات الأجنبية . وقال : «إن إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية ، قد يؤثر سلباً في أداء الإقتصاد اليمني وأن

التأثير سيشمل الموازنة والموازن الكلية وإجمالي الناتج المحلي»^(١) .

وطالب خبراء الإقتصاد باتخاذ إجراءات لمواجهة الآثار الإقتصادية المحتملة ، من خلال التركيز على تنويع الموارد الإقتصادية وتنمية الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق والتكشف وتشديد الرقابة على أسعار الصرف والسلع ومنع الاحتكار ووقف المضاربة بالعملة ومعالجة الآثار السلبية في قطاعات السياحة والإستثمار والنقل .

٣ - لبنان:

لا شك في أن لبنان يعتبر من المتضررين إقتصادياً من نتائج الحرب الأميركية على العراق ، لا سيما وأنه كان من أول الداخلين إلى السوق العراقية ، ناهيك عن أن العراق كان يشكّل السوق الأعلى بالنسبة للصادرات الصناعية اللبنانية . وهناك عشرات المصانع مهددة بالإقفال بعدما رسخت قدراتها على قياس السوق العراقية .

ومن هذا المنظور ، فإن لبنان سيصيبه جانب من الضرر ، كما كل الدول العربية والأجنبية التي إرتبطت بإتفاقات وبرتوكولات تجارية مع العراق ، لا سيما تلك المرتبطة ببرتوكولات نفطية أو بموجب دفعات نقدية . وأكثر من ذلك فإن قسماً كبيراً من هذه الدول ، وفي مقدمها لبنان أصبحت إقتصاداتها أو بعض قطاعاتها تقوم بشكل أساسي على صادراتها إلى العراق . وعلى سبيل المثال فإن صادرات لبنان إلى العراق حسب العقود الموقعة مع الشركات قدرت بحوالي ٥٠٠ مليون دولار للعام ٢٠٠٢ . وهذا المبلغ يشكّل بمفرده ما يوازي أكثر من ثلث حجم الصادرات اللبنانية ، بما فيها حركة إعادة التصدير والترانزيت اللبنانية .

«أكاديميون ينصحون بالتكشف لمواجهة آثار الحرب» ، الحياة ، ٣١/٣/٢٠٠٣ .

ولبنان الذي يعاني أساساً من ظروف إقتصادية ومالية صعبة في هذه المرحلة ، لاشك سيتأثر كثيراً في حال أقفلت السوق العراقية بسبب الحرب . فهناك مصانع وسّعت طاقاتها الإنتاجية لتلبية إلتزاماتها مع السوق العراقية ، وهي إستثمرت أكثر من ١٥٠ مليون دولار في تجهيز وتأهيل معداتها . هذا بالنسبة للشركات الموقّعة مع الدولة العراقية ، وهناك أيضاً عشرات المؤسسات التي تتعامل مع القطاع الخاص العراقي ، حيث يزيد عدد المصانع عن ١٢٠ مؤسّسة تعتمد أساساً على صادراتها إلى العراق بموجب المذكرة الدولية وخارجها .

فمنذ سنة ١٩٩٧ حتى ٣٠ آب ٢٠٠٢ بلغ مجموع قيمة العقود التي وقّعها العراق مع الشركات اللبنانية المليار و ٢٥٠ مليون دولار ، نفذ جزء كبير منها والجزء الآخر قيد التنفيذ أو بإتفاقات مجمدة في الأمم المتحدة ، هذا إضافة إلى إزدياد بيع السلع اللبنانية في السوق العراقية ، وهي خارج مذكرة التفاهم ، أي «النفط مقابل الغذاء» ، خاصة بعد توقيع إتفاق التجارة الحرة مع العراق ، مع الإشارة إلى أن لبنان لم يوقّع بعد بروتوكولاً نفطياً ثنائياً مع العراق حتى الآن ، ربما بسبب الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على الحكومة اللبنانية . وقد نتج عن هذه العقود عمليات توسع وإستثمارات في مختلف القطاعات اللبنانية من صناعية ومالية ، وأخيراً بعض السياحة ، على الشكل التالي :

أ - على الصعيد الصناعي:

هناك عشرات المصانع اللبنانية قامت بعملية توسّع وإستثمارات كبيرة لتلبية الطلب المتزايد للعراق لسد حاجاته ، خاصة صناعة المولّدات والكابلات والمفروشات والأنايب والمعادن وغيرها . وقد بلغت قيمة هذه الإستثمارات ما يقارب ١٥٠ مليون دولار . ويصل إعتقاد بعض الشركات اللبنانية على السوق العراقية لتصريف إنتاجها إلى حوالي ٩٠ في المئة ، وبالتالي فإن إحتمال توقّف

هذه المصانع وإلغاء الكثير من فرص العمل بسبب الحرب ، سوف يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والتأثير سلباً على مستويات المعيشة ، في حال لم تتمكن هذه المصانع والشركات من إيجاد أسواق بديلة .

ب - على الصعيد المصرفي:

لقد استفاد حوالي ٢٢ مصرفاً لبنانياً من ودائع عراقية ، كان يضعها العراق لتأمين ثمن ما يشتريه من بضائع بحيث وصلت قيمة هذه الودائع إلى مليار و٢٥٠ مليون دولار ، إن على صعيد إتمادات الأمم المتحدة أو غيرها .

ج - قام رجال الأعمال اللبنانيون بفتح مكاتب لهم في بغداد لمتابعة أعمالهم . وفاق عدد الشركات اللبنانية التي فتحت فروعاً لها في بغداد ٦٠ شركة معظمها شركات صناعية .

د - بعد توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين لبنان والعراق في شهر نيسان ٢٠٠٢ ، بدأت الصناعة اللبنانية تشهد إقبالاً كبيراً من التجار العراقيين الراغبين في إستيراد السلع اللبنانية ، بالإضافة إلى أن العديد من الصناعيين والتجار اللبنانيين بدأوا بتصدير كميات كبيرة إلى العراق وطرحها في الأسواق العراقية بطرق مختلفة . وقد لاقت البضائع اللبنانية رواجاً كبيراً في هذه الأسواق كونها أعفيت من الرسوم الجمركية ، ما أكسبها قدرة تنافسية من حيث السعر ، إلى جانب القدرة التنافسية في الجودة ، إضافة إلى أن المستهلك العراقي يفضل السلع اللبنانية على غيرها ، كون لبنان كان قبل حرب الخليج من أهم المصدرين إلى العراق .

هـ - بدأ القطاع السياحي يشهد نمواً على صعيد قدوم العراقيين إلى لبنان ، حيث كان العراق في الثمانينات وما قبلها يشكل عنصراً أساسياً في الدخل السياحي والإصطيفي في لبنان . ولولا صعوبة حصول العراقيين على تأشيرة دخول لبنان أسوة بالعرب والأجانب ، لكان عام ٢٠٠٢ شهد قدوم الآلاف

العراقيين الراغبين بالإصطيفاف في لبنان . وقد تبين ذلك من خلال أوف الطلبات من المؤسسات السياحية والإقتصادية اللبنانية ومن رجال أعمال عراقيين ، للحصول على تأشيرات الدخول ، إضافة إلى ارتباط ١٠٠ شركة لبنانية بعقود مع الدولة العراقية .

وقد لا تكون الأوضاع المالية للخزينة بمنأى عن تأثيرات الحرب الأميركية على العراق ، لأسباب عدة أبرزها ما يلي :

- إن أجواء عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية والسياسية التي يثيرها الوضع في العراق ، سوف تؤثر على قرارات المستهلكين والمستثمرين على السواء ، فتؤدي إلى تراجع الإنفاق الإستهلاكي والإستثمالي ، وبالتالي نقص إيرادات الخزينة من الضرائب غير المباشرة (كالضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية) مما سيزيد العجز في الموازنة العامة .

- إن الأجواء ذاتها ، قد تؤثر على تنفيذ قرارات باريس-٢ ، وبالتالي إعاقه تنفيذ برنامج الحكومة الإقتصادية والمالي ، سواء لناحية تحصيل القروض الموعودة أو تنفيذ عملية الخصخصة والتسنيذ .

٤ - مصر:

تعتبر مصر من الدول العربية التي يمكن أن تتأثر بشدة من نتائج الحرب المحتملة على العراق . وعلى عكس حرب الخليج الثانية ، التي استفادت منها مصر إقتصادياً ، خاصة في موضوع الديون الخارجية ، فإن الحرب هذه المرة ستترك عواقب وخيمة على الإقتصاد المصري ، الذي يعاني أصلاً من أزمة خانقة منذ ما يقرب من عامين .

وتنبع فداحة الخسائر الممكنة ، من طبيعة العلاقات الإقتصادية والتجارية التي تربط البلدين من ناحية ، ومن طبيعة تركيبة الإقتصاد المصري الذي يستند إلى التحويلات الخارجية بأشكالها المختلفة من ناحية أخرى . فمصر تحتل المرتبة

الثالثة عالمياً من حيث التبادل التجاري مع العراق ، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن حجم الصادرات المصرية للعراق قد وصل عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٧, ١ مليار دولار ، فضلاً عن العقود التي أبرمت بين الطرفين ، والتي تقدر قيمتها بنحو ٤ مليارات و ٢٥٠ مليون دولار ، ومن المتوقع أن ترتفع لتصل إلى ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ .

وفي هذا الصدد ، يمكن تقسيم الآثار السلبية المتوقعة لتبديل الأوضاع في العراق على الإقتصاد المصري إلى نوعين :

أ- الآثار المباشرة : وهي تتعلق بالعلاقات التجارية المباشرة بين البلدين ، حيث تهدف مصر إلى زيادة حجم صادراتها للعراق بما يعادل ضعفين ونصف حجم الصادرات الحالية .

من ناحية أخرى تخشى الحكومة المصرية أن يؤدي فرض نظام حكم جديد ، إلى عدم الاعتراف بالإتفاقات التي عقدتها الحكومة العراقية تحت حكم صدام حسين ، وبالتالي يخسر الإقتصاد المصري عائدات الإتفاقات التجارية التي تم توقيعها . وهنا يقدر البعض حجم الخسائر التي تنجم عن ذلك بنحو ٥, ٢ مليار دولار من عائدات التجارة على أقل تقدير .

ب- الآثار غير المباشرة : وتتمثل في عدة أمور أبرزها ما يلي :

الأول : يتعلق بطبيعة المناخ الذي ستركه نتائج الحرب على المنطقة العربية ككل ، وعلى مصر بوجه خاص ، حيث كشفت الحكومة المصرية للمرة الأولى عن أن خسائر الإقتصاد المصري نتيجة ضرب العراق قد تتراوح بين ٦ إلى ٨ مليارات دولار ، سيتحمل القطاع السياحي جزءاً كبيراً منها (جاء ذلك على لسان وزيرة الدولة للشؤون الخارجية أثناء محادثاتها مع المسؤولين في الولايات المتحدة في شهر ديسمبر ٢٠٠٢) .

ومعروف أن القطاع السياحي في مصر يمثل أحد الروافد الهامة للدخل

القومي . وإذا كانت أحداث سبتمبر قد أدت إلى إنخفاض العائدات السياحية المصرية بنحو ٥٠٠ مليون دولار ، فان وزارة السياحة المصرية عشية الحرب توقعت أن تصل خسائرها إلى ملياري دولار . وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة في مصر ظل يجلب حوالي ٦ , ٣ مليارات دولار كمتوسط سنوي خلال السنوات الخمس الماضية ، هذا فضلاً عن تأثير الصناعات المحلية المرتبطة بالسياحة ، والتي قدرتها منظمات عالمية بنحو ٥٥ صناعة محلية مع إنخفاض أعداد السياح القادمين ، خاصة من أوروبا التي تشكل الرافد الأول للسياحة في مصر .

الثاني : وهو يرتبط بسابقه ، ويتعلق بإرتفاع نسبة البطالة التي هي بطبيعتها مرتفعة ، وذلك سواء نتيجة لانقطاع الأعمال في القطاع السياحي الضخم الذي يعمل فيه أكثر من ٢٠٠ ألف شخص بشكل مباشر ، أو نتيجة لعودة العمالة المصرية في الخليج تحت وطأة ظروف الحرب . وهو من شأنه أن يزيد الضغوط على الإقتصاد المصري من ناحية ، ويؤدي إلى خسارة جزء هام من تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، والتي بلغ متوسطها السنوي ٤ , ٣ مليارات دولار خلال الأعوام الخمسة الأخيرة .

الثالث : خسارة جزء من عوائد قناة السويس من العملات الصعبة ، والتي تقدّر بنحو ٨ , ١ مليار دولار ، نظراً لاكتظاظ البحر الأحمر بقطع الأسطول الحربي الأميركي ، مما يزيد من تكلفة التأمين نظراً لإرتفاع مخاطر السفن التجارية ، الأمر الذي يدفع كثيراً من ناقلات البترول والسفن لاتخاذ طرق بديلة .

الرابع : أن إرتفاع كلفة الشحن والتأمين على السفن والبضائع ، يعني عملياً إرتفاع فاتورة الواردات المصرية ، والتي كانت بلغت خلال العام المالي الأخير ٦ , ١٤ مليار دولار ، الأمر الذي سينعكس إرتفاعاً في الأسعار المحلية وكلفة الإنتاج ، مع ما لذلك من عواقب على صعيد تراجع القدرة على المنافسة وتراجع الإنفاق الإستهلاكي .

الخامس : لا شك أن كل هذه العوامل المشار إليها أعلاه مجتمعة ، سوف تصيب بضررها واردات الموازنة الحكومية من الضرائب العامة وضرائب المبيعات ، وبالتالي تعميق العجز في الموازنة واتساع حلقة المديونية ، والتي يصعب التنبؤ بشأنها قبل نهاية السنة المالية .

٥ - سوريا :

يلخص أحد كبار الإقتصاديين السابقين في البنك الدولي ، والذي يرأس اليوم مكتب الإستشارات السورية للتنمية والإستثمارات الدولية في دمشق ، د . نبيل سكر ، الخسائر المترتبة على الإقتصاد السوري جراء الحرب الأميركية على العراق فيقول «ستتحقق خسارة الدعم النفطي لسوريا البالغة حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً»^(١) ، والتي كانت تحقّقها من خلال النفط العراقي الذي يضح إلى سوريا بمعدل ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، تشتريه سوريا بأسعار مخفضة لتغذية مصفّاتها ، بما يتيح لها تصدير معظم إنتاجها بالأسعار الدولية المرتفعة ، حيث إن ٢٠٠ ألف برميل يومياً من الخام السوري تساوي قيمتها بالأسعار العالمية نحو ١,٧ مليار دولار .

ويعتقد سكر أن «هذه الخسارة يمكن أن تعوّض جزئياً في حال إرتفاع أسعار النفط العالمية بسبب الحرب» . إلا أن اتجاه أسعار النفط العالمية نحو الإنخفاض سيترك بدون شك أثراً سلبياً على الإقتصاد السوري ، بحيث إن فقدان الدخل الإضافي بالعملة الصعبة سوف يعرّض البلاد إلى تراجع إقتصادي ويزيد الضغوط على الليرة السورية .

يذكر أنه تم استئناف العلاقات بين العراق وسوريا عام ١٩٩٧ ، بعد قطيعة استمرت ١٨ عاماً . ووقع البلدان إتفاقاً عام ١٩٩٨ لإصلاح خط أنابيب النفط الذي يربط حقول النفط في كركوك بميناء بانياس السوري على البحر

١- شعبان عبود ، «سوريا والآثار الاقتصادية للحرب» ، النهار : ٢٢/٣/٢٠٠٣ .

المتوسط ، والذي كان توقّف العمل به عام ١٩٨٢ . وكان من المتوقّع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا الخط حوالي ٤ , ١ مليون برميل .

تجدر الإشارة أن سوريا كانت أبلغت زبائن نفطها الخام أنها ستخفض صادراتها لهم بنحو ٤٠ في المئة في الفترة الباقية من السنة ، في خطوة لتدارك توقّف وارداتها النفطية من العراق .

أما بالنسبة إلى التجارة ، لا بد أن تضطرب العلاقة التجارية المميزة القائمة بين البلدين ، بعدما كانت اكتسبت زخماً قوياً خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، خاصة بعد تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين وتوقيع إتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين في شباط ٢٠٠١ ، وما ترتب عليها من فتح الحدود أمام المواطنين وتسهيل تدفق السلع والبضائع بين البلدين ، الأمر الذي رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣ مليارات ، تزداد إلى ٥ مليارات إذا أضفنا إليها التجارة الحدودية وإستجرار النفط العراقي .

وسيتضرر من هذا الإضطراب بلا شك العديد من التجار والصناعيين ، لا سيما في مجال الصناعات النسيجية والهندسية وصناعة المنظّفات والسيراميك ، والتي ركزت في تعاملاتها خلال العامين الماضيين على السوق العراقية ، فضلاً عن مصانع القطاع العام التي استطاعت تصريف منتجاتها الفائضة في العراق . ويخشى أن تكون الحرب على العراق سبباً في إنهاء جانب أساسي من هذه العلاقة المميزة التي كانت قائمة بين البلدين ، خصوصاً مع تزايد المخاوف السورية من عدم تنفيذ العقود التي أبرمت مع الحكومة العراقية تحت إشراف الأمم المتحدة في إطار «برنامج النفط مقابل الغذاء» . وهو ما قد يؤدي إلى توقّف المصانع التي تعتمد بشكل كبير على تنفيذ هذه العقود ، وبالتالي إرتفاع نسبة البطالة بين العمال السوريين ، وإن كان الإعتقاد السائد أن إتفاق منطقة التجارة الحرة ، والذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر آذار الماضي سيبقى قائماً ، كونه لمصلحة البلدين .

كذلك من المتوقع أن تتأثر السياحة في سوريا بشدة نتيجة للقرب الجغرافي من العراق وبقية المناطق الساخنة ، وهو ما يعني فقدان مصدر كبير للعملة الصعبة ، كان يقدر بحوالي نصف مليار دولار ، حيث من المتوقع أن تنكمش هذه العائدات بسبب الحرب والوضع المستجد في العراق .

٦- الأردن:

مرت العلاقات الاقتصادية الأردنية - العراقية بفترات ركود وإنتعاش ، تحت وطأة الأحداث الساخنة في المنطقة العربية ، لكن هذه العلاقات لم تنقطع حتى في أشد الأوقات توتراً ؛ فمنذ نهاية السبعينيات ومروراً بالثمانينيات كانت العلاقات بين البلدين تزداد متانة ، ووصلت ذروتها في النصف الثاني من عقد الثمانينيات ؛ حيث تستقطب السوق العراقية وحدها ما يزيد عن ٢٠ في المئة من التجارة الخارجية الأردنية البالغة ٦ مليارات دولار ، وذلك طبقاً لدراسة أجراها البنك العربي بالأردن عام ٢٠٠٠ .

وباندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة امتدت إلى اليوم ، كان الأردن فيها المنتقّس الوحيد للعراق ، في ظلّ الحصار المفروض عليه .

وبالمقابل اعتمد الأردن على العراق كمورد وحيد لإحتياجاته من النفط الخام ومعظم مشتقاته بشروط تفضيلية ، بلغت قيمتها ٣ , ٢٤١ مليون دولار (الدولار يعادل ٧١ , ٠ دينار أردني) عام ١٩٩١ كحد أدنى و٦٨٦ مليون دولار كحد أقصى عام ٢٠٠٠ ، طبقاً لدراسة البنك العربي ، بعد قطع السعودية والكويت إمداداتهما النفطية للأردن منذ حرب الخليج الثانية (طرد العراق من الكويت) .

وبموجب الإتفاقيات النفطية بين الأردن والعراق لعام ٢٠٠١ يزود العراق الأردن سنوياً بأربعة ملايين طن من النفط الخام ، ومليون طن من المشتقات

النفطية ، بأسعار تفضيلية تبلغ ٢٠ دولاراً كسقف أعلى لسعر البرميل من النفط ، وفي حال إرتفاعه عن هذا السعر يمنح الأردن حسماً بنسبة ٤٠ في المئة على سعر البرميل .

كما يمنح العراق الأردن ما مقداره ٣٠٠ مليون دولار كمنحة عينية ، يتلقاها الأردن في صورة مستوردات نفطية مجانية . ويقدر إجمالي مستوردات الأردن من النفط ومشتقاته بقيمة ٧٥٠ مليون دولار .

إن فقدان الأردن لهذه المكاسب الإقتصادية جراء الحرب الأميركية المستمرة على العراق ، سيترك آثاراً مدمرة على الإقتصاد الأردني ، ما لم يتمكن الأردن من تأمين مورد بديل للنفط بأسعار تفضيلية ، لأنه سيكون عليه أن يدفع ٨٠٠ مليون دولار إضافية سنوياً ، في حال شراء إحتياجاته من النفط حسب أسعار الأسواق العالمية ، وهذا ما يفسر ربما ، إعلان الولايات المتحدة الأميركية مؤخراً تحويل منحة للأردن تقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار ، لمساعدته على تجاوز آثار الحرب وتعهد كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات مجتمعة بتزويد الأردن باحتياجاته من النفط في حدود ١٢٠ ألف برميل يومياً . ويبقى البديل الممكن للأردن هو النفط السعودي عبر خط التابلاين . إلا أن مشكلة الخط أنه معطل منذ حوالي عقد من الزمن ، وإعادة تشغيله تحتاج إلى صيانة تتطلب وقتاً غير قليل .

ومن غير المستبعد أن تنعكس خسائر النفط الأردنية المتوقعة على تزايد نسبة البطالة التي تقدرها الحكومة بـ ١٤ في المئة ، ويعتقد خبراء إقتصاديون أنها قد تصل إلى ٢٠ في المئة في حال شح النفط أو توفّره بأسعار مرتفعة ؛ بسبب إرتفاع تكلفة تشغيل المصانع الأردنية . وهو ما قد يدفع إلى تسريح جزء من العمالة ؛ للحد من إرتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تؤثر على ربحية هذه المصانع .

إلا أن الخشية من تضرر العلاقات التجارية بين البلدين تبقى أقل بالنسبة للأردن مقارنة بالدول الأخرى ، نتيجة المواقف السياسية المعروفة له إزاء الحرب

الأميركية على العراق . وكانت هذه العلاقات التجارية شهدت نمواً كبيراً ، فقد إرتفعت الصادرات الأردنية للعراق من ٧٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ١٤٠ مليوناً عام ٢٠٠٠ ، وبلغت حدها الأعلى عام ١٩٩٥ بقيمة ٢٧٠ مليون دولار . وقد بلغت قيمة البروتوكول التجاري لعام ٢٠٠١ بين البلدين ٤٥٠ مليون دولار من كل جانب ، بزيادة مقدارها ١٥٠ مليون دولار عن عام ٢٠٠٠ .

إلا أن الإستثمار غير المباشر في الإنسان الأردني ، ممثلاً في قطاع التعليم يتوقع أن يتأثر سلباً ، إذ يتلقّى حوالي ٤٥٠٠ طالب أردني تعليمهم الجامعي في العراق ، بسبب إنخفاض تكاليف التعليم والمعيشة فيها .

كذلك يتوقع أن يتأثر قطاع السياحة الأردني ، أولاً بسبب الموقع الجغرافي بجوار منطقة التوتر ، وثانياً لإنقطاع العدد الأكبر من العراقيين القادمين إلى الأردن ، الذين يصنف نحو ٩٣ في المئة منهم على أنهم سائحون ، يقضي الفرد منهم ٨ ليال في المتوسط وينفق ٢٥,٥ دولار يومياً . ويقدر الدخل السياحي من الزائرين العراقيين بحوالي ٦٩ مليون دولار .

ومن القطاعات الأردنية التي ستتأثر بالحرب على العراق قطاع النقل ، لا سيما مع وجود ٦٠٠ شاحنة تنقل يومياً النفط بين الأردن والعراق ؛ وهو ما يعني أن ما يقرب من ٣ آلاف أسرة ستتضرر من الحرب . ويرى مراقبون إقتصاديون أن الضرر سيلحق كذلك بميناء العقبة ، الذي يقوم العراق بإستيراد بضائع ضمن «برنامج النفط مقابل الغذاء» عبره سنوياً . حيث يقدر أن تصل خسائر قطاع النقل البحري الأردني إلى ٥٠ مليون دولار .

ومن المخاوف التي تثيرها تداعيات الحرب على العراق بالنسبة للإقتصاد الأردني ، إحتمال توقّف العراق عن سداد أقساط من مديونيته المستحقة للأردن ، والتي تبلغ ١٢٨٠ مليون دولار .

أما الخيارات المتاحة للأردن لتعويض خسائره المحتملة ، فهي تتراوح بين زيادة المعونات الخارجية للأردن ، أو التوجّه نحو مزيد من الإقتراض ، أو فرض

مزيد من الضرائب . . وفرض قيود أشد على تحويل العملات . . من أجل خفض الأعباء المتوقعة التي ستفرضها هذه الخسائر على الخزينة العامة .

٧. المغرب:

تم إحصاء ثلاثة قطاعات تأثرت سلباً بالحرب والأوضاع المستجدة في العراق ، وهي : السياحة والنقل الجوي وصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة ، التي تقدر خسائرها مجتمعة بنحو بليون دولار ، في وقت يواجه المغرب شبه كساد في تدفق الإستثمارات الأجنبية والقروض الميسرة .

وبحسب وزير السياحة عادل الديوري ، فإن المغرب سجل تراجعاً ملحوظاً في حركة السياح الأجانب ، خصوصاً إلى المدن السياحية الكبرى مثل مراكش وأغادير وطنجة ، راوحت بين ١٠ و ٢٠ في المئة حسب المناطق . فيما يقدر أصحاب الفنادق وشركات السياحة والنقل في مراكش وأغادير أن السياحة تراجعت بين ١٨ و ٣٠ في المئة منذ الأسبوع الأخير من شهر آذار الماضي ، وهي في تراجع مضطرد على رغم إستمرار حركة السياح الفرنسيين والألمان ، وإن بشكل أقل من السابق . وتراجعت السياحة الأميركية أكثر من ٤٠ في المئة وتقلصت السياحة الخليجية إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ، وتجاوزت النسبة ٩٠ في المئة في بعض الفنادق الكبرى .

ومعروف أن العائدات السياحية تمثل ، إلى جانب تحويلات المهاجرين وصادرات الفوسفات ، أهم مصادر المغرب من العملة الصعبة . وكانت تلك العائدات بلغت مجتمعة ، إضافة إلى الإستثمارات الأجنبية أكثر من ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠١ ونحو ٨ مليارات عام ٢٠٠٢ ، وهي قد تنهوى إلى ما دون ٧ مليارات دولارات سنة ٢٠٠٣ . وقد ظلت السياحة لوحدها خلال الأعوام الثلاثة الماضية تؤمن نحو ٦ , ٢ مليار دولار وتوفر أكثر من نصف مليون وظيفة عمل وتستقبل أربعة ملايين سائح .

وحصدت حركة النقل الجوي أكبر نسبة خسائر جراء الحرب ، حيث قال

مسؤول في «الخطوط الملكية المغربية» أن الشركة فقدت ٣٠ في المئة من نشاطها منذ بداية الحرب ، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي .

خامساً - التأثيرات المحتملة على الكيان الإسرائيلي:

يقر الإسرائيليون أن الركود الإقتصادي للعام ٢٠٠٢ كان الأعمق منذ خمسين سنة . فقد سجل العام الماضي نمواً سلبياً بمعدل ١ في المئة ، إستمراراً لنمو سلبى بمعدل ٩, ٠ في المئة في العام ٢٠٠١ ، مقابل إرتفاع في الإنتاج بمعدل ٤, ٧ في المئة في العام ٢٠٠٠ . هذا ما يتضح من آخر المعطيات لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ، بعد أن كان نشر بأن النمو السلبى في العام ٢٠٠٢ بلغ ١, ١ في المئة .

ويتوقع خبراء في القطاع الخاص نمواً سلبياً بمعدل ١ في المئة في العام ٢٠٠٣ أيضاً ، للسنة الثالثة على التوالي ، مع نسبة بطالة ١٢ في المئة وجمود في الإستثمارات والتصدير ، والناجى للفرد الواحد انخفض بنحو ١٠ في المئة في ثلاث سنوات ، الى مستوى نحو ١٥ ألف دولار .

وكان الأداء الإقتصادي في العام ٢٠٠٢ سيء جداً . فالناجى للفرد الواحد إنخفض بمعدل ٣ في المئة ، إستمراراً لـ ٢, ٣ في المئة في العام ٢٠٠١ ، وإرتفاع شاق بمعدل ٦, ٤ في المئة في العام ٢٠٠٠ . وإنخفض الإنتاج التجارى بمعدل ١, ٣ في المئة ، إستمراراً لـ ٤, ٢ في المئة في العام ٢٠٠١ ، بعد أن كان إرتفع في العام ٢٠٠٠ بمعدل ٧, ٩ في المئة . وإنتاجية العمل إنخفضت بمعدل ٧, ٣ في المئة إستمراراً لـ ٨, ١ في المئة في العام ٢٠٠١ ، إثر إرتفاع بمعدل ٤, ٤ في المئة في العام ٢٠٠٠ . والإنتاج الصناعى إنخفض بمعدل ٨, ٣ في المئة ، وكذلك التصدير بمعدل ٥, ٣ في المئة والإستيراد بمعدل ٥, ٢ في المئة . والإنخفاض في التصدير وإساءة الشروط التجارية رفعت الإستيراد المدنى إلى ٤, ٢ مليار دولار ، مقابل ٥, ١ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ . والإستثمار في الفروع الإقتصادية إنخفض بمعدل ٥, ٥٨ في المئة .

وإذا كانت الإنتفاضة الفلسطينية المسؤولة الرئيسية عن تدهور الأداء الإقتصادي الإسرائيلي ، فإن السوق المالية في «تل أبيب» ، وعلى غرار الأسواق العالمية ، أظهرت مع بدايات الحرب الأميركية على العراق تفاقلاً كبيراً . وفي أساس هذا التفاقل ، يقبع التقدير بأن الخطوة الأميركية في العراق ستكون حسب الوهم الدارج قصيرة وناجحة . وفي «إسرائيل» ينضم إلى هذا التقدير تقدير آخر بأن نجاح الهجوم في العراق سيؤدي إلى تدخل أميركي قوي في تقدم المسيرة السلمية في المنطقة . إلا أن إنعدام اليقين بعد الحرب والغموض الكبير في مستقبل الأوضاع العراقية أدى إلى هبوط متواصل في الأسواق المالية الإسرائيلية ، وأسعار النفط إلى إرتفاع هائل .

وعند الإسرائيليين ، فإنه ، وإلى أن تبدأ المسيرة السياسية في التحرك ، الأمر الذي لا يبدو موضوعاً قليل الشأن ، فإن الإقتصاد والحكومة يتعين عليهما أن يواصلتا التصدي للركود الشديد .

ويرى تيار مبالغ في المقامرة ، أن الانتصار العسكري السريع والكامل للولايات المتحدة في العراق سيتيح للإقتصاد الإسرائيلي الإنتقال إلى نمو بمعدل ٢ في المئة إعتباراً من الربع الأخير من العام ٢٠٠٣ ، وإلى نمو بمعدل ٣ في المئة في العام ٢٠٠٤ ، رغم الوضع الأمني (داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة) . وأنه إذا ما بدأت مسيرة سياسية مع السلطة الفلسطينية ، فإن من المتوقع حدوث نمو أسرع . كما أن تعويم الشيكل وتقليص سعر الفائدة ورزمة الضمانات الأميركية (تتضمن ٨ مليارات دولار ضمانات ونحو ٥ , ١ مليار دولار منحة أمنية خاصة) . ستساعد في حث الإستثمارات والنمو الإقتصادي في ظل الحفاظ على تضخم مالي منخفض وإستقرار مالي .

ولهذا يرى هؤلاء الخبراء ، بأن الحرب ستحسن وضع الإقتصاد الإسرائيلي في المجال الحقيقي والمالي . فالهبوط في سعر الدولار واليورو والإرتفاع في أسعار البورصة سيسهمان في الإستقرار الإقتصادي وفي إنخفاض التضخم

المالي ، وسيتيحان تخفيضاً سريعاً لسعر الفائدة .

ويتوقع هؤلاء أن يعاني الإقتصاد على المدى القصير خسارة إنتاج من ٥ إلى ١٠ مليارات شيكل عقب الحرب في العراق . مما سيؤدي إلى خفض بمعدل ٢٠ في المئة على مستوى النشاط الإقتصادي . أما على المدى البعيد فسيتمتع الإقتصاد الإسرائيلي من نتائج الحرب - بإرتفاع كبير في الطلب في الخارج وفي تصدير البضائع والخدمات . وكذا إرتفاع في الإستثمارات الأجنبية وفي النشاطات التجارية .

إلا أن خبراء إسرائيليون أكثر موضوعية يتوقعون حدوث خسارة إنتاج في القطاع الخاص تقدر بنحو ٥ مليارات شيكل . وبرأي هؤلاء فإن مستوى النشاط الإقتصادي سينخفض في المدى القصير بنحو ٢٠ في المئة بسبب الحرب في العراق . ويعود هذا الخفض إلى تغيّب العمال وتقلّص مستوى النشاط للمنتجين والتجار .

كما قدر إقتصاديو شركة «بزنس داتا إسرائيل» بأن الإقتصاد الإسرائيلي سيخسر نحو مليار دولار جراء أضرار الحرب في العراق ، بما يعادل نحو ١ في المئة من إجمالي الإنتاج القومي لـ «إسرائيل» . وحسب تقدير هؤلاء ، فإن المغادرة الكبيرة للعمال الأجانب من شأنها أن تؤدي إلى أزمة عسيرة في الفروع التي تعتمد على هؤلاء العمال .

ومع ذلك ، فقد راهن القطاع الخاص على أن الإنتصار السريع في العراق ، سيؤدي إلى تحسّن واضح في الإقتصاد الإسرائيلي ، في المجال الحقيقي والمالي . فانتعاش إقتصاد الولايات المتحدة والغرب ، وكذا إصدار الضمانات من الإدارة الأميركية ، سيحث النمو في «إسرائيل» ويزيد الإستثمارات الأجنبية في الإقتصاد الإسرائيلي . كما من المتوقع تعزيز واضح للشيكلة وإرتفاع حاد في سوق الأسهم وشهادات الإستثمار .

لكن لا يمكننا اعتبار أن ما يراه الخبراء الإسرائيليون يخلو من العبث ،

فالمسألة تبدو - فعلياً - بمثابة مراهنه تصل إلى حد المقامرة ، إذ إن الحسابات تظهر متضاربة بشدة .

سادساً - التأثيرات المحتملة على دول جنوب و جنوب شرق آسيا والهند :
تفاوت الخسائر المتوقعة في هذه المنطقة تبعاً للإرتباط الإقتصادي والتجاري بالعراق ودول الخليج من جهة ، والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى ، إضافة إلى مدى إستقرار الأوضاع في المنطقة . أما أبرز التأثيرات المتوقعة على بعض الإقتصادات الآسيوية ، فهي كما يلي :

١- إرتفاع أسعار البترول :

يعتمد معظم دول جنوب شرق آسيا باستثناء إندونيسيا وماليزيا وبروناي على استيراد النفط ؛ فاليابان وكوريا الجنوبية تستوردان احتياجاتهما بنسبة ١٠٠٪ من الخارج ، ويشكّل ذلك ما قيمته ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في اليابان و ٥ ، ٥٪ من الناتج المحلي في كوريا الجنوبية ، و ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من تايلاند والفيلين .

وتستورد اليابان ما قيمته ٥٠ مليار دولار سنوياً من النفط ، ويشكّل نفط دول الخليج العربية حوالي ٦٨٪ من وارداتها النفطية .

ومن الواضح أن هذه النسبة أعلى مما تستورده كل من أمريكا (٢٥٪) وبريطانيا (٥٪) من دول الخليج العربية . واستناداً إلى ذلك فإن إرتفاع أسعار النفط في حال نشوب الحرب سيؤثر على هذه الدول بدرجة كبيرة ، وبالذات قطاعاتها الصناعية المعتمدة على الطاقة المستوردة ، ومن جهة أخرى فإن سيطرة أمريكا على ثروات النفط بالمنطقة بعد الحرب قد تؤدي إلى ضعف الموقف الآسيوي في مواجهة واشنطن مستقبلياً .

يقول خبراء الطاقة : إن دول جنوب شرق آسيا غير النفطية تمتلك مخزوناً

احتياطياً من النفط يكفيها فقط مدة ٣٠ يوماً ، بينما مخزون النفط الاحتياطي لليابان يكفي مدة ١٧٠ يوماً ، ومخزون كوريا يكفي مدة ٩٠ يوماً . ويرى نيباكي كورومادا - مدير مؤسّسة الطاقة الآسيوية باليابان - أن اليابان وكوريا ربما تعرضان على دول جنوب شرق آسيا الصناعية اقتسام احتياطها من النفط .

وقد بدأت بعض دول «الآسيان» غير المنتجة للنفط بالفعل بمطالبة شركائها الآسيويين (الصين واليابان وكوريا) بزيادة المخزون الاحتياطي من النفط تحسباً للظروف الحرجة حال وقوع الحرب ضد العراق . ومن جهة أخرى دعت مواطنيها إلى الاقتصاد في استخدام الوقود .

أما الدول الآسيوية المصدرّة للنفط مثل إندونيسيا وماليزيا فسوف تستفيد من إرتفاع أسعار البترول ، واستمرار الحرب لفترة قصيرة . وسيؤثر إرتفاع الأسعار لمدة طويلة بالتأكيد على دول صناعية ، مثل : هونغ كونغ ، واليابان ، وكوريا الجنوبية . ويذكر أن دول شرق اسيا المصنّعة تستورد ٦٠٪ من معروض النفط العالمي .

١. عودة العمالة المهاجرة:

حسب تقديرات منظمة الهجرة الدولية في عام ٢٠٠٢ ، فإن دول الخليج العربي تستوعب ما يقدر بـ ١٠ ملايين من العمالة الأجنبية القادمة من بعض دول جنوب شرق آسيا (الفلبين وإندونيسيا) إضافة إلى الهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا . وتعتبر العمالة المهاجرة مصدراً مهماً للنقد الأجنبي في كل من إندونيسيا وسريلانكا والفلبين وبنجلاديش والهند .

فالعمال الهنود يرسلون لبلادهم سنوياً حوالي ٦ , ١١ مليار دولار . ويرسل العمال البنغاليون ٢ مليار دولار سنوياً . ويشكّل العمال غير المهرة وخدم المنازل نسبة كبيرة من عمالة بعض الدول الآسيوية ؛ مما يعني أن هذه الدول ستواجه مشكلات بطالة تتفاوت حدتها تبعاً لعدد العائدين وفترة غيابهم

٢. إنخفاض الصادرات:

ستتخفف صادرات بعض الدول الآسيوية إلى العراق تبعاً لتداعيات الحرب . ويعتبر العراق أكبر مستورد للأرز من فيتنام ؛ حيث بلغت مستورداته عام ٢٠٠٢ حوالي ٨٧١٨٠٠ طن متري من الأرز ، بما يعادل ٧٠ في المئة من إحتياجات العراق . وهو يعادل على الجانب الآخر ٢٧ في المئة من صادرات فيتنام من الأرز . ووصلت عائدات فيتنام من بيع الأرز العام الماضي ٢٠٠٢ حوالي ٦٠٠ مليون دولار ، بزيادة قدرها ١٨ في المئة عن عام ٢٠٠١ . وهناك مشروع مشترك بين الحكومتين العراقية والفيتنامية لزراعة الأرز في دلتا نهر الميكونغ في فيتنام . ومعروف أن العراق من أكبر مستوردي الأرز في العالم ؛ إذ يحتل المرتبة الثالثة باستيراده حوالي ٢٥ , ١ مليون طن متري من الأرز .

٣. توقّف مشروعات مشتركة مع العراق:

بالنسبة للهند على وجه الخصوص ، فهناك حوالي ٥٠٠ شركة لها إلتزامات وأنشطة تجارية مع العراق ، تقدر بمليار دولار ، بينما يصل حجم الإستثمارات إلى ٥ , ٥٨ مليار دولار في أنابيب النفط . وكذلك الدول الآسيوية المستفيدة من التبادل التجاري مع العراق ، في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء وغيره . كل هذه ستتضرر حتماً من الحرب على العراق .

وكانت ماليزيا أعلنت عن أولى خسائرها الإقتصادية ، جراء الحرب الأميركية على العراق ، حيث فقدت صفقة لتصدير السيارات إلى بغداد بقيمة ٤٠ مليون دولار (حوالي ٥ آلاف سيارة) . واضطرت كذلك لوقف جميع شحنات بضائع الصب إلى الشرق الأوسط . كما أعلنت وزيرة التجارة الخارجية والصناعة الماليزية رافدة عزيز ، أن شحنات من زيت النخيل كانت مرسلة إلى العراق بموجب «برنامج النفط مقابل الغذاء» أوقفت في إمارة أبو ظبي ، وقالت «إن الفنادق في ماليزيا أعلنت تراجع عدد السائحين والزائرين في رحلات عمل من الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا الشمالية ، عقب نشوب

الحرب» . وأضافت «إن صفقات بيع ٦ آلاف سيارة أخرى لأسواق مثل الكويت وقطر وإيران والإمارات تبدو الآن محل شك» .

ويبلغ حجم تجارة ماليزيا مع العراق وإيران والكويت في العام الماضي ٢,٥ مليار رينجيت ، فيما وصلت قيمة الصادرات الماليزية إلى الدول الثلاث ١,٤ مليار رينجيت . علماً أن الدولار الأميركي الواحد يساوي ٣,٧٥ رينجيت .

٤ - تراجع توقعات النمو الإقتصادي:

أ - توقعات صندوق النقد الدولي:

توقع الصندوق أن يتراجع النمو الإقتصادي العالمي عام ٢٠٠٣ إلى النصف (أي ١,٥ في المئة بدلاً من ٣ في المئة) وذلك بسبب الحرب على العراق ، وذلك قبل أن يعود ويصدر تقديرات جديدة لهذا النمو مع نهاية الحرب على العراق ، كما أشرنا سابقاً .

وكانت النبوءات المبكرة التي أعلنتها الصندوق حول نمو الإقتصاد العالمي تصل إلى ٣,٥ في المئة ، بدون احتمال الحرب .

ورغم الإنخفاض الكبير في معدل النمو الإقتصادي ، فإن الصندوق يستبعد أن تدفع الحرب بالإقتصاد العالمي نحو الركود ، معللاً ذلك بأن الأسواق المالية طورت من درجة مقاومتها للصدمات في السنوات الأخيرة .

ويرجح الصندوق أن أي تأثير محتمل ، سيكون مرتبطاً ببعض الأقاليم والمناطق من العالم دون غيرها .

ويقول خبراء الصندوق : إن الكثير من الدول تعلّمت من الأزمات المالية في نهاية عقد التسعينيات ؛ فأصبحت لديها أنظمة صرف مرنة ، وإحتياطات أجنبية كبيرة . ولكنهم يسلّمون بأن قطاعات السياحة ستلحقها تأثيرات سلبية مباشرة ، حتى في ظل حرب قصيرة وحاسمة .

وأما إقليم جنوب شرق آسيا فإن نموه سينخفض عن نسبة الـ ٦ في المئة المتوقعة ؛ وذلك لإعتماد دول الإقليم على الطلب الخارجي وتأثرها بتباطؤ الإقتصاد العالمي .

ب . توقعات بنك التنمية الآسيوي :

أعلن بنك التنمية الآسيوي أن معدل النمو الإقتصادي المتوقع لشرق آسيا للعام ٢٠٠٣ ، والبالغ ٩ , ٥ في المئة سينخفض إلى ٦ , ٥ في المئة نتيجة الحرب على العراق ، وما تؤدي إليه من إرتفاع أسعار النفط ، وتراجع الطلب العالمي على الصادرات الآسيوية .

ويتوقع بنك التنمية الآسيوي أن ينخفض النمو في سنغافورة من ٤ , ٧ في المئة إلى ٣ , ٨ في المئة ، وفي كوريا الجنوبية من ٦ , ٥ في المئة إلى ٥ في المئة ، وفي ماليزيا من ٦ , ٥ في المئة إلى ٧ , ٤ في المئة ، وفي إندونيسيا من ٤ في المئة إلى ٦ , ٣ في المئة .

وفي اليابان ، التي تجاهد منذ أكثر من ١٠ أعوام للخروج من الكساد ، فمن المتوقع ، أن ينمو الإقتصاد بنسبة ٤ , ٠ في المئة مع تراجع أسواق الصادرات وإرتفاع البطالة . وسينخفض معدل النمو الذي أعلن سابقاً بـ ٩ , ٠ في المئة .

وإضافة إلى كل الآثار السالفة ، فإن الحرب ستؤثر سلباً على تجارة الخدمات والسياحة والتأمين والطيران في دول جنوب شرق آسيا ، بل في جميع أنحاء العالم .

مراجع الفصل الثاني

- ١- «العواقب الاقتصادية وسيناريو الحرب المحتملة ضد العراق»، أكاديمية العلوم الروسية، معهد قضايا الأمن الدولي، الكفاح العربي، ٩/١/٢٠٠٣.
- ٢- «دور النفط في الحرب الأميركية العراقية»، خليل العناني، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣.
- ٣- انترنت: Global economy to slow this year, National post- peter morton, 11 april, 2003.
- ٤- «جميع حالات الركود الشديد في ٣٠ سنة مرتبطة بصدمة نفطية أو شن حرب»، وليام د. نوردهاوس، المستقبل، ٢١/٣/٢٠٠٣.
- ٥- انترنت (إسلام أون لاين نت): «المعتدون سيعمرون العراق»، خليل العناني ٢٣/٣/٢٠٠٣.
- ٦- انترنت (إسلام أون لاين نت): «فاتورة ضرب العراق»، عبدالكريم حمودي ٢٢/١٢/٢٠٠٢.
- ٧- «إنعكاسات الحرب العراقية على الإقتصاد العالمي»، د. غازي وزني، النهار، ٢٥/٣/٢٠٠٣.
- ٨- «الولايات المتحدة على برميل النار العراقي»، أنيس محسن، الحياة، ٢٢/٣/٢٠٠٣.
- ٩- «رؤوس أموال عربية وعالمية بدأت تخرج من الولايات المتحدة إثر بدء الحرب على العراق»، الحياة، ٤٨/٢٠٠٣.
- ١٠- «سياسة بوش الأحادية: إنتحار لإقتصاد يعاني إختلالات»، الحياة، ١/٤/٢٠٠٣.
- ١١- «إنعكاس الأزمة على إقتصادات الدول يتوالى»، المستقبل، ٢٧/٣/٢٠٠٣.
- ١٢- «وجهة نظر أسترالية تدعمها الأرقام»، المستقبل، ١/٣/٢٠٠٣.
- ١٣- «الفرنسيون يستبعدون مواجهة إقتصادية فعلية مع الولايات المتحدة»، د. سمير صبح، الحياة، ٢٣/٣/٢٠٠٣.
- ١٤- انترنت: British economy faces "appreciable: (EU Business) risks", Brus- sel, 11 april 2003.
- ١٥- انترنت "UK hoping to win 20% of reconstruction work" Andrew Taylor and Jan Eaglshan, (Financial Times) 10 april 2003.
- ١٦- انترنت: "UK: British Economy only Slightly Hamed by Iraq War", Jan Jun, . 10 april 2003.
- ١٧- «خسارة أستراليا بين ٣٠ مليار دولار و١١٣ ملياراً...»، المستقبل، ٦/٤/٢٠٠٣.
- ١٨- «روسيا تطالب بحصتها بعد صدام»، الحياة، ٢٨/٣/٢٠٠٣.
- ١٩- «الروس يخشون إنخفاض سعر برميل النفط»، المستقبل، ٢٩/٣/٢٠٠٣.

- ٢٠- «سياسة الدولار الضعيف الأميركية»، ديفيد هل، النهار: ٢٤/٥/٢٠٠٣ .
- ٢١- «الإقتصاد الروسي محصن من آثار الحرب . . في المدى القريب»، المستقبل، ٢٩/٣/٢٠٠٣ .
- ٢٢- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «الدب الروسي يحصي خسائره»، د. عاطف معتمد .
- ٢٣- «البنك الدولي: الحرب على العراق تهدد آفاق النمو في الدول العربية»، الحياة، ٤/٤/٢٠٠٣ .
- ٢٤- «طول أمد الحرب يلقي بظلاله على المشاريع الجديدة»، الحياة، ١/٤/٢٠٠٣ .
- ٢٥- «أسواق الخليج تخشى سيطرة أميركا على مشاريع إعادة إعمار العراق»، الحياة، ١٧/٣/٢٠٠٣ .
- ٢٦- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «الخاسرون من حرب العراق»، و«القطاعات العربية التي ستتضرر من حرب العراق»، خليل العناني، ٦/١/٢٠٠٣ .
- ٢٧- «أكاديميون يمنيون ينصحون بالتكشف لمواجهة آثار الحرب»، الحياة، ٣١/٣/٢٠٠٣ .
- ٢٨- «الحرب والإقتصاد اللبناني: الصادرات ٥٠٠ مليون ومصانع مهددة بالإفقال»، السفير، ٢٤/٣/٢٠٠٣ .
- ٢٩- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «مصر . . الضرر يفوق المعونة»، ممدوح الولي، ٢٩/٣/٢٠٠٣ .
- ٣٠- «سوريا والآثار الاقتصادية للحرب»، شعبان عبود، النهار، ٢٢/٣/٢٠٠٣ .
- ٣١- «أوبك وسوريا وشركات الطاقة الروسية والفرنسية أكثر الأطراف الخاسرة من نتائج العمليات العسكرية»، الحياة، ٩/٤/٢٠٠٣ .
- ٣٢- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «خندق الأردن نفطياً»، علي حبري، ٢٠/١٠/٢٠٠٢ .
- ٣٣- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «جيوب الأردنيين - ضحية الحرب»، طارق الدبلواني، ١٧/٣/٢٠٠٣ .
- ٣٤- «بليوناً دولار الخسائر المتوقعة للإقتصاد المغربي»، الحياة، ٩/٤/٢٠٠٣ .
- ٣٥- «الحرب على العراق وتأثيراتها في لعبة الإقتصاد الأميركي»، الكفاح العربي، ٢٥/٣/٢٠٠٣ .
- ٣٦- إنترنت (إسلام أون لاين، نت): «الحرب كابوساً لآسيا»، د. محمد شريف بشير، ٢٠/٢/٢٠٠٢ .

الفصل الثالث

**تكلفة الحرب الأميركية -
البريطانية وما بعدها،
وكيفية تمويلها**

أولاً. تكلفة الحرب الأميركية - البريطانية على العراق

يبدو أن التكلفة الحقيقية للحرب الأميركية - البريطانية ستبقى لغزاً ، على الأقل حتى أمد غير قريب . وما يتم التداول به في هذا الشأن إنما يستند إلى تقديرات مبنية على مخصصات وزارة الحرب الأميركية وما يرصده الكونغرس الأميركي في هذا المجال . والمقصود بالتكاليف هنا هو التكاليف المالية والمادية ، بمعزل عن التكاليف البشرية ، علماً أن ما كشف عنه رسمياً حول التكلفة الحقيقية للحرب على العراق ، اقتصر حتى الآن على إعلان إدارة بوش تخصيص مبلغ ٨٠ مليار دولار ، من بينها مساعدات لأصدقاء أميركا المتضررين من العدوان .

فبحسب وليام د . نوردهاوس ، الخبير في «الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم» ، أرسلت وزارة الحرب الأميركية (البنتاغون) تقارير عديدة إلى الرئيس جورج بوش ، تقدر فيها تكاليف الحرب ، لكن أيّاً منها لم ينشر . وبالإستناد إلى دراسات وضعتها لجنة الموازنة في الكونغرس الأميركي ، يقدر نوردهاوس أن حرباً قصيرة وحاسمة على العراق ستكلف نحو ٤٨ مليار دولار بالحد الأدنى موزعة كما يلي^(١) :

حشد القوات : ٦ , ٦ مليارات دولار

الجنود والتجهيز : ٣ , ١١ مليار دولار .

١- «جميع حالات الركود الشديد في ٣٠ سنة مرتبطة بصدمة نفطية أو شن حرب» ، مصدر سابق .

إمداد ووقود : ٦ , ١٤ مليار دولار .

متابعة : ١ , ١٠ مليارات دولار .

مختلف : ٦ , ٥ مليارات دولار .

المجموع = ٢ , ٤٨ مليار دولار .

وكان مسؤولون في البيت الأبيض الأميركي قد غامروا بإطلاق توقّعات حول تكلفة الحرب على العراق ، لكن الإدارة الأميركية كانت سريعة في التنصّل من هذه التوقّعات .

وفي أيلول ٢٠٠٢ ، قال لاري ليندسي ، المستشار الإقتصادي السابق لبوش ، أن الحرب قد تُكلّف ما بين ١٠٠ مليار دولار و ٢٠٠ مليار دولار . وهي تكهّنات نبذها ميتش دانيالز ، رئيس «مكتب الإدارة والموازنة» في البيت الأبيض ، بسرعة .

وفي كانون الأول ، قال دانيالز أن الحرب قد تكلف ما بين ٥٠ مليار دولار و ٦٠ مليار دولار . لكنه عاد وأوضح بسرعة أن من المستحيل معرفة كم ستكلف الحرب ، وإنه كان يحاول ببساطة أن يقارن حرباً جديدة مع الحرب التاريخية المماثلة السابقة ، حرب الخليج الثانية (يقصد طرد صدام من الكويت) ، التي كلفت نحو ٦٠ مليار دولار .

وفي الخريف السابق ، توقع ديمقراطيون في البيت الأبيض للكونغرس (المؤيد من الحزبين) أن تكلف الحرب ما بين ٩ مليارات دولار و ١٣ مليار دولار فقط في نشر الفرق الأولى ، و ٩ مليارات دولار شهرياً بعد ذلك .

وكمقياس لمدى هامش التكاليف المحتملة ، قال «مركز التقييمات الإستراتيجية والموازنة» ، وهو مجموعة فكر غير حزبية ، في شباط ، أن الحرب قد تكلف ما بين ١٨ مليار دولار و ٨٥ مليار دولار ، وأن تكلفة ٥ سنوات من الإحتلال ما بعد الحرب تراوح ما بين ٢٥ مليار دولار و ١٠٥ مليارات دولار ،

وأن الجهود الإنسانية والإعانة تكلف ما بين ٨٤ مليار دولار و٤٩٨ مليار دولار .
كذلك نشرت عدة تقديرات غير رسمية لتكلفة العدوان الأميركي على
العراق ، مستندة في ذلك إما إلى كلفة حرب الخليج الثانية أو لسير العمليات
الحربية .

فحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، كلفت الولايات المتحدة ما يقرب من
٦٠ مليار دولار ، كما أشرنا سابقاً ، (٧٨ مليار دولار بسعر اليوم) ، لكن حلفاء
واشنطن مولّوا ما يتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ في المئة من هذا المبلغ ، ومنهم
السعودية والكويت واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية .

وبلغ حجم القوة العسكرية الأمريكية التي حرّرت الكويت عام ١٩٩١ ،
نصف مليون جندي ، كما تضمّنت أيضاً ٨ فرق عسكرية و ١٠ أجنحة جوية
و ٦ مجموعات من حاملات الأساطيل الجوية الحربية و ٣ وحدات إستكشاف
بحري .

ويدوره ، قدر مكتب الكونجرس الأمريكي تكلفة العمل العسكري ضد
العراق بـ ٣٣ مليار دولار أمريكي ، وهو نصف ما تكلفته حرب الخليج الثانية .
وهذا التقدير هو بناء على حجم القوات الأمريكية المشاركة في الحرب ، وتتكون
من ٥ فرق عسكرية و ٥ أجنحة جوية ، و ٥ مجموعات من حاملات الأساطيل
الجوية ، ووحدة إستكشاف بحري ، وبإفترض حرب حاسمة ونتائج
كاملة . . .

ويمكن إعطاء قدر من التفصيل لرقم ٣٣ مليار دولار من خلال ٣ محاور رئيسية :

١- إنتشار الأفراد والمعدّات : تصل تكلفة إنتشار الجنود الأمريكيين الذين قد
يصل عددهم إلى ربع مليون جندي ، والمعدات بمنطقة الخليج إلى ١٣ بليون
دولار ، طبقاً لتقديرات «مكتب الكونجرس الأمريكي (CBO)» . ويتضمن
ذلك الرقم أيضاً نفقات النقل ، وشراء معدات جديدة ضرورية للتعامل مع

الصحراء الخليجية ، وإستدعاء الإحتياطي والتدريب ونفقات عسكرية أخرى .

٢- إدارة العمليات الحربية : وهي تشمل نفقات إستبدال الذخيرة المستهلكة والمعدات الفاسدة أو المحطّمة . وتقدر بنحو ٩ مليارات دولار إلى ١٢ مليار دولار في الشهر الأول للحملة العسكرية . وخلال هذه المرحلة ستهاجم القوات الجوية بأسلحة ذات تكلفة عالية لضرب الأهداف بدقة .

٣- عودة القوات الأميركية : تقدر تكلفة إعادة الأفراد والمعدات إلى أماكنها بعد نهاية الحرب بـ ٧ مليارات دولار . وهي أقل من تكلفة إنتشار الأفراد والمعدات نفسها .

ووفقاً لمعلومات ذكرتها «كريستيان ساينس مونيتور» في آذار عام ٢٠٠٣ ، يمكن تقدير كلفة العدوان الأميركي على العراق ، كما يلي :

- وصلت تكلفة إرسال الجنود الأميركيين لمنطقة الخليج حتى بدء الحرب إلى نحو ٢,٥ مليار دولار .

- بالإستناد إلى كلفة إلقاء القنابل بما يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ ألف دولار في الساعة ، وبافتراض أن عمليات إلقاء القنابل تستمر نحو ٩ ساعات يومياً ، تصبح التكلفة اليومية ما بين ٩٠,٠٠٠ - ١٣٥,٠٠٠ دولار يومياً ، وذلك في أقل الظروف وبافتراض أن الخطة تسيير وفقاً لما هو محدد سلفاً ، وهو ما لم يتوافر حتى الآن في الحرب على العراق ، حيث ما زالت مفاجآت المقاومة تنهال على رؤوس الإدارة الأمريكية ؛ حتى بعد حسم الحرب .

- تبلغ تكلفة الوجبة للجندي الواحد نحو ٦,٧٧ دولارات . وبافتراض أن عدد الجنود الموجودين في أرض المعركة نحو ٢٥٠,٠٠٠ جندي ، وأن الجندي يأكل وجبتين كاملتين في اليوم كمتوسط ، تصبح التكلفة الإجمالية للوجبات في اليوم الواحد نحو ٣,٣٨٥,٠٠٠ دولار . وسوف تزداد هذه التكلفة مع القوات الإضافية الأمريكية التي يصل عددها إلى ١٢٠ ألف مقاتل لمواجهة

المقاومة العراقية .

- تبلغ تكلفة تحويل عمليات توجيه الضربات من إستخدام الرادار الأرضي لإستخدام الستالايت الجوي نحو ٢١ ألف دولار . ولنا أن ندرك حجم الضربات اليومية التي قامت بها قوات الغزو .

- نحو مليون دولار لكل صاروخ «توماهوك» يتم إلقاءه . وقد كان معدل الصواريخ الملقاة على العراق نحو ألف صاروخ خلال الأيام الثلاثة الأولى للحرب .

- تبلغ تكلفة حاملة الطائرات داخل أرض المعركة نحو ٣ ملايين دولار يومياً ، أي حوالي ٦٠ مليون دولار طوال الحرب . . .

وتعتبر الأرقام السابقة مجرد إشارة بسيطة لمدى تكلفة العمليات العسكرية ضد العراق . هذا فضلاً عن الخسائر البشرية المستمرة ، التي تعني فقدان أشخاص محترفين تم صرف مئات الآلاف من الدولارات لتدريبهم وتأهيلهم لخوض مثل هذه الحرب .

وعلى صعيد بريطانيا التي شاركت في الحرب بقوات عسكرية جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية ، فإن التكلفة بالنسبة لها تتراوح ما بين ٣ إلى ٢,٣ مليارات جنيه إسترليني . وهذه التكلفة تم تقديرها بناء على تكلفة القوات البريطانية التي شاركت في حرب ١٩٩١ ، وبلغت ٣,٣ مليارات جنيه إسترليني (٥,٥ مليارات دولار أمريكي) بأسعار اليوم . وتدل المؤشرات على أن القوة العسكرية البريطانية الحالية تماثل القوة العسكرية لعام ١٩٩١ .

وفي سياق الحديث عن تكاليف الحرب ، غالباً ما تغفل الدراسات والتقارير عن ذكر الخسائر غير المباشرة للحرب ، والمتمثلة في الكارثة البيئية التي تحدثها

١- «تعجيز الإقتصاد العراقي» ، نبيل شبيب ، إترنيت (إسلام أون لاين نت) ، ١٩/٩/٢٠٠٢ .

العمليات العسكرية ، ويتحمّلها في النتيجة الشعب العراقي . فعلى سبيل المثال ورد في تقرير «برنامج الأمم المتحدة للبيئة»^(١) ، وهو هيئة تابعة للمنظمة الدولية ، بعد إستقصاء الحقائق في العراق في أغسطس عام ٢٠٠٠ ، من أن «الغارات الجوية ، وما ألقى فيها من قذائف وقنابل وصواريخ قضت على بنية المنشآت العامة قضاء شبه كامل ، بما شمل مصانع توليد الكهرباء وتأمين المياه ، ومصافي النفط الخام ، والمخازن النفطية ، بالإضافة إلى ٦ آبار لاستخراج النفط . ولم يعد في الإمكان تشغيل مضخّات الماء . كما تسرّبت كميات كبيرة من المواد الكيماوية من المصانع المدمّرة إلى المياه السطحية والجوفية . واستحال إصلاح تلك المصانع في السنوات التالية ، بسبب حظر إستيراد قطع الغيار اللازمة لذلك» .

وتحدّث د . «منى قمّاص» من جامعة بغداد ، عن الكارثة البيئية التي سببها القصف المركّز على تلك المنشآت . وهي تشير بصورة خاصة إلى حجم الخراب الناجم عن إستخدام القوات الأمريكية والبريطانية لما يعرف باليورانيوم المنضّب ، وهو في الأصل من نوعيات اليورانيوم المشع ، وقد استخدم في تغليف القذائف لدفع قوتها الضاربة وإختراق الجدران الإسمنتية الضخمة .

وتقول التقارير الدولية إن ما ألقى من اليورانيوم المنضّب على العراق ، أثناء ٤٣ يوماً في حرب الخليج الثانية بلغ ٣٠٠ ألف طن ، أي عشرة أضعاف ما ألقى في البلقان من جانب القوات الأمريكية والبريطانية أيضاً . وهو ما سبب ازدياد عدد وفيات الجنود الأوروبيين بإصابات (سُميت إصابة البلقان) ، يشتهر في أنها وقعت نتيجة إشعاعات اليورانيوم المنضّب . والمرجّح أن ألوف الإصابات في صفوف الجنود الأمريكيين ، فيما يوصف بإصابة الخليج لها علاقة بذلك . وقد منعت وزارة الدفاع الأمريكية من إجراء تحقيقات «حيادية» بصددها .

أمّا في العراق ، فعلاوة على الإصابات المرضية الواسعة النطاق ، لا سيما السرطانية على مستوى الأطفال ، فقد تضاعفت المشكلة من خلال تلويث المياه

الجوفية والسطحية بعد حرب الخليج الثانية . ولم يكن ممكناً تجاوز آثار ذلك زراعياً في السنوات التالية تحت إجراءات الحصار الجزئياً ، وإعتماداً على جهود مهندسين عراقيين بمبتكرات غير عادية ووسائل بدائية ؛ ما ساهم في إعادة «الحياة» إلى ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المئة من مياه الشرب والري ، كما تقول د . منى قمّاص أيضاً .

ثانياً. تكاليف ما بعد الحرب

تتضمن تكاليف ما بعد الحرب كلفة إعادة إعمار ما خربه العدوان الأميركي على العراق ، وإصلاح الأضرار التي خلفتها فترة العقوبات فضلاً عن كلفة الإحتلال بحد ذاتها . . وحتى الآن لم يتوصل أي طرف إلى حصر الخسائر المادية الناتجة عن العدوان ، في ظل تكتم شديد من الإدارة الأميركية . وكان تقرير عنوانه «العراق اليوم التالي» حول تكاليف ونتائج إعادة بناء العراق ، مؤله مجلس العلاقات الخارجية ، وهو مجموعة فكر أميركية غير حزبية ، قد حث المسؤولين في الولايات المتحدة على «وصف حجم الموارد المطلوبة لتلبية حاجات ما بعد النزاع للكونغرس وللشعب الأميركي»^(١) .

وقدر التقرير المذكور ، الذي أعده جايمس تشلينجر ، وزير الدفاع في حكومتي نيكسون وفورد ، وتوماس بيكرينغ سفير الأمم المتحدة في حكومة الرئيس بوش الأب ، أن تبلغ تكلفة إعادة البناء ما بعد الحرب . ٢٠ مليار دولار في السنة لعديد من السنوات ، بما في ذلك ، إعادة التشييد ، والمساعدات الإنسانية ، ونشر ٧٥ ألف فرقة على الأقل .

هذا ، فيما تشير أغلب التقديرات إلى أن العراق بحاجة إلى ما يتراوح بين ٧٠ و ١٢٠ مليار دولار ، لإعادة إصلاح ما دمرته العقوبات ، والتي أدت إلى

١- «تكلفة الحرب بين التكهّنات والتوقّعات» ، المستقبل : ٢٧/٣/٢٠٠٣ .

إنهيار شبه كامل للبنية التحتية والأساسية ، كالتعليم والصحة ومرافق الخدمات العامة والرعاية الإجتماعية .

وبحسب البروفيسور «ويليام نوردهاوس»^(١) ، فإن وضع خطة طموحة لإعادة تأهيل العراق على غرار «خطة مارشال» ، قد تصل تكلفتها إلى حوالي ٧٥ مليار دولار على مدار ست سنوات . كما أن نشر قوة لحفظ السلام في الأراضي العراقية ، يتراوح قوامها بين ٧٥ - ٢٠٠ ألف جندي من شأنه أن يكلف ما بين ١٥ إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً . في حين أن إحتلالاً لمدة ٥ أعوام قد يكلف الولايات المتحدة ما بين ٥٠ إلى ١٢٥ مليار دولار . وهذه الفترة والكلفة يتطلبها بقاء ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف جندي أميركي ، لضمان تشكيل حكومة عراقية موالية لواشنطن وتأمين آبار النفط .

ويذكر أن الولايات المتحدة قد أنفقت في حرب أفغانستان ١٣ مليار دولار . وساهم بعدها البتاجون في أعمال مدنية ومساعدات إنسانية كلفت حتى الآن حوالي ١٠ ملايين دولار . وقد خصّصت الحكومة الأمريكية ٤٠٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٢ لإعادة إعمار أفغانستان .

ويعتبر نوردهاوس «أن الجنود الأميركيين ، سيجدون في بغداد عدداً هائلاً من الجرحى والمشردين بلا مأوى . وسيكون عليهم تنظيف عدد من المواقع الملوثة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وأخطر من هذا ، أن العراقيين قد يجدون أن الأميركيين محتلون لا محررين . أي أنهم سيكونون بمثابة فلسطينيين على ضفتي الفرات ودجلة»^(١) . بل إن اللواء وزلي كلارك ، رأى ضرورة «حفظ السلام» ، حتى لا تقوم فتن بين الشيعة والسنة والأكراد ولا بد إذن من إبقاء ٥٠ ألف جندي ، تكلفتهم السنوية ١٠ مليارات دولار . أما بولاك ، فيرى أن القوة الضرورية لحفظ السلام ، لا بد من أن تكون بين ٢٥٠ و ٣٠٠

١- «جميع حالات الركود . . .» ، مصدر سابق .